



الموسم الثاني
للانصات المركزي

الرئيس بافل في بغداد... لدعم البرنامج الحكومي و حل دستوري للمشكلات

المركز

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28

الخميس

2023/02/02

No. : 7756

معضلة قديمة وضوابط جديدة

الأبعاد السياسية والاقتصادية لأزمة انخفاض قيمة الدينار



رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً.

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

في هذا العدد

○ العراق واقليم كردستان ..

- علينا تعلم دروس الصدق والاخلاص والوفاء من الشهيد آرام
- ذكرى شهداء فاجعة 1 شباط 2004
- تقرير موسع .. دور فاعل في العراق على خطى الرئيس مام جلال
- مع اتفاق شامل وطويل الامد بين اربيل وبغداد وفق الدستور
- خيار الاتفاق يضمن استقرار العلاقة بين الاقليم وبغداد
- الاحزاب الكوردستانية في كركوك: وحدة الصف وضمان الحقوق الدستورية
- المفوضية: قرارات الاتحاد الوطني متوافقة مع القانون والنظام الداخلي
- سعدي بيته: الموصل عنوان للتنوع العراقي
- رئيس الجمهورية: ضرورة ارتقاء الخدمات في كركوك وتلبية مطالب أهاليها
- ضرورة ازالة كافة المعوقات التي تقف في طريق اجراء انتخابات نزيهة
- جامعة السليمانية بالمرتبة الأولى على مستوى جامعات الإقليم
- رئيس الجمهورية: ضرورة دعم المحافظات وتفعيل اللامركزية الإدارية فيها
- السوداني في حوار خاص: يتم تغيير أي مسؤول لا يقدم حلولاً للمشكلات

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- أزمت العراق المتعددة الطبقات: أولويات الشركاء الدوليين ووجهات نظرهم
- الأبعاد السياسية والاقتصادية لأزمة انخفاض قيمة الدينار العراقي

○ المرصد التركي و الملف الكردي

- حزب الشعوب: اولويتنا تشكيل أوسع تحالف ديمقراطي
- حسني محلي: انتخابات تركيا.. إلام يهدف إردوغان؟
- د. محمد نور الدين : المعارضة تعلن برنامجها: فلنمُحُ كلَّ أثر لإردوغان

○ المرصد الإيراني

- طهران تصدر بياناً حول هجوم أصفهان
- ستراتفور: هجوم أصفهان.. السيناريوهات المحتملة لرد إيران على إسرائيل
- هجوم أصفهان.. هل بدأت الحرب الأوكرانية تنتقل إلى المنطقة؟
- خطر نشوب حرب كبيرة بين إيران وإسرائيل

○ رؤى وقضايا عالمية

- فرانسيس فوكوياما: حرب بوتين على النظام الليبرالي
- أندرو شنغ، شياو جينغ: الجميع يخسر في عالم مفكك
- غازي دحمان: حراك عربي بلا نتائج موازية
- مصطفى فحص: أوكرانيا.. فصل جديد من المواجهة

العدد: 7756 ... 02-02-2023

علينا ان نتعلم دروس الصدق والاخلاص والوفاء من الشهيد آرام



يمر اليوم ٤٥ عاماً على استشهاد فارس طريق الكوردابتي وأمل أيام اليأس. الشهيد آرام نموذج رفيع ومشرق في تاريخنا الثوري والثقافي، رمز الاخلاص والوفاء لارض كوردستان. فقد كان القائد الذي قاوم اليأس بروح ثورية قوية وخزين فكري ثر، في احلك مراحل الكوردابتي، واشعل لهيب الثورة في قلوب العمال والكادحين. يجب ان نعود نحن الى فكر الشهيد آرام وحياته وموته المشرف، علينا ان نتعلم دروس الصدق والاخلاص والوفاء من الشهيد آرام وألاً نضيع طريقه، يجب ان ندافع عن الارض التي اريق الدم الطاهر للشهيد آرام من اجلها. تحية إجلال لروح الشهيد آرام وجميع شهداء طريق تحرير كوردستان.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني
٢٠٢٣/١/٣١

الشهيد آرام أحياء الأمل والايمان في صفوف الجماهير

* * هذا ووجه قوباد طالباني، الثلاثاء ٢٠٢٣/١/٣١ رسالة الى الذكرى السنوية لاستشهاد الشهيد القيادي شاسوار جلال الملقب بـ(آرام).
وقال قوباد طالباني في رسالته: الشهيد آرام، كان قائداً شجاعاً صنيدياً للاتحاد الوطني الكوردستاني، هو احد القادة الذين كان لهم دور فاعل في ايقاد شرارة الثورة الجديدة لشعبنا، وفي تلك الظروف العصيبة التي مر بها شعبنا احياء الأمل والايمان في صفوف جماهير شعب كوردستان.
واضاف: بعد ٤٥ عاماً من استشهاد لحد الآن يمكن الاستفادة من افكاره التقدمية، لتسعد روح الشهيد آرام وجميع شهداء طريق حرية كوردستان، واسمه سيظل مشرقاً في تاريخ شعبنا.



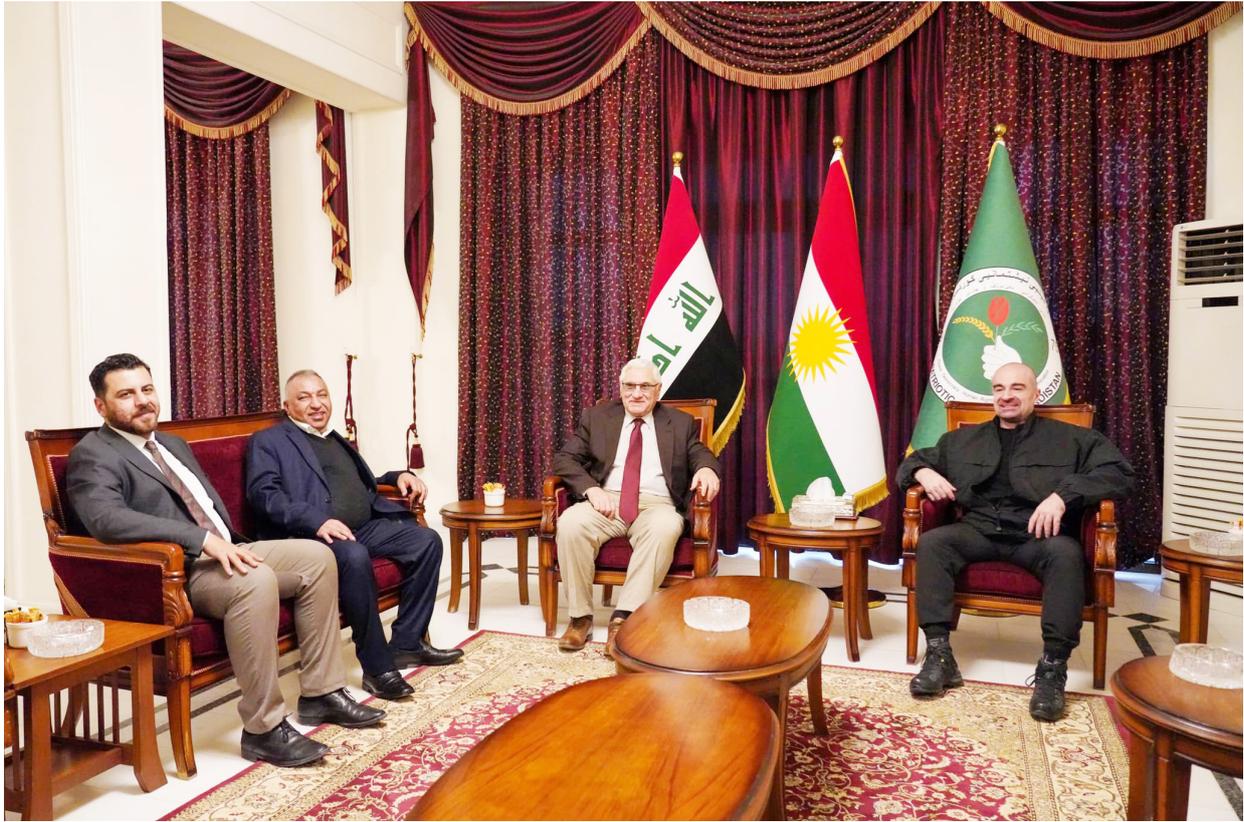
في ذكرى شهداء فاجعة 1 شباط 2004

في مثل هذا اليوم وقبل 19 عاماً وفي اول يوم من عيد الاضحى، استهدف الارهابيون بتفجيريين انتحاريين في اربيل الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، الهجوميين الارهابيين اديا الى استشهاد 101 مسؤول ومواطنين مدنيين واصابة المئات بجروح.

واستهدف الارهابيون في 1 شباط من العام 2004 وفي اول يوم من عيد الاضحى المركز الثالث لتنظيمات الاتحاد الوطني الكوردستاني والفرع الثاني للحزب الديمقراطي الكوردستاني في مدينة اربيل، حيث قام الارهابيون وفي توقيت واحد بتفجيريين انتحاريين اديا الى استشهاد 101 مسؤول ومواطنين مدنيين واصابة المئات بجروح.

واجلاً وتقديراً لهذه الذكرى، يتم سنوياً وضع اكاليل من الورد على ضريح الشهداء، بحضور ذوي الشهداء ومسؤولين حزبيين وحكوميين ومواطنين وتجرى مراسم خاصة في هذا اليوم الاليم.

تحية لارواح شهداء 1 شباط وجميع شهداء كوردستان.



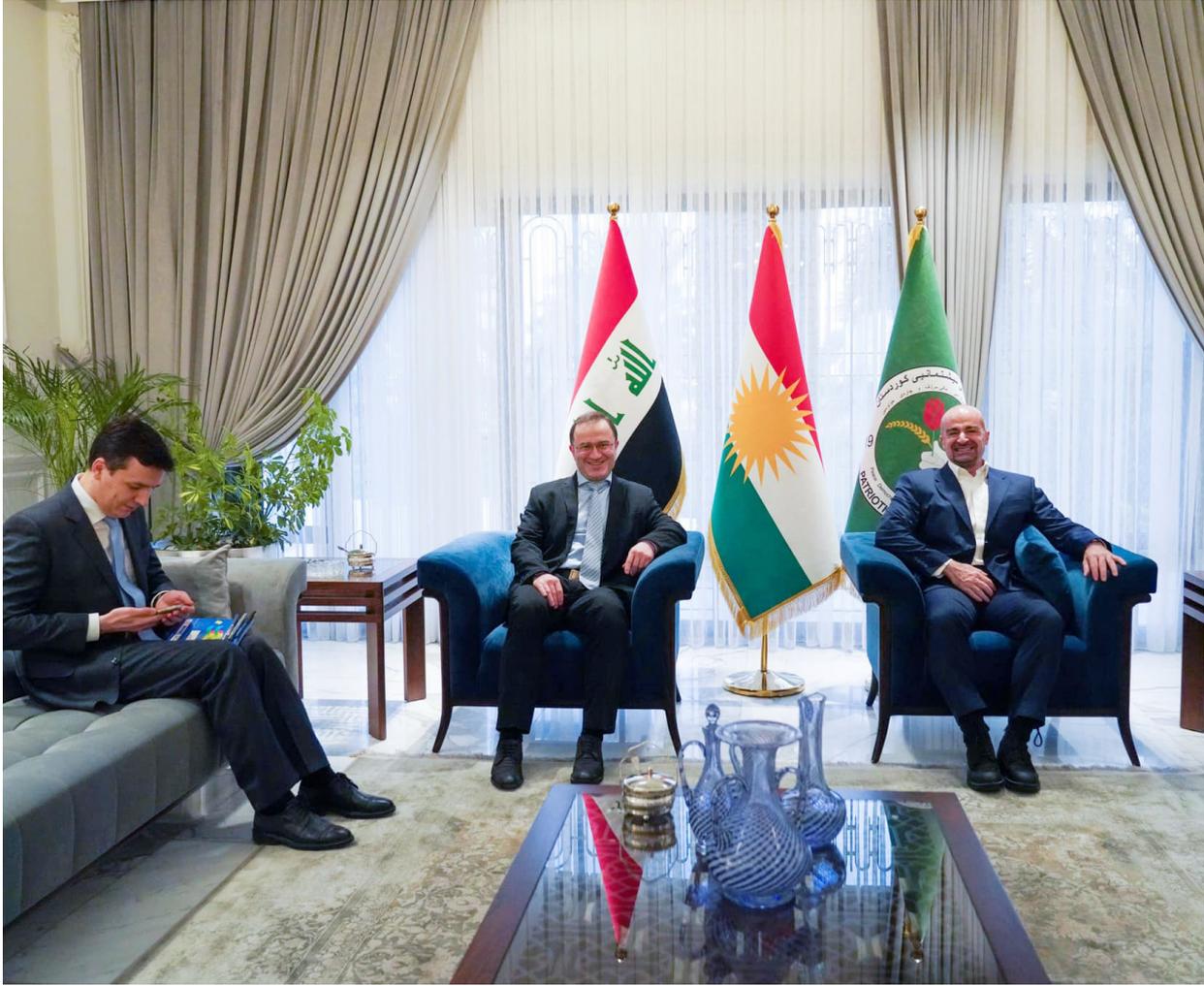
دور فاعل في العراق على خطى الرئيس مام جلال

اشادات بالمواقف التاريخية للحزب الشيوعي في دعم حقوق الشعب الكوردي

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٢/١ في العاصمة بغداد، رائد فهمي السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي. وجرى خلال اللقاء بحث الأوضاع العامة في البلاد وتوحيد الجهود الوطنية لحل المشكلات واستتباب الاستقرار في المنطقة، كما تم التأكيد على تعزيز العلاقات الثنائية، بما يؤدي الى تحقيق الأهداف السامية.

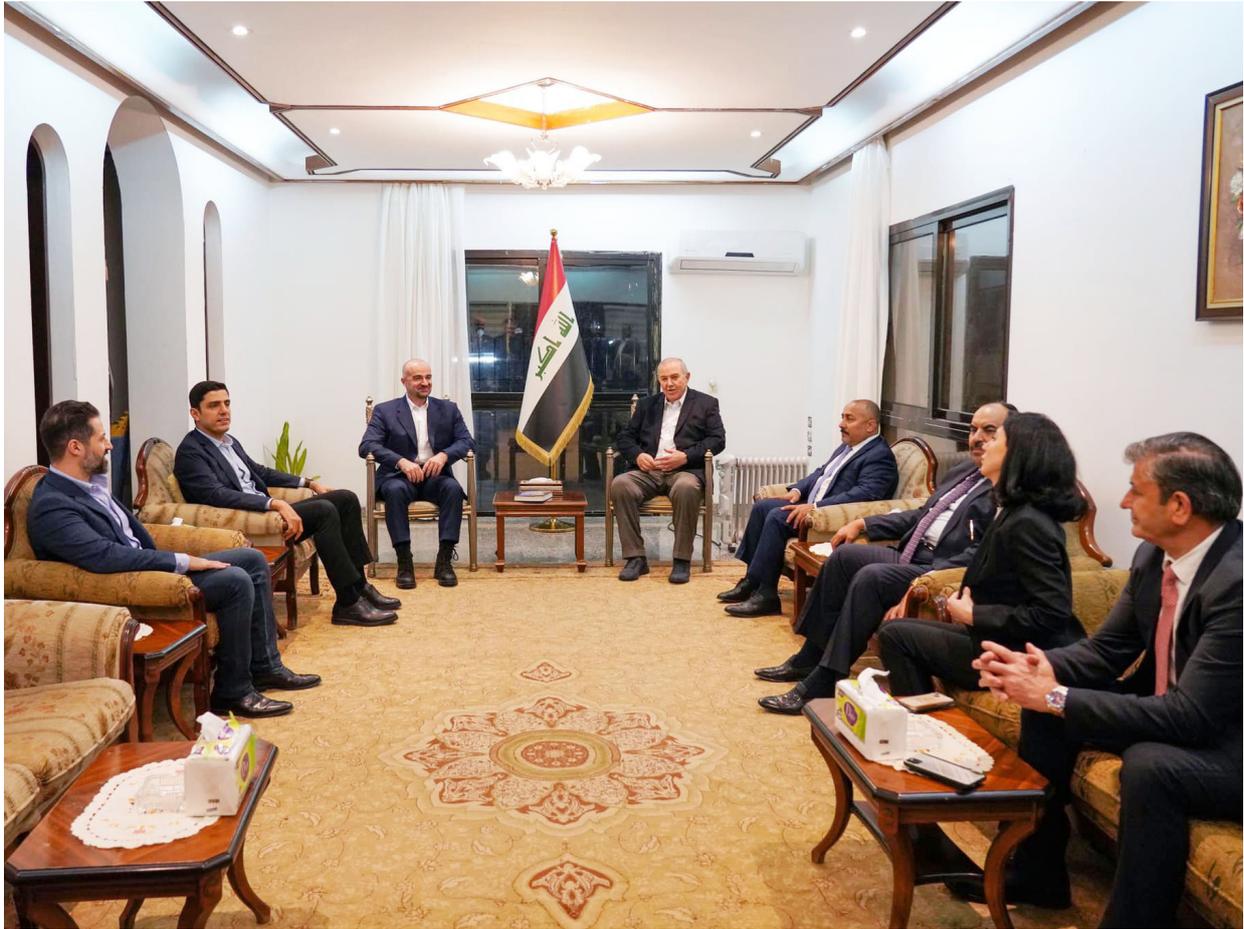
من جانبه أشار السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي الى الدور التاريخي للرئيس مام جلال في إسقاط الدكتاتورية وبناء العراق الجديد، قائلاً: «البلد بحاجة الى السياسة الحكيمة التي كان يتبعها الرئيس مام جلال، والتي كانت تصب في خدمة المصلحة العامة، وما يبعث على السرور أن الرئيس بافل جلال طالباني يسير اليوم على النهج نفسه ويؤدي دورا فاعلا في جمع الآراء المختلفة والسير بالعراق نحو الاستقرار.

بدوره أشاد الرئيس بافل بالمواقف التاريخية للحزب الشيوعي في دعم حقوق الشعب الكوردي، آملا أن يدوم هذا الوثام والتوافق.



الدستور أساسا لحل المشكلات بين أربيل وبغداد

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٢/١ في العاصمة بغداد، إيلبروس كوتراشيف السفير الروسي في العراق. وجرى خلال اللقاء بحث آخر التطورات السياسية في الإقليم والعراق وشدد الجانبان على معالجة المشكلات بين أربيل وبغداد بشكل تكون حقوق جميع الأطراف محفوظة ويكون الدستور أساسا لحل المشكلات. وشكل حماية استقرار المنطقة وتوحيد الجهود من أجل إنجاح الحكومة الجديدة محورا آخر من اللقاء واتفق الجانبان على أن تنصب جميع الخطوات باتجاه تقديم الخدمات وتأمين حياة لائقة للمواطنين.



الاتحاد الوطني يرحب بأي جهد يهدف الى حل جذري للمشكلات

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٢/١ في العاصمة بغداد الدكتور إياد علاوي رئيس التحالف الوطني. وخلال لقاء حضره درباز كوسرت رسول عضو الهيئة العاملة في المكتب السياسي وقوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، جرى التباحث حول آخر المستجدات السياسية وتنفيذ البرنامج الحكومي والعلاقة بين اقليم كوردستان وبغداد، حيث تم التأكيد على ضرورة استمرار المباحثات والالتزام بالدستور كجامع للأطراف كافة. وقد أشار الرئيس بافل جلال طالباني الى دور القوى العراقية المناضلة في دعم حقوق الشعب الكوردي، وقال: «الأخوة والوئام بيننا عامل لاستتباب الاستقرار وحل المشكلات المعلقة»، وأضاف: «الاتحاد الوطني يرحب بأي جهد يهدف الى حل جذري للمشكلات وضمن مستقبل آمن ومستقر للمنطقة».



على جميع الأطراف ان تتعامل بروح المسؤولية مع الوضع

عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ومثنى السامرائي رئيس تحالف عزم وريان الكلداني الأمين العام لحركة بابليون اجتماعاً يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٢/١ في العاصمة بغداد. وتم بحث العلاقات بين إقليم كردستان وبغداد وشدد المجتمعون على خلق إجماع وطني لمعالجة المشكلات والسير باتجاه الوثام والعمل المشترك في البلاد. وشدد الاجتماع على دعم الحكومة الجديدة ومساعي تثبيت القانون ومواجهة الفساد وتقديم الخدمات كما طالب المجتمعون بأن تتعامل جميع الأطراف بروح المسؤولية مع الوضع وتوجيه البلاد نحو الاستقرار.

وأشار الرئيس بافل جلال طالباني إلى مساعي الاتحاد الوطني وسياسته لمعالجة المشكلات وبناء مستقبل أكثر ازدهاراً وقال: إن جميع مساعيها هي من أجل تثبيت القانون والعدالة الاجتماعية وإن هدفنا هو خدمة مواطنينا الأعداء، وإن العودة إلى الدستور والتفاهم المشترك هو عنصر أساسي لتحقيق تلك الأهداف السامية.



مع اتفاق شامل وطويل الامد بين اربيل وبغداد وفق الدستور

في اطار زيارته الى العاصمة بغداد ولقائه قيادات حكومية وسياسية، التقى قوباد طالباني نائب رئيس حكومة الاقليم الثلاثاء ٢٠٢٣/١/٣١ ، القاضي فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الاعلى في العراق، وناقش الجانبان خلال اللقاء، أوضاع القضاء في العراق وإقليم كردستان والمسائل القانونية بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية. كما بحث الجانبان في الاجتماع الذي حضره الدكتور خالد شواني وزير العدل في الحكومة الاتحادية، العلاقات الثنائية بين الاقليم وبغداد. واكد نائب رئيس حكومة الاقليم أن «الخيار الامثل أمام استقرار العلاقات بين الاقليم والحكومة الاتحادية، هو اتفاق شامل وطويل الامد وفق الاطر الدستورية بما يحفظ مصالح المواطنين في العراق واطليم كردستان».



ضرورة مساندة الحكومة الاتحادية للنهوض بحل المشاكل

بحث قوباد طالباني نائب رئيس حكومة الاقليم في بغداد، خلال إجتماعه الثلاثاء ٢٠٢٣/١١/٣١ مع السيد مثنى السامرائي رئيس تحالف العزم، الاوضاع السياسية في العراق والعلاقة بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية.

واكد الجانبان خلال اللقاء، ضرورة تأييد انجاز اتفاق شامل بين أربيل وبغداد وفق الاطر الدستورية بما يخدم مصالح المواطنين في الاقليم وبغداد.

واتفق الجانبان على منح الحكومة الاتحادية الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني، فرصة لحل مشاكل العراق وخاصة المسائل العالقة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية.

واشار قوباد طالباني الى أن مطالب المواطنين في العراق والاقليم هو تحسين الوضع الخدمي، مؤكدا ضرورة مساندة الحكومة الاتحادية من قبل الاطراف المشاركة فيها، لتتمكن من إستجابة لمتطلبات المواطنين.

تغليب التفاهات وردهم المعوقات

الى ذلك بحث نائب رئيس حكومة إقليم كردستان قوباد طالباني والوفد المرافق له ، العديد من الملفات العامة مع النائب الأول لرئيس مجلس النواب محسن المندلاوي يوم الأربعاء .

ووصف المندلاوي / وفق مكتبه الإعلامي / ، " استمرار الحوار والتنسيق بين بغداد وأربيل بالإيجابي كونه الطريق الأفضل لخلق التفاهات المطلوبة وحل القضايا العالقة تحقيقاً للمصلحة العامة للبلد وتوحيد الجهود لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية ."



خيار الاتفاق يضمن استقرار العلاقة بين الاقليم وبغداد

يؤكد الاتحاد الوطني الكوردستاني على ضرورة معالجة المشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان ويعمل بشكل كبير على ضرورة ابعاد قوت ومعيشة المواطنين عن الصراعات السياسية. ومن اجل خدمة المواطنين ومعالجة المشاكل العالقة قام بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بعدة زيارات الى العاصمة بغداد من اجل حل تلك المشاكل العالقة. وفي هذا الصدد ايضا يقوم قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كوردستان بزيارة العاصمة بغداد والاجتماع مع المسؤولين هناك من اجل معالجة المشاكل وابعاد قوت ومعيشة المواطنين في اقليم كوردستان عن الصراعات السياسية. هذه الجهود من قبل الاتحاد الوطني لاقت تأييداً ودعمًا من قبل جميع الاطراف السياسية والمراقبين السياسيين.

الاتحاد الوطني يعمل بكل جهد لمعالجة المشاكل العالقة

يقول النائب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني صباح حبيب لـ PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل بكل جهد من اجل معالجة المشاكل العالقة. واذاف: في الماضي وفي الوقت الحاضر هناك وفود للاتحاد الوطني الكوردستاني تعمل على تقريب

وجهات النظر بين الحكومتين لكي لا يكون المواطن هو المتضرر من بقاء تلك المشاكل العالقة، ويجب حل الخلافات بشكل نهائي.

حان الوقت لمعالجة المشاكل العالقة

يقول النائب حسين مردان خلال تصريح خاص للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: حان الوقت لحسم المشاكل العالقة بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية والتي هي موجودة منذ فترة طويلة.

واضاف: في الفترات الماضية كانت هناك حلول ترقيعية للمشاكل ولم تعالج بشكل جذري، يجب ان تكون هناك حلول نهائية للمشاكل العالقة.

هناك مصالح مشتركة بين الجانبان

يقول النائب حسين مردان: لابد من الحكومتين التوصل الى اتفاق شامل ونهائي لاننا شعب واحد وتكاتفنا في الكثير من الامور وخاصة في الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي وهناك الكثير من القادة الكورد قاتلوا الارهابيين في محافظات الجنوب والوسط.

واضاف: في كل عام تظهر هذه المشاكل وخاصة عند اقرار الموازنة السنوية، لكن هناك امور وقضايا مشتركة كبيرة، والظروف الحالية لاتسمح ببقاء المشاكل لان المواطن سيكون هو المتضرر الوحيد منها وخاصة بعد ارتفاع سعر صرف الدولار.

المواطن هو الخاسر الاكبر

يقول المحلل السياسي علي البيدر خلال تصريح خاص لـ PUKMEDIA: ان المواطن هو الخاسر الاكبر من اي ازمة وهو يدفع ضريبة الصراعات السياسية.

واضاف: لا يوجد رابح او خاسر في الصراعات السياسية بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية والجميع خاسر في هذه الصراعات.

يمكن معالجة المشاكل عن طريق الحوار والتفاهم

يقول المحلل السياسي علي البيدر: نستطيع معالجة المشاكل العالقة بارادة مشتركة من الجانبين عن طريق الدستور العراقي الذي صوت عليه جميع ابناء الشعب وبعيداً عن فرض الارادات.

واضاف: ان الدستور هو الضامن لحقوق الجميع، وان المشهد السياسي يشهد حالة من الاستقرار التي تساهم في دعم جهود تصفير المشاكل العالقة بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية لذا من الضروري الاسراع بمعالجة تلك المشاكل بشكل نهائي.

PUKmedia



الاحزاب الكوردستانية في كركوك: وحدة الصف وضمن الحقوق الدستورية

بحثت الاحزاب الكوردستانية في كركوك الازوضاع العامة في المحافظة و المناطق الكوردستانية وكيفية مواجهة المعوقات التي تواجه المواطنين، واصدرت بياناً مشتركاً حول فحوى الاجتماع، فيما يأتي نصه:

«عقدت الاحزاب الكوردستانية اليوم الثلاثاء في مبنى المكتب السياسي للاتحاد الوطني بكركوك اجتماعاً بإشراف آسو مامند عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي وحضور ممثلي الاحزاب الكوردستانية.

بحث الاجتماع، الازوضاع العامة في كركوك والمناطق المتنازع عليها، حيث اكد المجتمعون على ضرورة وحدة الصف بين الاحزاب الكوردستانية في كركوك بما يستجيب لمتطلبات الوضع الراهن في المحافظة والمناطق الكوردستانية المتنازع عليها.

كما ناقش الاجتماع مجمل المشاكل والمعوقات التي أدت الى قلق المواطنين وشددت الاحزاب الكوردستانية على مساندة متطلباتهم والبدء بالخطوات العملية لانهاء معاناة اهالي كركوك و المناطق الكوردستانية.

واتفقت الاحزاب الكوردستانية على جميع القضايا محل النقاش وتعهدوا ببذل الجهود اللازمة لمعالجة المعوقات وانهاء المشاكل الادارية والامنية التي تواجه اهالي كركوك والمناطق الكوردستانية.

وقد ناقش الاجتماع مسألة الحقوق الدستورية والقانونية للكورد، ومشكلة الاراضي الزراعية للفلاحين، وملف الانتخابات المرتقبة لمجالس المحافظات، وتفعيل المادة 140 وكيفية تنفيذها في كابينة محمد شياع السوداني».

الموقعون:

الاتحاد الوطني الكوردستاني--حركة التغيير---جماعة العدل--الاتحاد الاسلامي الكوردستاني
التحالف الوطني---الاشتراكي الديمقراطي في كوردستان---حزب الكادحين الكوردستاني
الحزب الشيوعي الكوردستاني---الحركة الاسلامية في كوردستان---حزب الخضر الكوردستاني
الحزب التقدمي الكوردستاني---الحزب الاسلامي العراقي--حركة الحرية--الحركة الديمقراطية لشعب كوردستان

موقف موحد وقائمة مشتركة للاحزاب الكوردستانية

الى ذلك يقول روند ملا محمد مسؤول مركز تنظيمات كركوك للاتحاد الوطني الكوردستاني خلال تصريح خاص للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان اجتماع الاحزاب الكوردستانية في كركوك مهم جداً لمتابعة الاوضاع الراهنة في المحافظة.
واضاف: بحثنا خلال الاجتماع المشاكل الموجودة في كركوك وتقديم افضل الخدمات للمواطنين والمواضيع المتعلقة بمستقبل محافظة كركوك.
يقول روند ملا محمد: ان الاحزاب الكوردستانية اكدت خلال الاجتماع ضرورة وحدة الصف والموقف وخاصة في الانتخابات المقبلة لمجالس المحافظات.
واضاف: ان الاحزاب الكوردستانية اكدت ضرورة متابعة جميع الاوضاع في محافظة كركوك ومواجهة اي ظرف طارئ او اوضاع غير مرغوب فيها تحدث في محافظة كركوك.

نشكر الاتحاد الوطني الكوردستاني على مبادرته

يقول هادي حسين مسؤول مركز تنظيمات الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني في كركوك لـ PUKMEDIA: ان الاجتماع والتحاور بين الاحزاب الكوردستانية مهم جداً لمحافظة كركوك.
واضاف: نحن نشكر الاتحاد الوطني الكوردستاني على مبادرته لجمع الاحزاب الكوردستانية لمناقشة المواضيع المهمة التي تخص محافظة كركوك.

كركوك تحتاج الى وحدة صف الاحزاب الكوردستانية

يقول محمد نصر الدين سكرتير مكتب حركة التغيير في محافظة كركوك لـ PUKMEDIA: ان الاجتماع ناقش المواضيع المهمة في محافظة كركوك.
واضاف: ان الاجتماع ناقش الخدمات في محافظة كركوك والخطوات الواجب اتخاذها لمساعدة ودعم ابناء محافظة كركوك وخاصة معالجة المشاكل الادارية.

يقول محمد نصر الدين: ان محافظة كركوك تحتاج الى وحدة الاحزاب الكوردستانية لان جميع مشاكل كركوك تعالج بوحدة صف الاحزاب الكوردستانية.

واضاف: يجب على الاحزاب الكوردستانية وضع خلافاتها جانبا والتوحد، لان مفتاح معالجة المشاكل في كركوك هو وحدة الاحزاب الكوردستانية.

يقول محمد نصر الدين: كركوك على اعتبار انتخابات مجالس المحافظات ويجب على الاحزاب الكوردستانية وضع برنامج موحد لخوض انتخابات مجالس المحافظات لان هذه الانتخابات ستكون مصيرية لمحافظة كركوك. واضاف: على الكورد اعادة ثقلهم وموقعهم في محافظة كركوك عن طريق وضع برنامج موحد بين الاحزاب الكوردستانية لخوض انتخابات مجالس المحافظات ومن هذه البرامج هو خوض الانتخابات بقائمة كوردية موحدة.

مواضيع مهمة نوقشت خلال الاجتماع

يقول شوان محمد عضو المكتب السياسي لحزب كادحي كوردستان لـ PUKMEDIA: ان الاحزاب الكوردستانية ناقشت عدداً من المواضيع المهمة خلال الاجتماع.

واضاف: ان الاجتماع ناقش الازمات الامنية والخدمية في محافظة كركوك وخاصة المناصب الادارية بالاضافة الى انتخابات مجالس المحافظات.

يقول شوان محمد: ان الاحزاب الكوردستانية اكدت خلال الاجتماع ضرورة ان تكون هناك قائمة موحدة للكورد في محافظة كركوك.

واضاف: ان انتخابات مجالس المحافظات حساسة بالنسبة لمحافظة كركوك لذا لايجوز ان تصبح هذه الانتخابات ضحية للصراعات السياسية لذا اكدنا جميعا خلال الاجتماع على ضرورة ان تكون للاحزاب الكوردستانية قائمة موحدة للمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات.

اجتماع مهم جداً

يقول ريباز صابر مسؤول مركز تنظيمات كركوك لجماعة العدل الكوردستانية لـ PUKMEDIA: ان الاجتماع كان مهماً جداً لكي نستعد لمواجهة التحديات التي توجد في محافظة كركوك.

واضاف: علينا خدمة كركوك بشكل عملي وان يكون لنا موقف وخطاب موحد لمواجهة التحديات ومعالجة مشاكل كركوك بشكل نهائي.

* المرصد - PUKmedia



مفوضية الانتخابات: قرارات الاتحاد الوطني متوافقة مع القانون والنظام الداخلي

عقد مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، اجتماعاً يوم ٢٠٢٣/١/٣٠، وردت شكوى مقدمة ضد الاتحاد الوطني الكوردستاني. وبحسب قرار مجلس المفوضين، الذي صادق على قرار دائرة شؤون الأحزاب والمنظمات الصادر يوم ٢٠٢٣/١/١٥، فإن جميع قرارات الرئاسة والمجلس القيادي للاتحاد الوطني، فيما يتعلق بانتخاب الرئيس بافل جلال طالباني وتعديل النظام الداخلي والقرارات المتعلقة بالمكتب السياسي، هي صحيحة ومشروعة. وقد نشر قرار مجلس المفوضين في الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.



قرار مجلس المفوضين

نص قرار مجلس المفوضين رقم (٣) للمحضر الاعتيادي (٤) المؤرخ في ٢٠٢٣/١/٣٠ والذي ينص على :

ناقش المجلس مذكرة دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية بالعدد (ش ح /خ/٢) في ٢٠٢٣/١/٢٢ المعنونة (نظام داخلي) وقد اطلع المجلس على قرار دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية والمتضمن رد طلب الغاء تصديق القرارات المقدمة من المحامي (سيوان سيروان جاسم) وكيل المشتكى السيد (لاهور جنكي بورهان) الواردة في لائحته المؤرخة في ٢٠٢٢/١٢/٤ والتي قدمها الى دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية وتضمنت ماياتي:

اولاً: طلب الغاء القرارات الصادرة بخصوص فصل المشتكى المذكور انفاً من حزب (الاتحاد الوطني الكوردستاني) واعضاء اخرين وردت اسماءهم في اللائحة .

ثانياً: طلب الغاء قرار تنصيب عدد من اعضاء مجلس القيادة كأعضاء المكتب السياسي للحزب المذكور .

ثالثاً: طلب الغاء قرار تنصيب السيد (بافال جلال حسام الدين) رئيساً للحزب المذكور.

رابعاً: طلب الغاء قرار تعديل النظام الداخلي للحزب المذكور.

وقد اطلع المجلس على النظام الداخلي للحزب المذكور قبل وبعد التعديل وعلى جميع الاوليات المرفقة بموجب كتاب دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية المرقم بالعدد (٤٨) في ٢٠٢٣/١/١٥ والتي فيها قرار محكمة بداءة السليمانية المرقم بالعدد (٢٠١٤/ب/٢٠٢٢) في ٢٠٢٢/١٠/٩ التي اقامها المدعي (لاهور جنكي بورهان) على المدعى عليه (بافال جلال حسام الدين) وهما نفس طرفي هذه الشكوى المنظورة امام المجلس و المقامة لنفس السبب بما يتعلق بالفقرة الاولى من لائحة المشتكى وهو فصله من الحزب ولوحظ بان المحكمة المذكورة اعلاه قضت برد الدعوى بموجب القرار المذكور انفاً والمكتسب درجة البتات وحيث ان الاحكام الصادرة من المحاكم العراقية التي حازت درجة البتات تكون حجة بما فصلت من الحقوق اذا اتحد اطراف الدعوى و لم تتغير صفاتهم وتعلق النزاع بذات الحق محلاً وسبباً ولايجوز قبول دليل ينقض حجية الاحكام البتة / المادة (١٠٦،١٠٥) من قانون الاثبات .

وفيما يتعلق بالطلبات الاخرى (الثانية و الثالثة و الرابعة) المدرجة اعلاه فقد وجد المجلس بانه قد قامت دائرة شؤون الاحزاب و التنظيمات السياسية بتدقيق كافة الاجراءات المتبعة من الحزب المذكور بما يتعلق بالطلبات (الثانية و الثالثة و الرابعة) المدرجة في لائحة المشتكى تطبيقاً لاحكام المادة (٢٨) من قانون الاحزاب السياسية رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ و المادة (٣٣) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الاحزاب السياسية رقم (١) لسنة ٢٠١٦ و المادة (١١) من اجراءات المتابعة والتقييم للأحزاب السياسية رقم (١) لسنة ٢٠١٧ .



قرار مجلس المفوضين

كما وجد المجلس بان المشرع العراقي قَبِلَ قبول الدعوى او الطعن (بالمصلحة) و عَدَّها شرطاً اساسياً فلا دعوى او طعن دون (مصلحة قانونية) وبما ان السيد (لاهور جنكي بورهان) وبعد فصله من الحزب المذكور تكون شكواه بالفقرات اعلاه من شخص ليس له مصلحة و التي اوجبت المادة (٦) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ وكذلك المادة

(٣٢/ اولاً-٢) من قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ قانون الاحزاب السياسية التي تنص على ان " لكل ذي مصلحة تقديم الشكوى الى دائرة الاحزاب ضد اي حزب خالف احكام هذا القانون " عليه ان الشكوى تكون فاقدة لسندها القانوني و بالتالي حرية الرد.

اما بصدد بقية الاشخاص المدرجة اسماؤهم في لائحة المحامي (سيوان سيروان جاسم) كل من (شاد مان حسن مولود و نالا تحسين حبيب و زينومحمد اسماعيل و اراس جنكي) فقد وجد المجلس بان المحامي المذكور وكلياً عن السيد (لاهور جنكي بورهان) فقط وليس وكلياً عن الموما اليهم ، لذا فانه ليس لديه اي صفة رسمية لاقامة هذه الشكوى و بالتالي لا يعد خصماً فيها .

و اذا كانت الخصومة غير متوجهة فيبقى على المجلس ان يقرر رد الشكوى ومن تلقاء نفسه استناداً الى المادة (٨٠) من قانون المرافعات المدنية وبعد المداولة بين السادة اعضاء مجلس المفوضين ولما تقدم في اعلاه .

قرر مجلس المفوضين

اولاً : المصادقة على قرار دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية بالعدد (ش.ح/خ/٨٤) في ٢٠٢٣/١/١٥ المتضمن (رد طلب الغاء تصديق القرارات المقدمة من قبل المحامي (سيوان سيروان جاسم) وكيل المشتكي السيد (لاهور جنكي بورهان) وعلى لائحته المؤرخة في ٢٠٢٢/١٢/٤) من حيث النتيجة .

ثانياً : ينشر القرار في الموقع الالكتروني للمفوضية .

وصدر القرار بالاجماع في يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٣/١/٣٠ ، قراراً قابلاً للطعن .



الموصل عنوان للتنوع العراقي

*سعدى احمد بيبره

الموصل ليست، ولم تكن في يوم من الأيام وحيدة الهوية، طوال تاريخها كانت تعددية ومتنوعة الهوية وهنا يكمن سر قوتها الحضارية، كأحد الحواضر الإنسانية الكبرى طوال التاريخ. إنها مثل الموشور الذي يعكس كل ألوان الطيف العراقي الجميل والبهاء العراقي، حيث التعددية اللغوية والثقافية والدينية، ولهذا لا ينبغي أن تخبو ألوان هذا الموشور ويختزل طيفه في لون واحد أرادت داعش والجماعات الإرهابية أن تسبغه على الموصل العريقة بعراقة مكوناتها. ما ينبغي علينا أن نحافظ عليه ونتمسك به هو الدفاع عن هذه التعددية وعن ثقافة التعايش والتسامح بين الموصليين أو الموصلويين، حتى تكون الموصل بؤرة لاستقطاب القرار الوطني العراقي السليم والصحيح. القرار الذي يعكس مصالح جميع العراقيين على قدم المساواة، دون تفضيل أو تمايز بين مكون على حساب آخر.

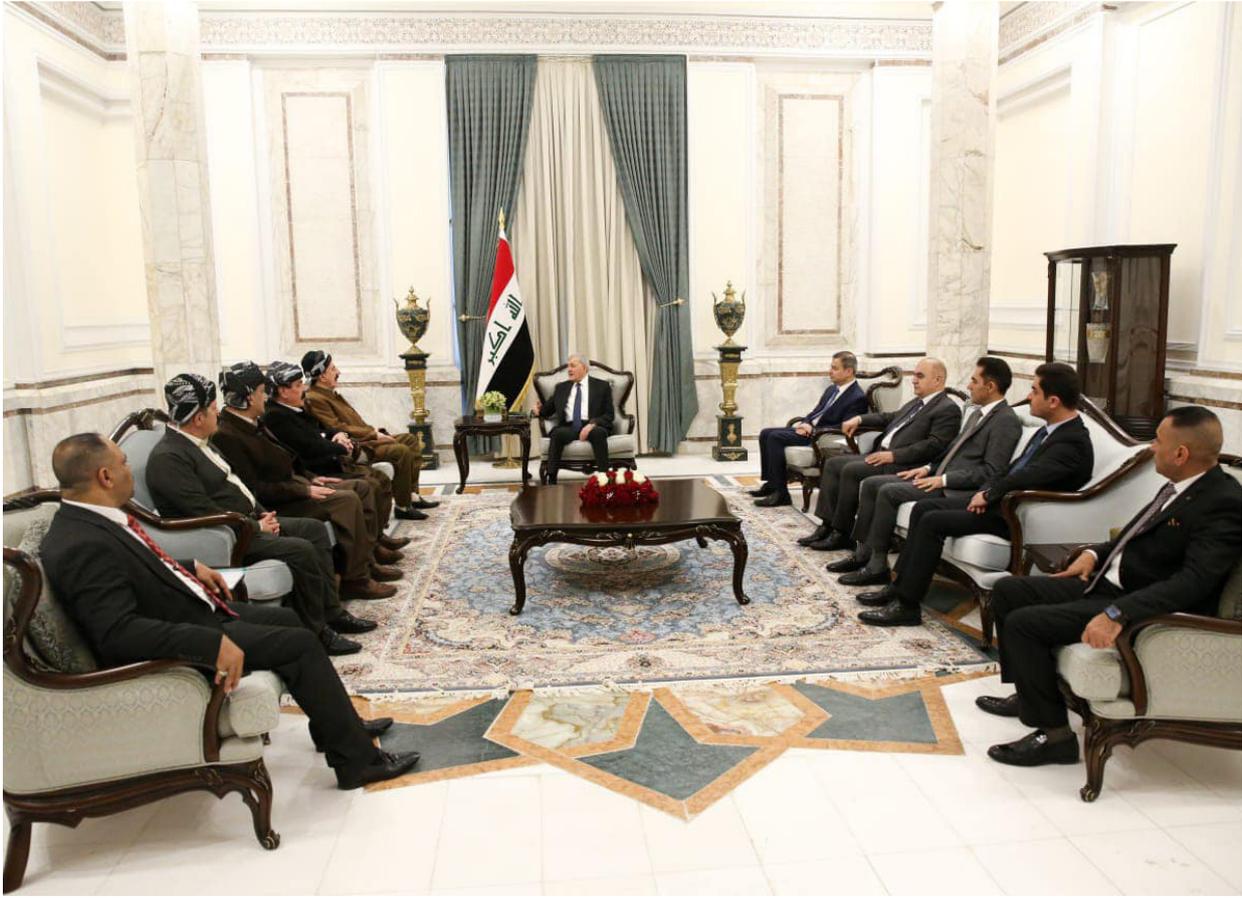
الموصل هي مدينة الحضارات في تاريخ العراق واسمها يدل على موقعها التاريخ وهي حلقة الوصل بين الشرق والغرب وعراقة الموصل تدل على هويتها المتنوعة من الاطياف والاعراق وكانت موطناً وموطئ قدم التجار في تاريخ العراق ولا يمكن لاي قوة ان تختزل اطياف الموصل تحت تاثير طيف واحد ، ويتحتم علينا الدفاع عن هذه التعددية والحفاظ على هذه الثقافات المتنوعة من اللغات والادبان والاعراق وكما تفضلتم بان الموصل هو عراق مصغر باضافة اليزيديين والكاكائيين والشبك

إنها الموصل، صرة العراق وسرّ بقائه موحداً حتى الآن، ويتعين على كل من يتصدى للحديث باسم الموصل أن يرقى بأفكاره وسلوكه إلى تمثيل العراق التعددي والديمقراطي أفضل تمثيل. إنها الموصل التي تأبى أن تختزل في أية ثقافة أو هوية عنصرية أو طائفية. إنها الموصل التي تعني ماضي العراق ومستقبله ككل.

لهذا ينبغي على من يدعى تمثيل الموصل أن يكون عراقياً أصيلاً، أن يكون عربياً وكردياً وسريانياً في آن، مسلماً ومسيحياً ويزيدياً، شيعياً وسنياً، كل ذلك في سلوك واحد وفي موقف دون انحياز سوى الانحياز للمواطنة العراقية القائمة على المساواة.

إن الموصل هو رهان وطنيتنا العراقية ولغزه العميق، ولهذا نحن نتصدى للمهام والتحديات التي تفرضها الحالة الانتخابية لمدينة فريدة في كل شيء مثل الموصل، ونحن نجد في ممثلينا الكفاءة السياسية والأخلاقية التي والجدارة التي تمنحهم هذا الدور بامتياز

من اجل هذا نهيب بجماهير شعبنا ان يحافظوا. على هذا الاطار والتعايش لكي تكتمل صورة الموصل المزركشة بكل الوانها.



رئيس الجمهورية: ضرورة ارتقاء الخدمات في كركوك وتلبية مطالب أهاليها

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفدا عشائريا كرديا من أهالي محافظة كركوك. وأكد رئيس الجمهورية، خلال اللقاء، أن لمدينة كركوك أهمية خاصة وقد عانت من الظلم والاضطهاد والحرمان في زمن النظام البائد، مشددا على ضرورة الارتقاء بواقع الخدمات وتأهيل البنى التحتية من أجل تلبية مطالب أهالي المدينة. كما جرى خلال اللقاء بحث واقع المدينة وأهمية البدء بالمشاريع الحيوية فيها وتطوير المرافق العمرانية. فيما استعرض أعضاء الوفد المعوقات التي تواجههم ويعاني منها أهالي كركوك.



ضرورة ازالة كافة المعوقات التي تقف في طريق اجراء انتخابات نزيهة

استقبلت د. ريواز فائق رئيس برلمان كردستان، الأربعاء ١ / ٢ / ٢٠٢٣، مارك برايسون ريتشاردسون سفير بريطانيا في العراق.

وفي لقاء ضم الطرفين وحضرته السيدة روزي كيف القنصل البريطاني العام في إقليم كردستان، جرى الحديث عن جملة قضايا تخص وضع حقوق الانسان والانتخابات العامة القادمة لبرلمان كردستان، وقد طرحت رئيس البرلمان رؤاها الواضحة إزاء الوضع السياسي العام وسبل مواجهة التحديات والمستجدات.

كما اكد الطرفان في هذا اللقاء على ضرورة ازالة كافة المعوقات التي تقف في طريق نزاهة اجراء انتخابات الدورة السادسة لبرلمان كردستان.

وأكدت رئيس برلمان كردستان انه بناءً على قانون تمديد دورة البرلمان الحالية، لا بد من اجراء الانتخابات خلال العام الحالي وفي موعدها المحدد.

* كما واستقبلت الأربعاء ١ / ٢ / ٢٠٢٣، د. ريواز فائق رئيس برلمان كردستان، السيدة باهية تهذيب لاي، سفيرة حقوق الانسان في الخارجية الهولندية، والوفد المرافق لها.

وفي لقاء حضره ياكو بيريندز القنصل العام للمملكة الهولندية في إقليم كردستان، جرى الحديث عن وضع حقوق الانسان في العراق في إقليم كردستان، كما تطرق الحديث الى قضايا المرأة وحرية الصحافة، وأشارت رئيس برلمان كردستان الى معظم تلك القوانين التي أصدرها برلمان كردستان في إطار دعم ومساندة حقوق المرأة وحماية الصحفيين.

كما تطرقت رئيس برلمان كردستان الى الوضع العام لحقوق الانسان والمرأة في العراق والمنطقة، خصوصاً في مجال التعايش وقبول الآخر المختلف، كما أكد الطرفان في اللقاء على أهمية تعزيز وتطوير حقوق الانسان والحريات العامة وقضية المرأة.

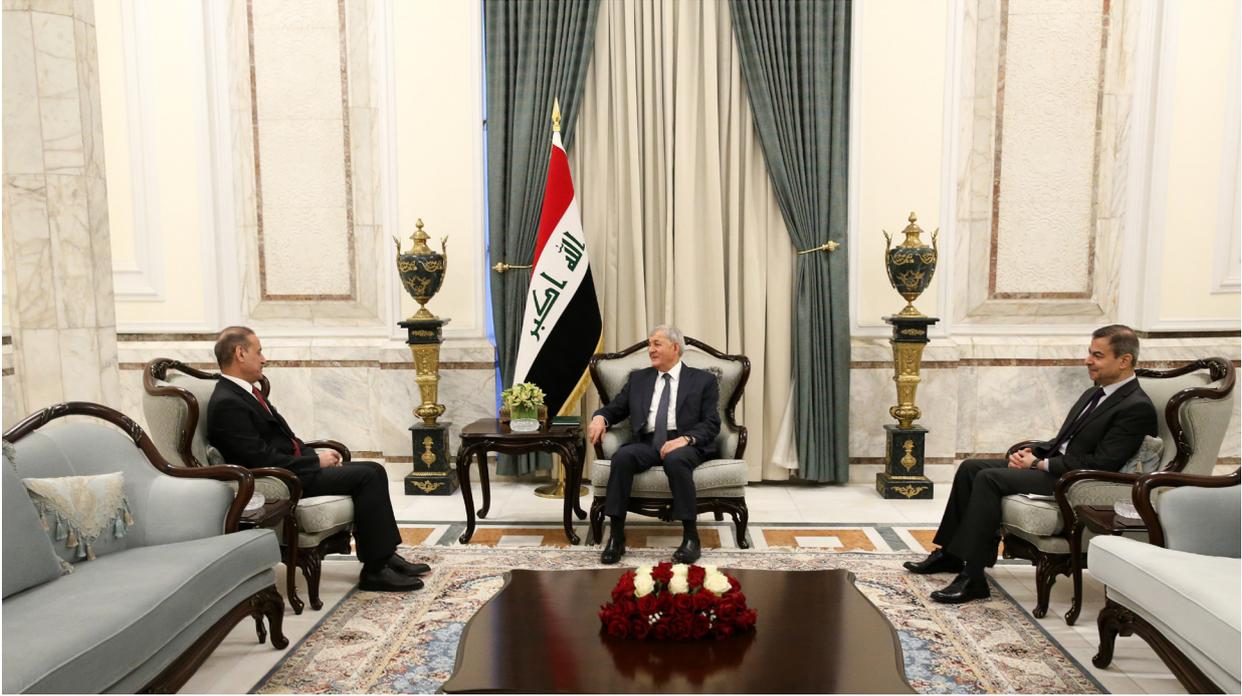
من جهته قدم الوفد الضيف شكره لرئيس برلمان كردستان على حفاوة الاستقبال وطرح هذه الموضوعات على طاولة النقاش الذي جرى في هذا اللقاء.



جامعة السليمانية بالمرتبة الأولى على مستوى جامعات إقليم

احتلت جامعة السليمانية للمرة الثانية، المرتبة الأولى على مستوى جامعات إقليم كردستان والخامسة على مستوى الجامعات العراقية. وفقا للتقرير السنوي الذي نشره موقع (ويب أوميترابيس). وبحسب التقرير فإن جامعة السليمانية تقدمت مراكز عدة على صعيد الجامعات العالمية، بمعنى أنها أحرزت تقدما لافتا في المستوى العلمي مقارنة بالعام المنصرم. وأوضح التقرير أن الجامعات تم تسلسلها وفقا لعدد مرات البحث عن دراسات أساتذتها في جوجل سكولار أو الباحث العلمي الخاص بجوجل (وهو محرك بحث خاص بالمؤلفات العلمية والأكاديمية التي يحتاج إليها الباحثون والدارسون)، ليتبين أن جامعة السليمانية كانت لها في العام ٢٠٢٣، ٤٥ ألف و٢٣١ بحث في المحرك المذكور، وهو السبب الرئيس للتقدم الذي أحرزته جامعة السليمانية على مستوى إقليم كردستان والعراق والعالم. وحصلت جامعة السليمانية العام الماضي ٢٠٢٢ على المرتبة الأولى في إقليم كردستان والثالثة في العراق وفقا لموقع Webometrics للنشر والاقتباس من google. وأكد رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور كوسار محمد ، أن "هذا هو نتاج كل الجهود التي بذلها الكادر التعليمي والوظيفي داخل الجامعة".

المسرى



رئيس الجمهورية: ضرورة دعم المحافظات وتفعيل اللامركزية الإدارية فيها

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ١ شباط ٢٠٢٣ في قصر بغداد، أمين عام اللجنة التنسيقية العليا لشؤون المحافظات في مجلس الوزراء الدكتور أحمد الفتلاوي.

وخلال اللقاء تحدث السيد الرئيس عن ضرورة الزيارات الميدانية للمحافظات للوقوف على حجم المشاكل والتحديات التي تواجه المواطنين والعمل على تذليلها، مشيراً إلى وجوب دعم المحافظات وموازنتها والخدمات المقدمة لأهاليها، وضرورة تفعيل نصوص الدستور والقوانين في ما يتعلق باللامركزية الإدارية ونقل الصلاحيات إلى المحافظات بما يساعد في مكافحة الفساد والقضاء عليه والارتقاء بالمستوى العام للمحافظات.

وأوضح رئيس الجمهورية أهمية إعادة النظر بأعداد أعضاء مجالس المحافظات في مشروع قانون تعديل قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، مشيراً إلى ضرورة معالجة صرف الأموال المخصصة للمحافظات للنهوض بواقعها العمراني والخدمي، إضافة إلى إنشاء مدن جديدة متكاملة في الخدمات المقدمة والبنى التحتية.

وأكد السيد الرئيس أن الاستقرار الأمني والسياسي سيساعد في فتح الآفاق أمام الاستثمار، كما بيّن أهمية تطوير هذه الفرص للنهوض بواقع البلاد وتأمين الرفاه والاستقرار لأبناء الشعب.

وفي هذا السياق وجّه رئيس الجمهورية بإنشاء صندوق لشكاوى المواطنين خاص برئاسة الجمهورية. بدوره أشار الدكتور الفتلاوي إلى أن اللجنة ستؤدي دوراً تنسيقياً مع رئاسة الجمهورية من خلال الاطلاع على تقارير كل محافظة بشكل متكامل، وأوضح حرص الحكومة على تفعيل تخصيصات البترودولار ودفعها إلى المحافظات بشكل مباشر، كما تم إنشاء صندوق تنمية العراق وصندوق إعمار المحافظات الأشد فقراً.



رئيس الجمهورية:

من غير المقبول تبرير استمرار ملف النازحين في البلاد

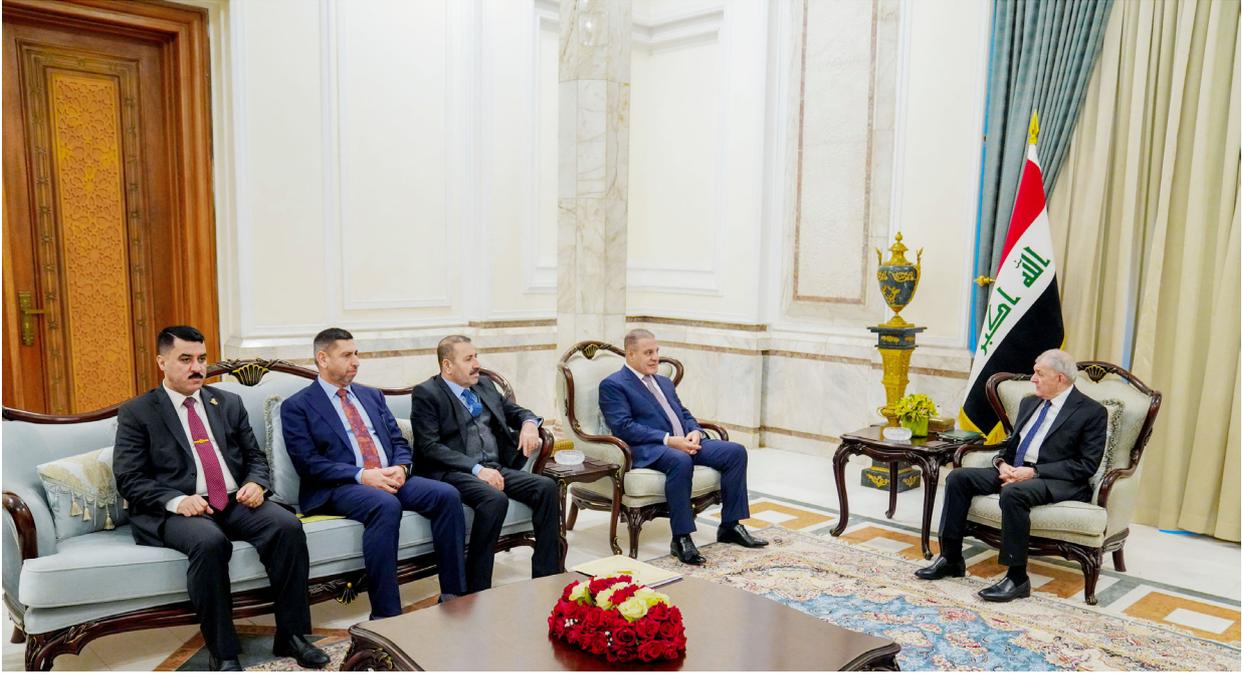
استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٣ في قصر بغداد، نائب الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق منسق الشؤون الإنسانية السيد غلام محمد إسحق والوفد المرافق له بحضور وزيرة الهجرة السيدة إيفان فائق جابرو.

وجرى خلال اللقاء الموسع بحث ملف النازحين في البلاد، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة تعزيز الجهود على كافة الصعد من أجل إنهاء ملف النزوح وضمان عودة جميع النازحين إلى منازلهم ومناطقهم، مشدداً على ضرورة عدم التهاون في هذا الملف الإنساني الحيوي والعمل الجاد بين المنظمات الدولية المعنية والجهات الحكومية في هذا الخصوص.

وشدد السيد الرئيس على ضرورة إكمال البناء والإعمار في مدينة سنجار وتوفير الخدمات، مشيراً إلى استعداد رئاسة الجمهورية لدعم هذه الجهود والتنسيق مع المنظمات الدولية لغرض إعادة النازحين الذين يعيشون أوضاعاً مأساوية، معرباً عن أمله في إكمال البنى التحتية في المدينة لأهميتها في إنهاء ملف النازحين، مؤكداً استعداده لزيارة سنجار مرة أخرى للاطلاع على ما تم تقديمه بهذا الشأن، ومنوهاً إلى الحاجة لنتائج ملموسة.

وأشار فخامة رئيس الجمهورية إلى أن استمرار وجود نازحين في مخيمات وسط أوضاع معيشية صعبة بعد مرور سنوات على انتهاء الحرب على داعش وزوال أسباب التهجير هو امر غير مقبول، وأضاف «نشعر بالألم لوجود أعداد من النازحين في البلاد وسط ظروف صعبة»، حيث أكد ضرورة تسريع عملية إعادة النازحين وحسم المسائل التي تمنع ذلك، مع ضمان عودة آمنة ومستقرة وحياة كريمة في مناطقهم.

من جانبه، قدّم الوفد شرحاً إلى السيد الرئيس حول الأوضاع في سنجار، وأشار إلى بناء العديد من المنازل ومركز شرطة ودائرة البلدية في المدينة.



رئيس الجمهورية: أهمية تعزيز الأمن والاستقرار في محافظة صلاح الدين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٣ في قصر بغداد، عضو مجلس النواب عن محافظة صلاح الدين وأمين عام حزب الجماهير الوطنية السيد أحمد الجبوري والوفد المرافق له.

وخلال اللقاء تمت مناقشة آخر التطورات على الساحتين السياسية والاقتصادية والتركيز على أهمية تطوير النظام الديمقراطي في البلاد، حيث أشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة توحيد الصفوف وتقريب وجهات النظر بين الأطراف والعمل على معالجة المشاكل الاقتصادية والمالية والسياسية الراهنة وبما يؤمن الاستقرار لحياة المواطنين وأعمالهم. وأوضح السيد الرئيس أنه لاحظ تأييداً من قبل المجتمع الدولي للتطورات الايجابية الحاصلة في العراق على المستويات الأمنية والاقتصادية وتشكيل الحكومة الجديدة، مبيناً الرغبة التي أبدتها العديد من الدول لتوطيد التعاون وتطوير آليات العمل مع العراق وبما يخدم المصالح العليا المشتركة.

وفي جانب آخر من اللقاء، شدد فخامة الرئيس على ضرورة الاهتمام بملف النازحين وإنهاء معاناتهم بالسرعة الممكنة من خلال تعضيد التعاون مع الأمم المتحدة والجهات ذات العلاقة لإعمار المناطق المتضررة وتأهيلها بشكل كامل لإعادة النازحين إليها، مؤكداً فخامته عدم قبوله بأي تقصير تجاه المحافظات.

كما جرى بحث مجمل الأوضاع في محافظة صلاح الدين على المستويات الأمنية والخدمية والإدارية، وأكد رئيس الجمهورية أهمية تعزيز الأمن والاستقرار في المحافظة وبذل أقصى الجهود لجانب البناء والإعمار والنهوض بواقعها الصناعي والزراعي والتعليمي والصحي من أجل تقديم أفضل الخدمات إلى أهالي صلاح الدين وبما يحقق الرفاه والازدهار لهم.



ضرورة تكريم المبدعين في المجالات المختلفة والنهوض بواقع الكفاءات

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، في قصر بغداد، وفداً من العلماء والمبدعين والمخترعين في مختلف الاختصاصات.

وخلال اللقاء أكد السيد الرئيس أن الحكومات الشمولية كانت سبباً في تراجع مستوى التعليم في البلد، ويجب بذل الجهود الحثيثة من أجل الارتقاء به ووضع خطط مدروسة لتغيير المناهج الدراسية لكل المراحل وبما يتماشى مع متطلبات العصر، موضحاً ضرورة تبني برامج وخطط عصرية تساعد في إعداد جيل واع متعلم يستطيع خدمة بلده في العديد من المجالات.

وأوضح رئيس الجمهورية أن للعراق تاريخاً علمياً حافلاً منذ زمن حمورابي وبيت الحكمة خير شاهد على ذلك، وأن هناك عدداً كبيراً من الشخصيات والكفاءات والمواهب يعملون في الاختصاصات العلمية والإنسانية يجب دعمهم من قبل مؤسسات الدولة والوزارات ذات العلاقة بكل ما هو ممكن للاستفادة من خبراتهم وبما يمهّد الطريق أمامهم للإنتاج والاكتشاف.

كما أكد فخامته ضرورة تكريم المبدعين في المجالات المختلفة والنهوض بواقع الكفاءات والنخب العراقية واستثمار طاقاتهم وخبراتهم من أجل خير البلاد وازدهارها.

وجرى، خلال اللقاء أيضاً تبادل للآراء حول المرحلة المقبلة والحاجة إلى تشكيل هيئة تجمع المبدعين وتعمل على رعايتهم وتبني أبحاثهم وتدعم شريحة الشباب الموهوبين وتستثمر أفكارهم ومقترحاتهم وتطورها للنهوض بالواقع الصناعي والزراعي وباقي المجالات ذات العلاقة المباشرة بالمواطنين.

وبهذا الصدد أعرب السيد الرئيس عن استعداد رئاسة الجمهورية للمساعدة في هذا الشأن. بدورهم عبّر أعضاء الوفد عن سعادتهم بلقاء رئيس الجمهورية وأملهم باستمرار دعمه ورعايته لشريحة المبدعين، مؤكداً أن الدولة لا تبني إلا بعلمائها ونحن على استعداد لبذل الجهود للمساهمة في بناء العراق ورسم مستقبله المشرق.



السوداني: يتم تغيير أي مسؤول لا يقدم حلولاً للمشكلات

الفساد هو التهديد الحقيقي وجميع الاحتمالات واردة في تعديل سعر صرف الدولار

طمأن رئيس الوزراء الاتحادي محمد شياع السوداني، المواطنين بأن الدينار هو الأقوى وأن وضع العراق المالي في أفضل حالاته، وبينما لفت إلى أن كل الاحتمالات واردة في تعديل سعر الصرف الذي سيبحث موضوع تقلباته خلال زيارة وفد عراقي حكومي إلى واشنطن قريباً، أشار إلى أن جهات رسمية نافذة في الحكومة السابقة متورطة بقضية الأمانات الضريبية، مؤكداً أن المناصب والمواقع الأمنية والحساسة غير خاضعة للمحاصصة. وقال السوداني، في حوار مع فضائية «العراقية» الإخبارية: إن «إقامة بطولة خليجي ٢٥ وفوز منتخبنا بالكأس فرحة كبيرة وحصيلة جهد فريق من مجلس الوزراء اتخذ قرارات مهمة خلال ٥٢ يوماً»، مبيناً أن «إحدى سمات نجاح البطولة التلاحم الجماهيري بين الأشقاء العرب وأبناء شعبنا وخصوصاً أهالي البصرة».

ارتفاع الدولار و(معايير الامتثال) لنظام المصرف العالمي

وبشأن ارتفاع أسعار الدولار، أوضح رئيس الوزراء أن «التقلبات في الأسعار لم تكن نتيجة قرار من الحكومة أو البرلمان أو البنك المركزي»، عازياً أسباب التقلبات في سعر الصرف إلى «المعايير الدولية وما يتعلق بالعلاقة ما بين البنك المركزي والبنك الفيدرالي الأمريكي ووزارة الخزانة الأمريكية، وكانت هناك آلية متفق عليها لضبط حركة نقل الأموال تسمى (معايير الامتثال) لنظام المصرف العالمي».

وأضاف السوداني أننا «دائماً نتحدث عن وجود فواتير مزورة وخروج الأموال إلى الخارج عن طريق التهريب وهذا واقع»، مستغرباً «من استيرادات تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار في اليوم الواحد». ولفت إلى أن «ذلك يفسر أن العملة كانت تهزّب إلى الخارج»، متسائلاً «ماذا توقف عن الحياة أو تغيير أو فقد في الأسواق؟ باستثناء ارتفاع الأسعار في بعض المواد، خلال بيع البنك المركزي لـ ٣٠ أو ٤٠ أو ٥٠ مليون دولار يومياً وفي السابق كان يباع ٣٠٠ و٢٠٠ و٢٥٠ مليوناً».

الحكومة جادة بإجراءات منع تهريب العملة

وأشار إلى أن «الحكومة شكلت فرقاً أمنية مختصة في جميع الأماكن والطرق والمنافذ وتم نصب سونارات في السيطرات لكشف عمليات تهريب العملة»، موضحاً، أن «الحكومة جادة بإجراءات منع تهريب العملة، وبذات الوقت نظمت المواطنين بأن وضع العراق المالي في أفضل الحالات، ولدينا رصيد وإيرادات ومدور وموازنة ولدينا القدرة على شراء أي مادة».

أي مسؤول لا يقدم حلاً للمشكلات يتم تغييره

وواصل، أنه «وجه وزارة التجارة بممارسة دورها باستيراد المواد، وبيعها بسعر الكلفة الرسمي للدولار»، لافتاً إلى أن «إجراءات ارتفاع الأسعار ستتم السيطرة عليها بإجراءات الحكومة والبنك المركزي المعني بالسياسة النقدية». وطمأن السوداني بدعوته إلى عدم اقتناء الدولار، وقال: «الدينار هو الأقوى»، موضحاً، أن «قرار استبدال محافظ البنك المركزي ومدير المصرف العراقي للتجارة جرى بطريقة منهجية ومدروسة وليست متسعة أو انفعالية». وشدد على أن «أي مسؤول لا يقدم حلاً للمشكلات يتم تغييره»، لافتاً إلى أن «التغييرات مستمرة في جميع مفاصل الدولة ابتداءً من الوزير نزولاً إلى الوكيل وإلى المستشار وإلى المحافظ وإلى رئيس الهيئة أو المدير العام وفي أي مكان ولا توجد أي خطوط حمراء».

وتابع أن «الحكومة منحت ٣ أشهر لجميع المديرين العاميين في الدولة وستنتهي المدة، وبدأنا في عملية التقييم ومنحنا ٦ أشهر منذ بداية التصويت على البرنامج الحكومي للوزراء الحاليين، أما الوكلاء والمحافظون فقد منحناهم أيضاً ٦ أشهر وسيكون هناك تقييم مهني علمي مبني وفق مؤشرات»، منبهاً إلى إمكانية «تغيير وزراء في حكومته».

وقال رئيس الوزراء: إن «وفداً رفيع المستوى سيزور واشنطن في السابع من شباط المقبل لبحث أكثر من ملف من بينها مناقشة تقلبات سعر الدولار وآليته المتبعة وفق المعايير الجديدة».

المنهاج الحكومي هي ٥ عناوين

ولفت إلى، أن «أولويات المنهاج الحكومي هي ٥ عناوين وواحد من أهم تلك العناوين هي مكافحة الفقر، وبعد مرور ثلاثة أشهر على عمر الحكومة لدينا منجزات من بينها انطلاق عملية البحث الاجتماعي التي تستهدف

مليوناً وسبعمئة ألف طلب مقدم لغرض الشمول بشبكة الحماية الاجتماعية، ومنح سلّة غذائية خاصة كما ونوعاً للمشمولين بالشبكة الاجتماعية، وسيضمن قانون الموازنة منح إعانات نقدية إضافية ستوزع لأسر الفقراء لإكمال أبنائهم الدراسة في المدارس والكليات من غير الرواتب المقررة». وتابع، أن «حملات الجهد الخدمي تتركز في الأماكن الفقيرة لتحسين واقع الخدمات في تلك المناطق»، مؤكداً، أن «مشاريع السكن سيكون للفقراء النصيب الأكبر فيها».

موضوع السكن في العراق سيشهد تحولاً حقيقية

وأشار إلى أن «حل أزمة السكن يكمن ببناء مدن متكاملة وفق وضع اقتصادي طويل الأمد لن يرهق المواطن في التسديد، وسيمنح لفئات مجاناً ولفئات أخرى بتقسيط الأموال على مدى زمني بحيث يستلم المواطن وحدة سكنية في مدينة تحتوي على خدمات لائقة»، لافتاً إلى، أن «موضوع السكن في العراق سيشهد تحولاً حقيقية وفق رؤية بناء مدن متكاملة وتكون متاحة للمواطن الفقير وذوي الدخل المتوسط».

موازنة تتوافق مع البرنامج الحكومي

وعن الموازنة، أوضح السوداني، أنه «يرغب بموازنة تتوافق مع البرنامج الحكومي وليست كالموازنات السابقة التي أقرت، إذ ليس من المعقول طرح برنامج وأولويات والموازنة في وادٍ آخر»، لافتاً إلى، أن «جميع الأخطاء السابقة كانت هي عدم توافق الموازنة مع البرامج الحكومية». وبشأن تحديد سعر الصرف بالموازنة، أكد السوداني، أن «القرار يتخذ وفق المسارات والوضع الاقتصادي في البلد، مبيناً، أن «جميع الاحتمالات واردة في تعديل سعر الصرف».

ملف التعيينات

ولفت رئيس الوزراء إلى، أن «المحاضرين متواجدين في المدارس بشكل تطوعي منذ سنوات وبدون أجر وبعدها تم تحويلهم إلى قرار ٣١٥ من قبل الحكومات السابقة، وبدؤوا يعملون بهذا النمط بصفة عقود، وفي قانون الموازنة لسنة ٢٠٢١، نص على أن من لديه خدمة عقدية ٥ سنوات يثبت على الملاك الدائم، أما في قانون الأمن الغذائي فقد خفضت سنوات الخدمة العقدية لسنتين فما فوق يثبت على الملاك الدائم وهناك من لديهم أكثر من خمس سنوات وتخصيص مالي يطالب بتنفيذ القانون». وأوضح، أن «الحكومة السابقة طالبت الوزارات برفع الكشوفات للمستحقين للتثبيت وفق قانون الأمن الغذائي»، موضحاً، أن «الحكومة الحالية اتخذت القرار بتثبيت العقود بدون تردد لكن بذات الوقت أوقفنا التعيينات سواء كانت بصفة عقود أو أجور أو حتى بشكل عمل تطوعي». وتابع، أن «أي جهة رسمية حكومية تصدر أمراً بتعيين عقود أو أجور خلافاً للقرار المعلن تحال إلى التحقيق»، مؤكداً، أنه «في قانون الموازنة سيتم إيقاف التعيين إلى إشعار آخر باستثناء التدرج الطبي، مبيناً، أن «الحكومة حلت مشكلات لموظفين لديهم سند قانوني مع وجود تخصيص مالي حددته الوزارة المختصة والمالية وفقاً لذلك تم اتخاذ قرار التثبيت».

الصندوق الأسود لسرقة القرن

وحول ما يعرف بسرقة القرن، ذكر رئيس الوزراء أن «القضية متابعة من قبلي عندما كنت نائباً، أي قبل أن أكون رئيساً للوزراء ولدي أولياتها وكنت أتمنى أن تفتح أثناء وجودي في الحكومة»، مشيراً إلى، أن «هذا الملف فتح في زمن الحكومة السابقة».

وأضاف أن «باقي المتهمين قاموا بتصفية أموالهم وهربوا باستثناء المتهم نور زهير الذي اعتقل خلال محاولته الهروب»، موضحاً، أن «قرار إلقاء القبض أو الإفراج عنه لم يكن قراراً حكومياً بل قضائياً» .

وذكر أن «نور زهير هو الصندوق الأسود، وهو الآن تحت قبضة وتصرف القضاء في التحقيق والاسترداد، حيث أن الأموال التي سرقها وزعها بين مجموعة من النافذين السياسيين ومصارف وشخصيات وإعلاميين»، لافتاً إلى أنه «عند إطلاق سراحه بدأ بعملية استرداد أمواله، لإعادتها بنفس الوقت إلى الدولة» .

وتابع، أن «هؤلاء السياسيين والإعلاميين والمصارف أنكروا وجود الأموال لديهم»، موضحاً أن «هناك الصندوق الأسود ، وسيتم كشف الأوراق والأسماء قريباً من قبل القضاء» .

وبين، أن «البعض منهم بدأ بإعادة الأموال على شكل دفعات والتي تسلم إلى القاضي، وتمت المباشرة بأول دفعة»، موضحاً، أن «الضجة التي أثارها البعض حول إطلاق سراحه جاءت لأنه ليس من مصلحة هؤلاء أن يبقى نور في السجن كي لا يطالبهم بالأموال» .

وتعهد بأن «الحكومة لن تترك باقي المطلوبين في القضية، وهناك فريق مختص من الأجهزة الأمنية يقوم بمطاردتهم في داخل وخارج العراق وسيتم استردادهم»، لافتاً إلى «أننا عممنا الآن في الإنترنت أوامر القبض عليهم في كل الدول، حيث توجهنا إلى فرنسا ووقعنا اتفاقية مع الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد» .

مكافحة الفساد ستشمل أي شخص أصبح ثرياً بشكل غير طبيعي

وذكر، أن «إجراءاتنا في مكافحة الفساد قانونية ومدروسة ومدعمة بمستندات ووثائق يتم التحقيق بشأنها واعتقال المتهم بالدليل»، مبيناً «أننا بدأنا بإجراء نوعي هو كشف الذمة المالية وفق مبدأ من أين لك هذا» .

وتابع، أنه «سيتم تعديل القانون لشمول أي شخص أصبح ثرياً بشكل غير طبيعي بتدقيق أمواله»، موضحاً، أن «الأموال التي تسرق تكون تحت تصرف مقربين من المتهمين، حيث أن مدير هيئة الضرائب السابق الذي اعتقل مؤخراً تبين أن لديه 11 عقاراً باسم زوجته، بسبب السرقة، وهناك عمليات تحرل لكل من يشتبه بتورطه بسرقة» .

وأشار إلى أن «الفساد هو التهديد الحقيقي للدولة العراقية بعد داعش، حيث يعطل الخدمات وكل المشاريع والبرامج»، داعياً المواطنين إلى «التعاون مع الأجهزة الرقابية في تقديم المعلومات الحقيقية وليس معلومة التشهير والتضليل والتزييف التي تشتت الجهد والوقت» .

العلاقات مع الأحزاب السياسية

وذكر رئيس الوزراء، أن «العلاقة مع الإطار التنسيقي وغيره طيبة مبنية على التفاهم والتوافق وفق المصلحة الوطنية وهناك منهاج وزاري والتزامات واضحة وفق الدستور والقانون نعمل عليها ولقاءاتنا الأسبوعية مستمرة»،

لافتاً إلى، أن «برنامجنا الحكومي يتضمن أولويات وصوت عليه بمجلس الوزراء وأنا أنفذه حالياً». .
وأكد، أن «اجتماعاتنا الدورية مع ائتلاف إدارة الدولة الذي يضم جميع الكيانات، تبحث الوضع العام وما تم تنفيذه من البرنامج الحكومي» .

المناصب الأمنية والمدنية

وأوضح، أن «المناصب والمواقع الأمنية والحساسة خارج أي استثمار أو تدخل سياسي وغير خاضعة للمحاصصة»، لافتاً إلى أنها «تخضع للضوابط المهنية» .
وأكد، أن «تعيينات الأجهزة الأمنية تتم من خلال إجراءات مهنية صرفة بالتنسيق مع المسؤول المختص»، لافتاً إلى أن «المقترحات الأمنية التي تقدم لنا تدرس وتُقيم ويتخذ القرار» .
وأوضح، أن «جميع القوى السياسية أيدت التوجه الحكومي بأن تدار المواقع الأمنية من قبل أشخاص مهنيين من داخل المؤسسة الأمنية وهذا متفق عليه»، لافتاً إلى، أن «الحديث عن تعيين أقارب غير صحيح، ومن يصرح بذلك عليه تقديم الأدلة» .

الولايات المتحدة بلد صديق وشريك استراتيجي

وأكد السوداني، أن «الولايات المتحدة بلد صديق وشريك استراتيجي، وجميع القوى السياسية تؤيد ذلك»، موضحاً، أن «موقفنا واضح وصريح وهو أن العراق ليس بحاجة لقوات قتالية، حيث أن هناك من الأجهزة الأمنية القادرة على ضبط الأمن في العراق تجاه أي تهديد» .
وذكر، أن «وجود التحالف الدولي الحالي يحتاج إلى إعادة ترتيب شكل العلاقة، بشكل قانوني وشفاف يعلن أمام القوى السياسية والبرلمان»، موضحاً، أن «الحكومة تجري الحوار مع التحالف الدولي، حيث شكلنا في اجتماعاتنا بمجلس الأمن الوطني فريقاً من الأجهزة الأمنية لإجراء هذا الحوار وقريباً سيتم التوصل إلى الصيغة النهائية حتى تكون معلنة وواضحة وصريحة تنظم شكل هذا التواجد» .

الزيارات الخارجية

وذكر السوداني «بدأنا بزيارات إلى دول إقليمية وخارجية وفق مبدأ الزيارات والعلاقات المنتجة، أي غير بروتوكولية، فعندما قررنا التوجه لألمانيا، باشرنا بإعداد ملف حول الزيارة قبل ٣ أشهر من موعد السفر»، لافتاً إلى، أنه «عندما وقعنا مذكرات تفاهم مع شركة سيمنز صرح البعض أنها اتفاقيات مشابهة للمذكرات السابقة وهذا غير صحيح» .

وأضاف أن «وفداً رسمياً ألمانياً سيزور العراق خلال أقل من شهر لحضور مراسم توقيع مشاريع مهمة في مجال الطاقة الكهربائية» .

زيارة فرنسا

وبخصوص فرنسا، أشار إلى أن «هناك اتفاقية استراتيجية موقعة منذ سنتين بين العراق وفرنسا تمت دراستها ووجدنا أنه من الأهمية أن نذهب في اتفاق واضح المعالم بكل القطاعات»، موضحاً أن «زيارتنا إلى فرنسا تمت بدعوة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون» .

ولفت إلى، أنه «خلال زيارتي جلست في منظمة أرباب العمل الفرنسية، والمتكونة من طاولة مستديرة لشركات العمل الفرنسية، وتحدثت عن أفق الاستثمار والمجالات وحاجة الشركات الفرنسية، إلا أنني تفاجأت بأن أكثر من نصف الحاضرين يعملون بالعراق»، لافتاً إلى، أن «ذلك هو مؤشر إيجابي» .

مترو بغداد والقطار المعلق

وحول مترو بغداد والقطار المعلق، أوضح أن «هذا المشروع معطل رغم أن تصاميمه ودراسته كاملة»، مؤكداً أنه «تم حسم موضوع القطار المعلق، من خلال الاتفاق على عقد مباحثات بين فريق من الشركة المعنية وفريق من الحكومة للاتفاق على السعر».

الغاز المصاحب

وقال السوداني : إن «أكبر رقم في الموازنة خصص للرواتب ويليه قطاع الكهرباء، كوننا نخصص من 8 إلى 10 تريليونات دينار لاستيراد الغاز، فعند استثمار الغاز المصاحب وسد الحاجة فإن المبالغ المخصصة لهذا القطاع ستذهب لمشاريع أخرى كالسكن والصحة والتربية وغيرها»، موضحاً، أن «ملف استثمار الغاز يعتبر الأول بالنسبة لي، وهناك متابعة شخصية من قبلي» .

وتابع، أن «هذا المشروع يتضمن وفره مالية وفرص عمل» .

ميناء الفاو

وأكد رئيس الوزراء، أن «ميناء الفاو مستمر بالتنفيذ، والعام الحالي ستكون نسب التنفيذ متسارعة»، مشيراً إلى، أنه «من الآن بدأنا بالتفكير في كيفية تشغيل الميناء» .

وبين «أننا متواصلون مع شركات عالمية لإنجاز الميناء وتشغيله وفق الإدارة الحديثة»، موضحاً، أن «اجتماعاتنا مستمرة مع الشركة الاستشارية والجانب التركي للتوصل إلى اتفاق ومد سكة حديد» .

وأكد «قبل ذهابي إلى فرنسا بيومين، اجتمعت مع الشركة الاستشارية وتم تحديد المسارات وتسليم المشروع بشكل كامل بهدف الاتفاق مع الشركة المنفذة»، مشيراً إلى، أن «جميع هذه المشاريع استراتيجية وستغير من واقع الاقتصاد في العراق» .

ولفت إلى «أننا نعمل بهمة وعزيمة في مشاريع استراتيجية اقتصادية تحدث نقلة نوعية»، مشيراً إلى، أن «هناك جيشاً من المختصين والخبراء يعملون على ذلك».

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



أزمات العراق المتعددة الطبقات: أولويات الشركاء الدوليين ووجهات نظرهم

* فيلي فاريولا، سفير الإتحاد الأوروبي في العراق
* تانيا كلي خيلاني، عضو سابق في مجلس النواب
العراقي (مديرة الجلسة)
ناقشت هذه الجلسة (في ملتقى الشرق الأوسط ٢٠٢٢)
وجهات نظر وأولويات شركاء العراق الدوليين في البلاد.
أشارت تانيا كلي-خيلاني، مديرة الجلسة، إلى أن طريق

* مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (ميري)
* الجلسة التاسعة في ملتقى الشرق الأوسط ٢٠٢٢ (٢)
نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢)
* أليينا رومانووسكي، سفيرة الولايات المتحدة
الأمريكية في العراق
* موريزيو كريكانتي، سفير إيطاليا في العراق

بدعم العراق في معالجة تغير المناخ من خلال محاورها وأعمالها وسياساتها، وتريد حماية المؤسسات الأمنية الحكومية القوية لضمان الهزيمة الدائمة لداعش.

الحكومة الجديدة في بغداد فرصة جديدة

وسلط السفير رومانوسكي الضوء على أهمية ترجمة هذه الأجندة إلى أفعال من قبل الحكومة، لأن أفعالهم "ستحدد سعة وعمق العلاقة الأمريكية العراقية". وهي تعتقد أن الحكومة الجديدة في بغداد تقدم فرصة جديدة للتقدم في العراق، وأن إقليم كردستان العراق يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في دعم حكومة السودان. وشددت على أنه: لكي ينجح العراق ككل، تحتاج بغداد وأربيل إلى العمل معًا، وإيجاد حلول مشتركة للنزاعات الطويلة الأمد، وداخل كردستان العراق، سيكون من المهم لأصدقائنا الكورد ترتيب منزلهم. لن تؤدي الوحدة في الداخل هنا إلا إلى تقوية صوتهم في بغداد وستمنع أيضًا الغرباء من الدخول واستخدام الخلافات والخلافات كطريقة أخرى لزعزعة استقرار هذه المنطقة المهمة وهذا البلد المهم".

وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة البيشمركة

وفي إشارة إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة البيشمركة في الإقليم في سبتمبر ٢٠٢٢، قالت رومانوسكي: "نحن ملتزمون بتكوين قوة حديثة وفعالة ومؤثرة كجزء من قوات الأمن العراقية". وحثت الحكومة العراقية الجديدة على ضمان وضع قوات الأمن العراقية تحت قيادة "القائد العام الواحد". وهي ترى أن الإصلاحات الأمنية، التي تدعمها الولايات المتحدة، حاسمة في الحفاظ على جبهة موحدة ضد فلول

العراق إلى الديمقراطية مليء بالعديد من التحديات، مثل الحروب والتوترات الداخلية والخارجية والقضايا الاقتصادية والفساد وتغير المناخ والافتقار العام إلى التماسك الاجتماعي. "رغم كل هذا، أنتم ما زلتم هنا، وتواصلون دعم العراق"، مخاطبة السفراء المتحدثين في الجلسة. وبعدها طلبت منهم أن يصفوا استراتيجيات بلادهم وأهدافها في العراق، لا سيما في إشراك حكومة محمد شياع السوداني التي تم تنصيبها حديثًا.

نظرة إيجابية للعلاقات العراقية الأمريكية

عرضت السفيرة الأمريكية ألينا رومانوسكي نظرة إيجابية للعلاقات العراقية الأمريكية وقالت إنها تتطلع إلى مشاركة تعاونية مع حكومة السوداني الجديدة، ولتعزيز اتفاقية الإطار الاستراتيجي المتفق عليها ثنائياً لعام ٢٠٠٨. كما شددت على أن العراق وإقليم كردستان العراق شريكان استراتيجيان

للولايات المتحدة وأن "الولايات المتحدة لن تبتعد عن هذه المنطقة". وأشارت إلى البيان السابق للرئيس بايدن عندما أوضح عدة مرات أن الولايات المتحدة موجودة هنا في المنطقة ولديها شركاء في المنطقة وستبقى في المنطقة. قالت السفيرة: "إذا كان هناك أي شك في ذهن أي شخص، فأنا أريد فقط أن أكرر ذلك وأهدأ الجميع لأنني أعرف أن هناك الكثير من النقاش حول ذلك".

وفقاً لرومانوسكي، فإن الولايات المتحدة لديها التزام طويل الأجل تجاه الشرق الأوسط وستواصل التعاون مع العراق في مجالات المصالح المتداخلة والأولويات المشتركة، بما في ذلك التعليم والثقافة والإصلاحات الاقتصادية وتعزيز قطاع خاص نابض بالحياة ومحاربة الفساد وخلق وظائف. تهتم الولايات المتحدة بشكل خاص

طريق العراق إلى الديمقراطية مليء بالعديد من التحديات

الدولية إنشاء مساحات عمل، مثل "المحطة" في أربيل، والتي تساعد في توفير الموارد التي تشتد الحاجة إليها لرواد الأعمال الشباب وتشجيع الإبداع والابتكار.

التزامات إيطاليا تجاه العراق

تحدث السفير الإيطالي موريثيو كريكانتي عن التزامات إيطاليا تجاه العراق، مشيراً إلى أن بلاده دعمت العراق على الدوام وستستمر في ذلك. بحسب السفير كريكانتي، إيطاليا مهتمة جداً برؤية العراق ينجح، لأن الشرق الأوسط مهم لإيطاليا و "استقرار هذا البلد هو استقرار منطقة [الشرق الأوسط]." على الرغم من وجود حكومة جديدة في إيطاليا، لن يكون هناك تغيير في سياسة إيطاليا تجاه العراق والشرق الأوسط، لأن دعم إيطاليا للعراق يمثل "أولوية أساسية طويلة الأمد" في السياسة الخارجية الإيطالية. يعتقد السفير موريثيو كريكانتي أن توطيد المؤسسات الديمقراطية هو أفضل ضمان للاستقرار والازدهار على المدى الطويل.

الولايات المتحدة لديها التزام طويل الأجل تجاه الشرق الأوسط

مسؤولية قيادة مهمة الناتو في العراق

"على الصعيد الأمني، لدينا الآن مسؤولية قيادة مهمة الناتو في العراق، والتي نأخذها على محمل الجد"، قال موريثيو كريكانتي. تم تسليط الضوء على دور الناتو والتحالف الدولي ضد داعش في تطوير القوات الأمنية العراقية وقوات إقليم كردستان العراق وتعزيز السيادة العراقية. السفير كريكانتي على ثقة من أن وجود الناتو في العراق يمكن أن يساعد في الحفاظ على السيادة العراقية ضد الهجمات من الدول المجاورة، وخاصة تلك الأعضاء في الناتو. وأضاف أن دعم إيطاليا للعراق يفوق المساعدات العسكرية، ويتضمن اقتصادياً، وثقافياً

داعش في العراق. وبشأن الهجمات الصاروخية الإيرانية، أعربت عن مخاوفها وأكدت أن الولايات المتحدة "أدانت بشدة الهجمات الإيرانية على سيادة العراق وسيادة إقليم كردستان العراق وما حوله، وأنا قلقون للغاية بشأن صورة التهديد هنا وأنا نعمل عن كثب على الرغم من ذلك. قنواتنا الدبلوماسية والعسكرية، ومن الواضح أن قنواتنا الأخرى مع شركائنا هنا توخي الحذر الشديد بشأن هذا الوضع."

تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان

أكدت رومانوسكي أن الولايات المتحدة تسعى إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق ودعم حرية التعبير وإجراءات مكافحة الفساد والإصلاح الاقتصادي والتبادلي والتعليمي والحفاظ على التراث الثقافي. للقيام بذلك، ولتعزيز المصالح الأمريكية الكوردية، يحتاج الكورد إلى أن يكونوا موحدين وأن يكونوا قادرين على العمل معاً لإيجاد

حلول للتحديات المشتركة: "أنتم أقوى بكثير في تمثيل مصالحكم كصوت موحد بدلاً من أنتم تمثلون صوتاً شديد الانقسام. رداً على أسئلة الجمهور حول حرية التعبير في حكومة إقليم كردستان، أعادت رومانوسكي التأكيد على التزام بلادها بحرية التعبير: "نحن نرى هذا كأساس للديمقراطية. لقد تحدثنا علناً وطلبنا الحكومات والمؤسسات التي تعتقل الصحفيين وتحد من الوصول إلى الإنترنت في المنطقة وترهيب الصحفيين". إلى جانب المساعدة الإنسانية المستمرة، لدى الولايات المتحدة أيضاً العديد من المشاريع والمبادرات التنموية في العراق. تركز العديد من مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الاستقرار، وتمكين المرأة وريادة الأعمال، والزراعة. دعمت الوكالة الأمريكية للتنمية

لمساعدة العراق. وحول زيادة الدعم التنموي، قال: "نحن (الاتحاد الأوروبي) نحول أيضاً تركيز جهودنا إلى المساعدة الفنية، والتي ستمكن العراق بعد ذلك من استخدام موارده بشكل أفضل." يحدث هذا جنباً إلى جنب مع استمرار المساعدة الإنسانية للنازحين واللاجئين في إقليم كردستان العراق وجهود تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة، والتي يُنسب إليها الفضل في أن تكون ألمانيا الدولة الرائدة في جهود تحقيق الاستقرار هذه.

لدى الاتحاد الأوروبي أيضاً العديد من البرامج التي توفر التدريب المهني، فضلاً عن البرامج التي تسمح بالهجرة القانونية إلى أوروبا. أخيراً، أثنى فاريولا على العراق لأخذ زمام المبادرة لبناء جسور في المنطقة، وأعرب عن أمله في زيادة تعزيز علاقة الاتحاد الأوروبي مع الحكومة العراقية الجديدة.

خطورة الأزمة الإنسانية

ذكرت مديرة الجلسة، تانيا كلي-خايلاني أن خطورة الأزمة الإنسانية

التي يواجهها العراق، حيث تم إغلاق جميع مخيمات النازحين واللاجئين في البلاد الآن باستثناء تلك الموجودة في إقليم كردستان العراق: "القول بأن الأمور قد تحسنت وأن داعش قد ولت" غير دقيق وليس الجواب.

يؤكد السفير فاريولا للجمهور أن النازحين داخلياً والقضايا التي يواجهونها لا تزال تعالج في برامج الاتحاد الأوروبي وأن الاتحاد الأوروبي يخطط لمزيد من الاستثمار في الحماية الاجتماعية. ويضيف أيضاً أن جميع برامج الاتحاد الأوروبي، بغض النظر عن الموضوع، تراعي الفوارق بين الجنسين وتعزز بنشاط المساواة بين الجنسين. إلى ذلك، تحدثت السفيرة رومانوسكي أيضاً عن نوايا بلادها في مواصلة عملها من أجل النازحين والبيديين على وجه الخصوص مع الحكومة الجديدة.

وفي مشاريع دعم تنموية أخرى. وبينما لا تزال البرامج الإنسانية في إيطاليا مستمرة، فإن التعاون الإنمائي طويل الأمد يحظى بأولوية متزايدة. في هذا الصدد، لدى إيطاليا عدد من البعثات الأثرية في العراق. العراق فريد من نوعه في عمقه التاريخي، والذي يعتقد السفير كريكانتي أنه ضروري للهوية العراقية.

توافق في المصالح الأوروبي والعراقي

قال السفير فيلي فاريولا، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في العراق، "على المستوى الأساسي للغاية، هناك توافق في المصالح بين الاتحاد الأوروبي ومصالح العراق والعراقيين." وأشار إلى الطبيعة الديمقراطية للاتحاد الأوروبي، وأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقدر الديمقراطية على مستوى أساسي، وهو ما يترجم مباشرة إلى أهداف سياستها الخارجية. وشدد على أن الاتحاد الأوروبي يسعى

لدعم سيادة العراق وله مصلحة واضحة في استقرار العراق والتقدم الاجتماعي، حيث أن العديد من القضايا في البلاد يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على أوروبا، مثل الإرهاب الدولي والهجرة غير المنضبطة وانقطاع إمدادات الطاقة، على سبيل المثال لا الحصر. وأوضح أهداف الاتحاد الأوروبي في العراق، قائلاً إنهم موجودون هنا "لدعم الحكم الديمقراطي يترسخ في هذا البلد، ونتمنى رؤية عراق أكثر ازدهاراً مع مزيد من الاستثمار والتجارة مع الاتحاد الأوروبي."

وأشار السفير فاريولا إلى مبادرة COVAX التي دعمها الاتحاد الأوروبي، والتي زودت العراق بأكثر من ستة ملايين حقنة لقاح كورونا، بالإضافة إلى ١/٥ مليار يورو تم تعبئتها من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٣

الولايات المتحدة تسعى إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق



الأبعاد السياسية والاقتصادية لأزمة انخفاض قيمة الدينار العراقي

*مركز الامارات للسياسات

وحدة الدراسات العراقية: واصل سعر الدولار ارتفاعه في السوق العراقية، مُتسبباً بارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع، مع دخول بعض إجراءات التدقيق الجديدة التي طوّرها البنك الفدرالي الأمريكي بالتعاون مع البنك المركزي العراقي بهدف مكافحة تهريب العملة حيّز التنفيذ.

رغم تأكيد البنك المركزي العراقي أنّ ارتفاع الدولار فوق سعره الرسمي ليس أكثر من ناتج مؤقت للتغيرات في نافذة بيع العملة وسيزول بفعل التكيّف مع الإجراءات الجديدة، فإنّ الضغوط السياسية والشعبية تزايدت على الحكومة العراقية بسبب تراجع قيمة الدينار العراقي وما لحقه من ارتفاع للأسعار.

يمكن توقُّع ثلاثة سيناريوهات لمسار أزمة صعود سعر الدولار في العراق: أولها، توقُّف صعود سعر الدولار تحت تأثير الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية، وبفعل المفاوضات بين بغداد وواشنطن. وثانيها، استمرار صعود الدولار بسبب فشل المصارف والتجار في التكيّف مع الضوابط الجديدة، وإخفاق حكومة السودان في إقناع الجانب الأمريكي بإبداء مرونة أكبر في هذا الملف. والسيناريو الثالث، استمرار حالة عدم الاستقرار في سعر صرف الدولار، صعوداً وهبوطاً، ولفترة طويلة.

واصل سعر الدولار ارتفاعه في السوق العراقية، مُتجاوزاً في نهاية شهر يناير ٢٠٢٣ حاجز الـ ١٦٥٠ دينار عراقي، ومرتفعاً بحوالي ٢٣٠ دينار عن السعر الرسمي البالغ ١٤٢٠ ديناراً، ما أدى إلى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والسلع، ودفع ذلك الحكومة العراقية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات للتعامل مع الموقف، كان آخرها الموافقة على إعفاء رئيس البنك المركزي وتعيين رئيس جديد له. لقد نتجت الأزمة بشكل أساسي، كما سنشرح فيما يلي، عن قيام البنك الفدرالي الأمريكي بفرض ضوابط مُتشددة جديدة فيما يتعلق ببيع الدولار وتحويله إلى المصارف العراقية.

الفدرالي الأمريكي والتحويل المالي في العراق

يملك الفدرالي الأمريكي نفوذاً على تدفق الدولار إلى العراق بحكم أنّ ودائع النفط العراقي المصدر تذهب في معظمها إلى حساب خاص تابع لوزارة المالية العراقية في الولايات المتحدة، ويقوم البنك المركزي العراقي، المسؤول عن تحديد سعر الصرف وإدارة الاحتياطي المالي الأجنبي للعراق، بشراء هذا الدولار من وزارة المالية العراقية ليودّع في حساب البنك المركزي في الفدرالي الأمريكي. هذا الترتيب الناتج جزئياً عن خضوع العراق للعقوبات الدولية في السابق، وعن سعي الولايات المتحدة لربط الاقتصاد العراقي بشكل وثيق بالدولار بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، منح الفدرالي الأمريكي سلطة تقديرية في التحكم بتدفق العملة الأمريكية إلى العراق، وهي سلطة لم تتعسف الولايات المتحدة في استخدامها خلال السنوات السابقة، رغم أنّ الحديث عن خروقات كبرى تحصل في عملية بيع الدولار الأمريكي في العراق يعود إلى عدة سنوات مضت.

يُحدّد البنك المركزي العراقي سعر صرف الدولار في السوق المحلية والحفاظ على استقرار هذا السعر عبر ما يُعرف بنافذة بيع العملة، حيث يطرح البنك المركزي كمية من الدولارات للبيع إلى مصارف ومكاتب عملة وشركات مُجازة، على أن تُستخدم في استيراد بضائع إلى العراق. ولذلك، يُفترض أن يقوم التجار المشترون للعملة بإبراز فواتير للبضائع التي يستوردونها، وبموجبها يحصلون على الدولار بالسعر الرسمي. لكن منذ استحداث هذا النظام ظهرت وتطورت العديد من النشاطات غير القانونية لاستغلاله، بدءاً بتأسيس وتسجيل مصارف تابعة لأحزاب سياسية وفصائل مسلحة ودول أجنبية مُهمتها الأساسية الاستحواذ على الدولار دون القيام بالخدمات المصرفية المعتادة. كما أخذت هذه المصارف في تزوير فواتير الاستيراد من أجل الحصول على الدولار بالسعر الحكومي، ليُنقل لاحقاً إلى حسابات خارج العراق دون أن تُقيد بشرط استيراد البضائع. وبحسب اقتصادي عراقي، فإنّ نشاطات تهريب الدولار من العراق شملت بلداناً مجاورة مثل تركيا وإيران ولبنان وسوريا، بل توسّعت خارج منطقة الشرق الأوسط لتشمل بلدان مثل روسيا وكوبا وكوريا الشمالية. وبينما كان البنك المركزي يستلم جزءاً من العملة الأمريكية في شكل أوراق نقدية تُسَخّن بانتظام من الولايات المتحدة إلى العراق، فإنّ المعلومات المتداولة تُفيد بحصول عمليات تهريب لتلك الأموال إلى إيران وتركيا. وبحسب عضو في البرلمان العراقي، فإنّ البنك المركزي باع عام ٢٠٢٢، ما يُقارب ٣٧ مليار دولار في نافذة بيع العملة، إلا أنّ ما سُجّل من قيم البضائع المستوردة لدى هيئة الجمارك العراقية لا يتجاوز ١٤ مليار دولار، مما يعني وجود فارق يقترب من ٢٣ مليار دولار بين حجم العملة المباعة وقيمة ما استخدم منها في الاستيراد.

إجراءات تدقيق جديدة

بدأت قيمة الدينار العراقي بالتراجع إزاء الدولار في شهر نوفمبر الماضي مع دخول بعض إجراءات التدقيق الجديدة التي طوّرها البنك الفدرالي الأمريكي بالتعاون مع البنك المركزي العراقي حيز التنفيذ، وبشكل خاص اعتماد منصة إلكترونية جديدة تفرض على المصارف العراقية الراغبة في شراء الدولار من البنك المركزي الإفصاح عن معلومات حول

تحويلاتهما المالية والمستفيدين منها، وعلى التجار وأصحاب الأعمال إبراز وثائق حول الحركة المالية للدولار المشتري والحساب النهائي الذي ينتقل إليه.

كما حُرمت ثلاثة من كبرى المصارف المشتغلة في تجارة العملة (الأنصاري، والقباض، والشرق الأوسط الإسلامي) من الاستفادة من نافذة بيع العملة لثبوت تورطها في انتهاكات وعمليات غسيل أموال. والمصارف الثلاثة ترتبط برجل أعمال اسمه علي غلام، وهو بدوره يرتبط بعلاقات تخادُم مع كبار السياسيين العراقيين والمسؤولين الحكوميين. ويبدو أنّ ضغوطاً أمريكية وأخرى داخلية دفعت إلى القاء القبض عليه في نوفمبر الماضي حينما كان قادماً إلى بغداد من لبنان، لكن سرعان ما أُطلق سراحه بعد ساعات قليلة ودون الادلاء بأي معلومات واضحة عن طبيعة التهمة الموجهة إليه وأسباب إطلاق سراحه، ما يعكس حجم النفوذ الواسع الذي يمتلكه.

التأثيرات السياسية والاقتصادية

على رغم أنّ المفاوضات بين الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي العراقي لإصلاح نافذة بيع العملة وإيقاف عمليات التحايل والتهريب الواسعة فيها ليست أمراً جديداً، والضغوط الدولية على العراق لإصلاح وتحديث وأتمتة نظامه المالي والمصرفي مضى عليها سنوات، فإنّ تفعيل الضوابط الجديدة جاء في سياق ثلاث متغيرات:

الأول،

تصعيد الحكومة الأمريكية، وتحديداً وزارة الخزانة، للعقوبات على إيران في ظل تعثر المفاوضات حول الملف النووي وأعمال القمع ضد المحتجين الإيرانيين، وشمل ذلك معاقبة أفراد مرتبطين بفيلق القدس وحزب الله اللبناني ينشطون في مجال تهريب الوقود، وزيادة الرقابة على حركة الأموال الذاهبة لإيران.

الثاني،

الكشف عمّا صار يُعرف عراقياً بـ «سرقة القرن»، وهي الفضيحة المالية الكبيرة التي نتجت عن سرقة أكثر من مليارين ونصف مليار دولار من أموال هيئة الضرائب العراقية، والتي كشفت أيضاً عن شبكة تخادم واسعة من رجال الأعمال والسياسيين والمسؤولين الحكوميين، مما لفت الأنظار مجدداً إلى حجم الفساد في العراق وعمليات التهريب والتلاعب الواسعة التي تجري لأمواله والمحمية بتواطؤ حكومي وبرلماني وقضائي.

الثالث،

تشكيل حكومة تابعة لـ «الإطار التنسيقي» الذي تسيطر عليه الأطراف المقربة من طهران، وتتمتع فيه الفصائل المسلحة والميليشيات بنفوذ واسع، ما يجعلها قادرة على التأثير في قرارات الحكومة المالية والاقتصادية، كما اتضح مثلاً في قرار تشكيل «شركة المهندس» التابعة لهيئة «الحشد الشعبي». ومع أنّه من الصعب القول إنّ أيّاً من هذه المتغيرات أدى دوراً مباشراً في عملية تشديد الإجراءات، إلّا أنّها أسهمت بقدرٍ ما في تسريع تطبيق الضوابط الجديدة أو في الأقلّ تعزيز مبرراتها. وأدت هذه الإجراءات دوراً كبيراً في تقليص حجم المعروض من الدولار في السوق العراقية، مما تسبب في ارتفاعه. وبحسب اقتصادي عراقي، فإنّه مع تطبيق الضوابط الجديدة لمنصة البنك المركزي، جرى رفض حوالي 90% من طلبات شراء الدولار. وأخذت مبيعات الدولار في التراجع لتصل إلى معدل 55 مليون يومياً، بعد أن كان البنك المركزي يبيع 250 مليون دولار يومياً.

وعلى رغم تأكيدات البنك المركزي أنّ ارتفاع الدولار فوق سعره الرسمي ليس أكثر من ناتج مؤقت للتغيرات في نافذة بيع العملة وسيزول بفعل التكيف مع الإجراءات الجديدة، فإنّ الضغوط السياسية والشعبية تزايدت بسبب تراجع قيمة الدينار العراقي وما لحقه من ارتفاع للأسعار، وبشكل خاص أسعار المواد الغذائية الأساسية. وحيث أنّ شريحة الموظفين ومُتلقي الرواتب والاعانات الحكومية يمثلون الشريحة الاجتماعية الأكبر المحركة للسوق، فإنّ تراجع قيمة الدينار يعني تراجعاً في قدرتهم الشرائية، الأمر الذي تسبّب بركود اقتصادي في بعض القطاعات. وفي المقابل، انتعش اقتصاد المضاربات، وحاولت بعض المصارف ومكاتب العملة الاستفادة من امتلاكها للدولار من أجل التحكم بالمعروض منه وجني أرباح أعلى، الأمر الذي سرّع من صعود سعره.

كما أنّ بعض القوى السياسية والفصائل المسلحة المتضررة من الضوابط الجديدة أخذت تُصعدّ ضغوطها السياسية على الحكومة والبنك المركزي لاتخاذ إجراءات من قبيل المطالبة بالحد من اعتماد العراق على الدولار الأمريكي، ومن سيطرة الفدرالي الأمريكي على احتياطي النقد العراقي، أو المطالبة بالضغط على الجانب الأمريكي لتخفيف الضوابط لمهلة زمنية محددة تسمح للمصارف بالتكيف قبل إعادة فرض تلك الضوابط. وبالطبع، دخلت المناكفات السياسية ساحة المواجهة مع مطالبات بعض أطراف «الإطار التنسيقي» بإقالة محافظ البنك المركزي، والغمز لجهة علاقته بالتيار الصدري، في حين صعدّ إعلاميو ومدونو التيار الصدري نقدهم لـ «الإطار التنسيقي» لفشله ليس فقط في إعادة سعر الدولار إلى قيمته السابقة قبل اتخاذ حكومة مصطفى الكاظمي قرار رفع سعره عام ٢٠٢٠، بل وأيضاً في منع ارتفاع سعره ليتجاوز ١٦٠٠ دينار. وظهرت مطالبات ودعوات للتظاهر أمام مبنى البنك المركزي للمطالبة بخفض سعر الدولار.

خطوات ذا طابع شعبي

أمام هذا التحدي، حاولت حكومة محمد شياع السوداني تبني خطوات، بعضها ذا طابع شعبي، مثل إلقاء القبض على عدد من تجار العملة بتهمة المضاربة، وفي يوم ٢٣ يناير ٢٠٢٣، أعلن عن قبول استقالة محافظ البنك المركزي، مصطفى غالب، وعيّن السوداني المحافظ السابق (الذي أقاله مصطفى الكاظمي)، علي العلق، محافظاً بالوكالة. ومن المعروف أنّ علي العلق شغل منصب المحافظ في زمن حكومة نوري المالكي، وهو من المقربين للمالكي و«حزب الدعوة»، بما يوحي أنّ هذا التغيير يدخل أيضاً في سياق التنافس المحتدم بين قوى «الإطار التنسيقي»، وبشكل خاص بين المالكي وقيس الخزعلي، على المناصب الأساسية، خصوصاً مع تبني المالكي لنهج أكثر انفتاحاً على المطالب الأمريكية فيما يتعلق بإدارة نافذة العملة. وقد تعهد المحافظ الجديد بالعمل على إرجاع الدولار لسعره السابق، فيما بدا رسالة تطمينية تلققتها الأسواق في اليوم ذاته عبر انخفاض طفيف في سعر الدولار.

كما شملت إجراءات السوداني إحالة مدير المصرف العراقي للتجارة إلى التقاعد، وتعيين مدير جديد له هو بلال الحمداني. واتخذ السوداني في اليوم ذاته قراراً بفتح نافذة جديدة لبيع العملة عبر المصرف العراقي للتجارة لتتولى بيع العملة لصغار التجار، على أن يقوم البنك المركزي بتمويل المصرف العراقي للتجارة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لفتح الاعتمادات المستندية لصغار التجار. ويبدو أنّ هدف هذه الخطوة هو تسهيل بيع الدولار دون الخضوع للضوابط الجديدة التي قرّرها الفدرالي الأمريكي. وقد تستهدف أيضاً شراء الوقت، والحد من التراجع في قيمة الدينار العراقي لحين التوصل إلى تسوية ما بين البنك المركزي والفدرالي الأمريكي، ولكن خطورتها تكمن في تحولها إلى نافذة جديدة لتسهيل التلاعب وتهريب العملة، وبما قد يُعرض المصرف العراقي للتجارة للعقوبات الأمريكية.

وقد أعلن وزير الخارجية العراقي عن تحديد موعد لزيارة سيقوم بها محمد شياع السوداني إلى واشنطن، وسيكون ملف صعود الدولار وضوابط الفدرالي الأمريكي في أعلى سلم أولوياتها.

السيناريوهات المحتملة

يمكن توقع السيناريوهات الثلاثة الآتية لمسار أزمة صعود سعر الدولار في العراق:

السيناريو الأول،

توقف صعود سعر الدولار تحت تأثير الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية، وبفعل المفاوضات بين الجانبين العراقي والأمريكي التي قد تُسفر عن آلية لتخفيف الضوابط أو تسهيلها، وسيسمح ذلك لاحقاً بتراجع سعر الصرف ليقترّب من معدلاته السابقة. لكن مثل هذا الاحتمال يرتبط أيضاً بطبيعة العلاقة بين بغداد وواشنطن، وفيما إذا كانت حكومة السوداني ستنجح في كسب واشنطن لصفها وتخفيف التصور العام عنها بأنّها خاضعة لنفوذ طهران، وما يعنيه ذلك من تعزيز تحالف السوداني بالمالكي على حساب تحالفه مع «عصائب أهل الحق» والتنظيمات المقربة من إيران.

السيناريو الثاني،

استمرار صعود الدولار بسبب فشل المصارف والتجار في التكيف مع الضوابط الجديدة، واستمرار تشدّد الفدرالي الأمريكي، وإخفاق السوداني في إقناع الجانب الأمريكي بإبداء مرونة أكبر في هذا الملف. ومن شأن ذلك أن يُعمّق الأزمة الاقتصادية في البلاد، ويخلق ضغوطاً مجتمعية أكبر على حكومة السوداني، وربما يُسرّع من حصول موجة احتجاجات جديدة، لكنه قد يُقوّي أيضاً من سطوة التيارات المتطرفة في «الإطار التنسيقي» والمطالبات بإجراءات أكثر راديكالية لتقليل نفوذ الفدرالي الأمريكي على النظام المالي والمصرفي في العراق.

السيناريو الثالث،

استمرار حالة عدم الاستقرار في سعر صرف الدولار، صعوداً وهبوطاً، ولفترة طويلة تأثراً بمسار السوق ومضاربات العملة وعدم الحسم في مجال تطبيق الضوابط الجديدة، أو تعثّر الوصول إلى تسوية نهائية وواضحة بين الجانبين العراقي والأمريكي.

الاستنتاجات

تُمثّل أزمة صعود سعر الدولار في العراق أكبر تحدٍ تواجهه حكومة السوداني منذ توليها مسؤوليتها، وهو تحدٍ يطال برنامجه الأساسي الذي عرّفت نفسها من خلاله بوصفها حكومة تركز على الإصلاح الاقتصادي، وتحسين الخدمات، ورفع مستوى معيشة المواطنين. في نفس الوقت، تُمثّل الأزمة فرصة للسوداني للمضي بإصلاحات أساسية في القطاع المالي والمصرفي، خصوصاً باتجاه تحديثه وأتمتته وتخليصه من هيمنة المافيات المالية والاقتصاد الموازي. ومن جهة أخرى، قد تُسهّل عليه تسويق نهجه المعتدل فيما يخص العلاقات مع الولايات المتحدة، ومقاومة ضغوط الأطراف المتشددة في «الإطار التنسيقي» والضغط الإيراني من ورائها، عبر الاستفادة من الإدراك المتزايد للنفوذ الذي ما تزال الولايات المتحدة تمتلكه على الاقتصاد العراقي.

وربما تُحدّد مآلات هذه الأزمة، المستقبل السياسي للسوداني، إذ إنّ تفاقمها وخروجها عن السيطرة قد يدفع أطراف «الإطار التنسيقي» إلى التخلي عن دعمه وتحويله إلى كبش فداء، خصوصاً إن أدّت الأزمة إلى تصاعد موجة الغضب الشعبي واندلاع تظاهرات جديدة.

المرصد التركي و الملف الكردي



اولويتنا تشكيل أوسع تحالف ديمقراطي

بهامش كبير في الجولة الأولى «. وكشف سنكار في حوار صحفي نُشر معه «لدينا حوار مع الأحزاب الأربعة على طاولة ٦ التي تشكل تحالف الأمة ، وهي حزب الشعب الجمهوري ، الحزب الديمقراطي ، حزب ديفا وحزب المستقبل.» مؤكداً «وفودنا تجتمع عند الضرورة.

دعا الرئيس المشارك لحزب الشعوب الديمقراطي مدحت سنكار المعارضة لاعتماد «المرشح المشترك» للانتخابات الرئاسية وقال: «تعالوا ، فلنتفق على المبادئ الأساسية لبرنامج يمهد الطريق الذي سيقود هذا البلد إلى الديمقراطية والعدالة والسلام ، والفوز في هذه الانتخابات

حزب الشعوب الديمقراطي يدعو المعارضة للفوز بالانتخابات من الجولة الأولى

عن الأسماء بأي شكل من الأشكال. ونحن نتبع موقفاً طويل الأمد يتماشى مع متطلبات النضج الديمقراطي ونتبع مساراً محدداً من حيث المبادئ من أجل وضع الحصان أمام العربة. الطريقة التي سنستخدمها في الانتخابات كانت واضحة منذ حوالي ١/٥ سنة. نص إعلان سبتمبر ٢٠٢١ في المنتصف أيضاً. ندعو المعارضة إلى السعي إلى توافق على «المرشح المشترك» من خلال الحوار المفتوح والتفاوض المباشر. الجدل حول الاسم مليء بالمزلق.

وبسؤاله عن الموقف في حال إذا بقي أردوغان في الجولة الثانية ، أجاب سنكار: أنا أعتبر هذا مناقشة خطيرة وجادة مع العقبات. اسمحو لي أن أكون صريحا ، فإن طرح مثل هذا السؤال وإثارة الضجيج حوله لن يؤدي إلا إلى تقويض البحث عن بديل ديمقراطي قوي للحكومة الحالية. حتى لو قلت كلمة واحدة عن ذلك ، يمكنني أن أتنبأ بما ستحدثه من تكهنات وتلاعبات.

وأكد الزعيم الكردي: هدفنا الأساسي هو الاتفاق على برنامج مشترك يفوز بالانتخابات في الجولة الأولى وينقذ تركيا من هذا الدمار والانهييار والكارثة

لم يكن القصد من هذه المفاوضات إقامة تحالفات جانبية. كانت هذه الزيارات بمثابة دعوة إلى مناطق النضال الديمقراطي المشتركة. لم تكن قضية التحالف موضوعاً أبداً خلال الزيارات. توقعنا من تحالف الأمة أن يظهر الإرادة التي ستجعل من الممكن اتخاذ موقف مشترك ضد الظلم الشديد والتحركات المدمرة والانقسامية وسياسات الحرب التي تغذي كل ذلك. وأبعد من ذلك ، ليس هناك ارتباط مع تحالف الأمة للانتخابات النيابية. سندخل الانتخابات النيابية مع تحالفنا، لكننا نقترح طريقة التفاوض والحوار والتوافق على المرشح المشترك للانتخابات الرئاسية.»

وحول عقد لقاءات للتشاور حول «المرشح المشترك» للانتخابات الرئاسية، قال الرئيس المشارك للحزب الموالي للكوورد «لم نتواصل مع أي جهة في هذا الشأن حتى الآن.

تقوم الأطراف التي نواصل حوارنا معها في بعض الأحيان بإبلاغنا بسير العمل على الطاولة السداسية. هناك اقتراحات نقدمها لهم ، ولكن من الخطأ تماماً اعتبار ذلك بمثابة مفاوضات تحالف.» وأضاف: قلنا منذ بداية العملية أننا لن نتحدث

ترتكز أولوية التحالف الديمقراطي على مبدأ النضال المشترك

الحل على غرار فترة ٢٠١٣-٢٠١٥ ممكنة بالنظر إلى عقلية هذه الحكومة والسياسات التي تنفذها. اقتراحنا هو نسج عملية سلام وتحول اجتماعي ، تقوم على قاعدة اجتماعية واسعة ، مع التركيز على البرلمان ، دون انتظار الحكومة. هنا أيضاً ، القوى الرئيسية التي تحتاج إلى التحرك هي جميع أحزاب المعارضة والديناميكيات الديمقراطية للمجتمع. وأن تلتقي الحكومة مع حزب الشعوب الديمقراطي.»

وفيما يتعلق بخارطة الطريق للمستقبل، أكد سنكار أن «أهم هدف وضعناه أمامنا منذ عام ٢٠٢٠ هو تشكيل أوسع تحالف ديمقراطي. ترتكز أولوية التحالف الديمقراطي على مبدأ النضال المشترك، ولا ينبغي تشكيلها من أجل الانتخابات فقط. نعتقد أنه من الضروري اتخاذ موقف سريع من القضايا الملحة لتركيا. نختبر جميعاً اضطهاد السلطة، والفساد في كل مكان، والنهب والاستغلال المنتشر في جميع أنحاء الميدان. من الضروري إعادة تأسيس وتوسيع النضال ضدهم كل يوم.»

*احوال تركية

والبؤس، وعن مرشح يمكنه إدارة هذا البرنامج. بصفتنا حزب الشعوب الديمقراطي ، نقول هذا: دعونا نتفق على المبادئ الأساسية لبرنامج يمهّد الطريق للديمقراطية والعدالة والسلام في هذا البلد ، ويفوز في هذه الانتخابات بهامش كبير في الجولة الأولى.

وعن رأيه وتقييمه في الخطاب الذي يقول «حتى لو فقد (أردوغان) السلطة فلن يرحل»؟ قال: بالتأكيد سيلجأون إلى كل أنواع التلاعب في الانتخابات. لكننا نجد أن جهود إثبات تصور أنهم لن يذهبوا حتى لو خسروا الانتخابات أمر بالغ الخطورة. إنني أوجه نداءً واضحاً جداً لكل أولئك الذين يرغبون في الديمقراطية والعدالة والحرية: لا تشاركوا في هذا النقاش. على العكس من ذلك ، يجب التركيز على العمل الذي من شأنه أن يزيد من قوتنا في كل من مجالات النضال والانتخابات. وحول دعوته أحزاب المعارضة للاجتماع مع أوجلان، أوضح الرئيس المشارك لحزب الشعوب الديمقراطي «لم يكن هناك نقاش أو اتصال بين حزب العدالة والتنمية أو الكتلة الحاكمة وحزب الشعوب بشأن هذه المسألة. ولا يبدو أن عملية



حسني محلي:

انتخابات تركيا.. إلّا مَ يهدف إردوغان؟

القومية» لا يملكان هذه الأغلبية. وأما المادة ١٠١ من الدستور فتقول: «يتم انتخاب الرئيس لولايتين فقط وأما إذا قرر البرلمان إجراء الانتخابات قبل موعدها فحينها يحقّ للرئيس أن يرشّح نفسه لولاية ثالثة». ويردّ إردوغان على اعتراض المعارضة وأساتذة القانون ويقول «بعد الاستفتاء على الدستور في نيسان/أبريل ٢٠١٨ وتغيير النظام السياسي تمّ تصفير الفترات الرئاسية» لتبدأ من حزيران/يونيو ٢٠١٨.

ردّ إردوغان هذا يثبت بوضوح عدم التزامه بالدستور، وهو الذي انتقد قرارات المحكمة الدستورية

بعد أن أعلن الرئيس إردوغان عن موعد الانتخابات في الرابع عشر من أيار/مايو المقبل أي قبل شهر تقريباً من الموعد الدستوري، تشهد تركيا نقاشات مثيرة. أولاً حول صلاحيات الرئيس إردوغان في تقرير موعد الانتخابات، وثانياً عن حقّه في الترشّح لولاية ثالثة حيث سبق وأن انتخب للمرة الأولى في آب/أغسطس ٢٠١٤ والثانية في حزيران/يونيو ٢٠١٨. فالمادة ١١٦ من الدستور تقول إن البرلمان وبأغلبية ٣ من ٥ من أعضائه هو الوحيد الذي يستطيع أن يقرّر موعد الانتخابات المبكر، وهو ما لا يستطيع أن يفعله الآن لأنّ «العدالة والتنمية» وحليفه «الحركة

حزبه الذي ينتمي إليه لضمان عدم انحيازه إلى أي فئة سياسية، وهو ما لم يفعله إردوغان فبقي رئيساً للعدالة والتنمية بعد أن انتخب رئيساً للجمهورية في حزيران/يونيو ٢٠١٨، وخلافاً لموقفه بعد انتخابات آب/أغسطس ٢٠١٤. حيث استقال آنذاك من زعامة الحزب فحلّ محله أحمد داوود أوغلو الذي أصبح زعيماً له ورئيساً للوزراء وهو الآن زعيم لحزب المستقبل ومعارض عنيف لإردوغان بعد أن اتهمه بالاستبداد والفساد وعدم احترام الدستور والقوانين. وهذا ما فعله وزير الاقتصاد الأسبق علي باباجان وهو أيضاً من أشد المعارضين لإردوغان بعد أن استقال من العدالة والتنمية

وزارة الاقتصاد، وهو الآن زعيم حزب الديمقراطية والتقدم العضو في تحالف الأمة الذي أعلن اليوم في مؤتمر جماهيري ضخم عن برنامج الانتخابي وخطة عمله المشترك

ورؤيته للحكم وإدارة البلاد بالعودة إلى النظام البرلماني وانتخاب رئيس الجمهورية لفترة رئاسية واحدة مدتها ٧ سنوات.

وتضمّنت الرؤية المستقبلية الحد من صلاحيات الرئيس مع التشديد على تخصيص قصور وطائرات إردوغان الخاصة ووضعها تحت تصرف الحكومة الجديدة التي ستستغل هذه القصور والطائرات والسيارات الفاخرة في مجالات مختلفة تخدم الشعب مباشرة وسيتم بيع طائرات الرئاسة وتخصيص قيمتها لشراء مجموعة من الطائرات لإطفاء حرائق الغابات.

وعود المعارضة هذه وترشّحها لتحقيق انتصار

العليا في قضايا دستورية مختلفة ومن دون أن يتسنى للمعارضة أو لأي جهة دستورية إجباره على ذلك طالما أنه يسيطر على جميع أجهزة ومؤسسات ومرافق الدولة، وأهمها الجيش والمخابرات والأمن والقضاء، بل وحتى المفوضية العليا للانتخابات، وقراراتها حاسمة ولا سلطة أعلى منها في موضوع الانتخابات.

فعلى سبيل المثال اتهم زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو المفوضية العليا للانتخابات بتزوير نتائج الاستفتاء في نيسان/أبريل ٢٠١٧ عندما اعتمدت المفوضية مليوني بطاقة اقتراع غير مختومة

وهو ما يمنعه قانون الانتخابات ليكون ذلك كافياً لتمرير التعديلات الدستورية التي جعلت من إردوغان حاكماً مطلقاً للبلاد.

كما رفضت المفوضية العليا

عشرات الطلبات من أحزاب المعارضة والإعلام للكشف عن الشهادة الجامعية للرئيس إردوغان عندما رشّح نفسه لانتخابات الرئاسة في آب/أغسطس ٢٠١٤. وقالت المعارضة آنذاك إن إردوغان لا يحمل أي شهادة جامعية وهو ما أثبتته أحد الصحفيين وحُكم عليه بالسجن لمدة ٧ سنوات.

في الوقت الذي يأمر فيه الدستور أن يكون رئيس الجمهورية حاملاً لشهادة جامعية لمدة ٤ سنوات. ولم يكن كل ذلك كافياً بالنسبة لإردوغان الذي استمرّ في انتهاكاته للدستور من دون أي حساب أو عقاب من أي جهة دستورية.

فالدستور يأمر الرئيس المنتخب بقطع علاقاته مع

انتصار إردوغان في الانتخابات سيعني هزيمة المعارضة إلى الأبد

المعارضة وربما إلى الأبد بعد أن يفقد الشعب أمله في أي تغيير في الواقع السياسي، حيث سيسيطر إردوغان على ما تبقى من مؤسسات الدولة كي يساعده ذلك للتخلص من جميع معارضيهِ وأياً كان موقعهم في السياسة والإعلام وما تبقى من مؤسسات المجتمع المدني وال نقابات المهنية كالمحامين والأطباء والمهندسين وغيرهم.

وذلك بعد أن أخضع النقابات العمالية لتعليماته التي تعني تجاهل حقوق العمال وخدمة أرباب العمل في القطاعين العام والحكومي.

وتجعل كل هذه المعطيات من الانتخابات المقبلة

بمثابة المنعطف

التاريخي بالنسبة

لتركيا بإردوغان أو من

دونه. فإما أن تنجح

المعارضة بأحزابها

الستة في إلحاق

الهزيمة بإردوغان

وحلفائه (عدد أحزاب

تحالف الجمهور الذي

يقوده إردوغان ٦ أحزاب أيضاً) وهو ما سيفتح صفحة جديدة في تاريخ تركيا التي ستحتفل في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر المقبل بالذكرى المئوية لقيام جمهورية أتاتورك العلمانية، أو يكرّر إردوغان انتصاراته السابقة منذ انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ويقرّر مصير هذه الجمهورية التي سيضع من أجلها أسساً جديدة وفق مزاجه الشخصي طالما أنه سيحكمها حتى مماته كما هو يخطط لذلك إن لم نقل يحلم بذلك.

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

*موقع الكاتب في الميادين.نت

مؤكد في الانتخابات المقبلة لا ولن تعني أن إردوغان سيستسلم هكذا بسهولة للمفاجآت المستقبلية.

وهو ما يدفع المعارضة للحديث عن سيناريوهات مخيفة قد يلجأ إليها إردوغان على الصعيدين الداخلي والخارجي لضمان تأييد الناخبين له عبر شعارات ومقولات ومواقف قومية ودينية تضمن له دعم الناخبين ليس فقط في الانتخابات المقبلة بل لاحقاً في مشاريعه ومخططاته المستقبلية.

فالمراقبون يتحدثون عن إعجاب الرئيس إردوغان

بما قام به صديقه الرئيس بوتين عندما أجرى في

تموز/يوليو ٢٠٢٠ تعديلاً دستورياً يضمن له البقاء

في السلطة حتى العام

٢٠٣٦ بحيث يتم

انتخابه لمرتين كل

منها ٦ سنوات ولكن

اعتباراً من انتخابات

٢٠٢٤.

وهذه هي الصيغة

التي لجأ إليها الرئيس

المصري عبد الفتاح

السيسي عندما استفتى الشعب المصري في نيسان/ أبريل ٢٠١٩ على تعديلات دستورية تهدف «لتصغير فترات الرئاسة السابقة» وتسمح له بترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة من جديد اعتباراً من العام ٢٠٢٢ لفترتين رئاسيتين مدة كل منهما ٦ سنوات.

وما على إردوغان في هذه الحالة إلا أن يستنفر كل إمكانياته وعلاقاته الشخصية داخلياً وخارجياً وإمكانيات الدولة لضمان فوزه في الانتخابات المقبلة، ليكون ذلك بداية حاسمة لتحقيق كل أهدافه بما فيها البقاء في السلطة إلى متى يشاء من دون أي معارضة سياسية أو شعبية.

فانتصار إردوغان في الانتخابات سيعني هزيمة



د. محمد نور الدين

المعارضة تعلن برنامجها: فلنمخ كل أثر لإردوغان

أنقرة»، بحضور أكثر من ثلاثة آلاف شخص، وقادة الأحزاب الستة، وهم: كمال كيليتشدار أوغلو (الشعب الجمهوري)، مرال أقشينير (الجيد)، أحمد داود أوغلو (المستقبل)، علي باباجان (الديموقراطية والتقدم)، تيميل قره ملا أوغلو (السعادة)، وغولتيكين أويصال (الديموقراطي).

وطرح المجتمعون وثيقة بعنوان: «نص اتفاق السياسات المشتركة»، مؤلفة من ٢٤٤ صفحة و٧٥ عنواناً، وشاملة السياسات الداخلية والخارجية كافة. ولعل من أهم الإجراءات التي ينوي التحالف، في حال فوزه بالرئاسة، اتخاذها، إقرار انتخاب الرئيس من قبل الشعب، لمدة سبع سنوات ولمرة واحدة، شرط أن يستقيل من الحزب الذي كان ينتمي إليه، وأن تُقلص صلاحياته بشكل هائل، بحيث لا يمكنه العودة إلى السياسة الفاعلة أو استحداث التشريعات الضرورية لذلك (من مثل استحداث منصب رئيس الحكومة).

أيضاً، نصت الوثيقة على عودة الرئيس إلى «قصر

أخيراً، أعلنت المعارضة التركية، ممثلة في «طاولة الستة»، برنامجها الانتخابي، عشية الانتخابات المنوي إجراؤها في ١٤ أيار المقبل.

برنامج يمكن تلخيصه بالدعوة إلى محو كل أثر للسياسات التي اتبعتها رجب طيب أردوغان داخلياً وخارجياً، و«تصفير» العداد والبدء من جديد.

ومع اتفاق أقطاب «الطاولة» على رؤية مشتركة كانت حتى وقت قريب مستبعدة، يتولد زخم جديد للسير بمرشح مشترك أيضاً، يرجح أن يكون كمال كيليتشدار أوغلو، بعدما ضاقت الخيارات، وباتت الساحة شبه خالية لهذا الأخير.

وضعت المعارضة التركية، المتمثلة في «لقاء الستة»، محركاتها قيد التشغيل، إذ اجتمع زعماءها أول من أمس، وخرجوا إلى الرأي العام بأول خطوة من شأنها تظهير نوع من الجدية في عملهم المشترك، وشيء من القدرة على تقديم البديل من حكم الرئيس رجب طيب أردوغان.

وانعقد اللقاء في قاعة المؤتمرات التابعة لـ«غرفة تجارة

وإعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم في أقرب وقت، والبدء بإرساء السلام في سوريا والعمل على حماية وحدة أراضيها، ودعم قرارات الأمم المتحدة وعلى رأسها القرار ٢٢٥٤، والسعي إلى إنهاء معاناة الشعب السوري عبر إطلاق حوار مع السلطة في دمشق وكل الأطراف الأخرى التي تمثل فئات من الشعب، عدا الجماعات الإرهابية. وبالإجمال، يمكن اختصار بنود الوثيقة بأنها دعوة إلى محو كل أثر للسياسات التي اتبعتها إردوغان داخلياً وخارجياً، و«تصفير» العداد والبدء من جديد.

وإلى جانب إعلانه برنامجه الانتخابي، خطا «لقاء الستة» خطوة أخرى على طريق تحضير أوراقه للرئاسيات المرتقب إجراؤها في ١٤ أيار، متمثلة في التمهيد لإعلان مرشح مشترك، سيكون على الأرجح، ما لم تطرأ مفاجأة كبرى، كمال كيليتشدار أوغلو، زعيم «حزب الشعب الجمهوري».

وفي هذا السياق، شكّل الاجتماع الحادي عشر لزعماء «الستة»، والذي انعقد قبل أيام في مقر «الحزب الجيد»، محطة فاصلة في مسار

اللقاء نفسه وفي الصراع على رئاسة الجمهورية، إذ خرج ببيان الاجتماع بجملة مخرجات مهمة، أولها أن «الستة» سيعلن مرشحه بشكل نهائي في ١٣ شباط الجاري، في أعقاب اجتماع يعقده في مقر حزب «السعادة»، في ما يؤشر إلى أن قادة المعارضة توصلوا أو اقتربوا من التوصل إلى اتفاق على اسم مرشحهم، الأمر الذي يُعدّ - في حال تحقّقه - نقلة نوعية، بعدما راهن البعض على تفكيك «الطاولة».

أمّا البند الثاني، فيتمثّل في استغناء «الستة» عن اسمها الحالي، لمصلحة اسم «تحالف الأمة»، فيما البند الثالث ينصّ على أن ترشيح إردوغان مُخالف للدستور، بعدما كان كيليتشدار أوغلو قد قال قبل أشهر عدّة إنه لا يعارض ترشيح الرئيس الحالي، وإن «الأمة هي التي

تشانقبا» الذي كان مقرراً للرؤساء منذ عام ١٩٢٣، إلى حين مجيء إردوغان رئيساً في عام ٢٠١٤، حيث انتقل إلى قصر «بش تبه» (التلال الخمس) الفخم الذي بناه هو، مع تحويل الأخير وكلّ المقرّ الرئاسية التي كان الرئيس الحالي يستخدمها إلى «أماكن في خدمة الشعب». من جهة أخرى، دعت الوثيقة إلى إصلاح القضاء، واستحداث هيئتين قضائيتين، وإلغاء كلّ المراسيم التي صدرت بعد انقلاب ٢٠١٦، وتخفيض حاجز الدخول إلى البرلمان للأحزاب إلى ثلاثة في المئة.

كما نصّت على إلغاء الصندوق السيادي الذي استحدثه إردوغان، وكان سبباً في عمليات استغلال ثروات الدولة لمنافع شخصية وعائلية، فضلاً عن إلغاء كلّ المشاريع ذات التكلفة الخيالية، والتي كان الرئيس ينوي وضعها

موضع التنفيذ، من مثل «قناة إسطنبول» الموازية لمضيق البوسفور، والتركيز بدلاً من ذلك على مشاريع الريّ الكبرى للمناطق التي همشتها سياسات إردوغان.

أمّا بخصوص السياسة الخارجية،

فطالب «اللقاء» بالعودة إلى شعار أتاتورك: «سلام في الوطن... سلام في العالم»، وحثّ الخطى على طريق العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، واستمرار التعاون مع «حلف شمال الأطلسي» على أسس عقلانية، وإرساء علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة، وتقوية الأواصر مع روسيا وجعلها مؤسّساتية، وعدم التّدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فضلاً عن وضع حدّ للسياسات الخارجية القائمة على أساس الأيديولوجيا والحسابات الداخلية، وإعادة تفعيل دور وزارة الخارجية في صنع السياسات الخارجية.

كذلك، دعت الوثيقة إلى «تطوير السلام والاستقرار والتعاون» مع الدول الجغرافية الجارة لتركيا، وحلّ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس «حلّ الدولتين»،

يبدو ترشيح كيليتشدار أوغلو باسم المعارضة مرجحاً إلى حد كبير

بحيث لا يمكن التصوّر، بعد كلّ تلك الجولات، أن يأتي غيره ويحلّ محلّه. ويُضاف إلى ذلك المؤشّر، تعليق ملصق ضخم يغطّي نصف واجهة مقرّ «الشعب الجمهوري» في أنقرة، وقد كُتب فيه شعار الحملة الانتخابية لـ«تحالف الأُمّة»: «كفى... الكلمة للأُمّة»، مرفقاً بصورة لكيليتشدار أوغلو نفسه وهو يرفع كفه اعتراضاً، في ما يشابه شعار حملة عدنان مندريس، زعيم «الحزب الديمقراطي»، في انتخابات عام ١٩٥٠، والتي أدّى خلالها الحركة نفسها وفاز بنتيجتها ضدّ «الشعب الجمهوري»، مع فارق أن المعارضة الآن هي التي تقول «كفى» لإردوغان الذي يرى نفسه امتداداً لسياسات مندريس.

وكانت قد ظهرت بعض الشكوك في ترشيح كيليتشدار أوغلو، مع تصريحات لنانبة رئيس «الحزب الجيد»، جيهان باتشاجي، قالت فيها: «هناك شيء قائم: نرى معارضة في الشارع لكمال بك»، وهو ما أثار ضجة كبيرة ومخاوف من انفجار «طاولة الستة». لكن استقالة باتشاجي لاحقاً أوقفَتْ هذا السجال، وجعلت

أطراف «الطاولة» يلتفون حول كيليتشدار أوغلو، على رغم أن العديد من أطراف المعارضة يرون أن الانتماء العلوي للأخير، ونسبياً الكردي، قد يُضعف حظوظه في الفوز. على أن الزخم الذي ولّده طرّح البرنامج الانتخابي المُعارض أخيراً، قد يقنع المتردّدين بالمضيّ بمرشّح قوي وقادر من مثل زعيم «الشعب الجمهوري»، وخصوصاً مع احتمال أن يؤيّد، ولو في الدورة الثانية، حزب «الشعوب الديمقراطي» الكردي، والمقدّرة أصواته بعشرة في المئة على الأقلّ، والذي قرّر، ضمن «تحالف العمل والحريّة»، أن يقدّم مرشحاً خاصاً به.

*موقع الكاتب في صحيفة «الايخار» اللبنانية

ستقول كلمتها»، وهو ما عُتِب عليه في حينه. على أن ثمة انقساماً قانونياً كبيراً بالفعل حول مسألة ترشّح إردوغان. إذ إن الدستور يقول بعدم إمكانية ترشّح رئيس الجمهورية أكثر من مرّتين، إلّا إذا أُجريت انتخابات رئاسية مبكرة. وبالفعل، فإن إردوغان ترشّح للرئاسة في عام ٢٠١٤، وفاز بها كما في انتخابات عام ٢٠١٨، وبالتالي لا يحقّ له خوض السباق مرّة ثالثة.

لكن زعيم «العدالة والتنمية» يحتاج بأن النظام الرئاسي الجديد الذي بدأ العمل به في عام ٢٠١٨، وترشّح في حينه على أساسه، يجعله مرشحاً للمرّة الأولى في السنة المذكورة، وبالتالي لا يدخل ترشيح عام ٢٠١٤ في العداد. أيضاً، يتحسّب إردوغان لأيّ إجراء قانوني يمكن أن تُقدّم عليه «اللجنة العليا للانتخابات»، وتُمنعه بموجبه من الترشّح مجدّداً (وهذا مستبعد كون اللجنة تابعة للرئيس)، وذلك من خلال تقديم موعد الانتخابات من ١٨ حزيران إلى ١٤ أيار، والذي سيُتيح له، بنظره، قوينة ترشيحه الثالث. لكن المعارضة،

في بيانها الأخير، ترى أن مثل هذا التقديم ليس من صلاحيات الرئيس، وأنه يحتاج إلى موافقة ثلاثة أخصام النواب، وهو ما لا يملكه إردوغان وشريكه حزب «الحركة القومية» برئاسة دولت باهتسلي.

وبالعودة إلى احتمال ترشيح كيليتشدار أوغلو، فهو يبدو مرجحاً إلى حدّ كبير، إذ إن قرار القضاء حبس وحظر أكرم إمام أوغلو، رئيس بلدية إسطنبول، وهو أحد المرشّحين الأوفر حظاً، حال دون طرّح اسمه، فيما المرشّح الثاني، الوافر الحظّ أيضاً، والذي تؤيّدّه آقشينير، وهو رئيس بلدية أنقرة منصور يياوش، قد حسم تأييده قبل أيام قليلة لكيليتشدار أوغلو، وبالتالي، خلت الساحة لهذا الأخير.

خلوّ ربّما أشّر إليه، قبل فترة ليست بالقصيرة، قيامه هو، وليس غيره من قيادات الحزب، بجولات في المناطق،

وثيقة المعارضة دعوة إلى تصفير العداد والبدء من جديد

المرصد الإيراني

طهران تصدر بيانا حول هجوم أصفهان



واتهمت إيران جهاز أمن «أجنبي» وفصائل كردية «معادية لإيران» بالتورط في الهجوم بالطائرات المسييرة الذي استهدف مصنعاً عسكرياً في أصفهان وسط البلاد، وفق ما أفادت وكالة الأنباء الإيرانية الحكومية «نور نيوز». وقالت الوكالة في تقرير الأربعاء، إنه تم إدخال أجزاء الطائرات المسييرة التي استُخدمت في الهجوم إلى إيران «بمشاركة الجماعات الكردية المناهضة للثورة المتمركزة» في إقليم كردستان العراق، مشيرةً إلى أن العملية تمت بأمر من «جهاز أمن أجنبي». وجاء في التقرير أنه «ووفقاً للمعلومات الواردة، فإن هذه الجماعات وبأمر من جهاز أمن أجنبي، وعقب تلقيها أجزاء من قطع المُسيّرات والمواد المتفجرة، قامت بإدخالها إلى إيران من أحد الطرق التي يتعذر الوصول إليها في شمال غربي البلاد، وتسليمها إلى أحد المندسين معها بإحدى المدن الحدودية لإيران». وأشارت الوكالة إلى أنه «تم تجميع الأجزاء والمواد المذكورة أعلاه في ورشة مجهزة باستخدام قوات مدربة واستخدمت في هجوم عدائي على المنشأة التابعة لوزارة الدفاع في أصفهان».

أعلنت وزارة الدفاع الإيرانية عن تعرض إحدى مجمعات الصناعات الدفاعية التابعة لها في مدينة أصفهان لهجوم فاشل بطائرات مسيرة صغيرة. وأفادت وكالة مهر للأنباء، ان وزارة الدفاع الإيرانية أصدرت في أعقاب الانفجار الذي وقع في إحدى مجمعات الصناعات الدفاعية في أصفهان، بيانا أعلنت فيه: «ان هذا الهجوم الفاشل وقع مساء يوم السبت حوالي الساعة ٢٣:٣٠ بتوقيت محلي بطائرات مسيرة صغيرة، لكنه تم التصدي له بنجاح بواسطة الانظمة الدفاعات الجوية المناسبة».

واضاف البيان: «انه لم يسفر هذا الهجوم عن خسائر بشرية، وحدث فقط أضراراً طفيفة في سقف المنشأة، و لم تتسبب في تعطيل تجهيزات ومهام المجمع بفضل من الله».

وأكدت ان وزارة الدفاع ودعم القوات المسلحة تطمئن الشعب الإيراني العزيز أن أعمال مراكزنا لإنتاج القوة والسلطة والأمن ستستمر بسرعة وجدية، ولن يكون لهذه الأعمال العمياء تأثير على استمرار مسار تقدم البلاد.



هجوم أصفهان..

السيناريوهات المحتملة لرد إيران على إسرائيل

المتعلق بالأنشطة العسكرية الإيرانية الأخيرة.

وبينما لم تؤكد إسرائيل ذلك رسمياً، لكنها «لا تزال الجاني الأكثر منطقية» حسب تقييم الحالة، خاصة أنه لها سوابق في استهداف منشآت إيرانية، بما في ذلك الهجوم على قاعدة إيرانية للطائرات المسيرة بمدينة كرمانشاه في فبراير/شباط ٢٠٢٢.

وفي خطابه الأول أمام الكنيست الإسرائيلي، بعد أن أدى اليمين لولاية جديدة، قال «نتنياهو» إن «حماية المصالح الإسرائيلية من التهديدات الإيرانية من بين أولويات حكومته القصوى».

وهنا يشير تقييم «وورلد فيو ستراتفور» إلى «الأهداف المتنافسة للأحزاب اليمينية المتطرفة

***مركز ستراتفور للبحوث الاستخباراتية**

«الحرب السرية بين تل أبيب وطهران ستستمر في ظل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ما يخلق خطراً دائماً من التصعيد، الذي قد يهدد خصوم إيران الإقليميين الآخرين».. هكذا سلط موقع «وورلد فيو ستراتفور» الضوء على هجوم طائرات مسيرة على مجمع للتصنيع العسكري وسط مدينة أصفهان الإيرانية.

وذكر الموقع، في تقييم حالة ترجمه «الخليج الجديد»، أن وزارة الدفاع الإيرانية أعلنت، في ٢٩ يناير/كانون الثاني الجاري، أن الهجوم تسبب في بعض الأضرار بالمجمع، فيما ذكرت وسائل إعلام غربية إن إسرائيل نفذت الهجوم استجابة لمخاوف الأمن القومي

الحرب السرية ستستمر في ظل الحكومة الإسرائيلية الجديدة

إسرائيل، وأي خصم محتمل آخر. وقد يؤدي ذلك إلى قيام إيران بهجمات إلكترونية ضد أهداف إسرائيلية بالشرق الأوسط الأوسع، أو نشر شبكتها الواسعة من الميليشيات لشن هجمات بطائرات مسيرة أو صواريخ ضد المصالح الإسرائيلية في دول مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن. وبالنظر إلى العلاقات الأمنية الوثيقة تاريخياً لإسرائيل مع الولايات المتحدة، قد تستهدف إيران الولايات المتحدة أيضاً، بضرب قواعدها العسكرية ومصالحها التجارية في الشرق الأوسط، بحسب التقييم. كما قد تسعى إيران لاستفزاز هجمات فلسطينية ضد إسرائيل من خلال تعزيز علاقات سياسية واقتصادية أكبر مع الجماعات المسلحة القوية في قطاع غزة، خاصة حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، ما قد يؤدي إلى تفاقم التصعيد الأخير بالضفة الغربية المحتلة. ويعزز من هكذا ترجيح أن تقارير إعلامية أوردت، في ٣٠ يناير/كانون الثاني الجاري، أن وزير الخارجية الإيراني «حسين أمير عبداللهيان» دعا رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، «إسماعيل هنية»، لزيارة طهران والأهداف العسكرية الإسرائيلية ستكون، على الأرجح أهدافاً رئيسية للرد الإيراني على هجوم أصفهان،

والمحافظة التي تشكل التحالف الحاكم الجديد ل«نتنياهو»، واصفا تناقضاتها الداخلية بأنها تمثل خطراً على أمد الحكومات الإسرائيلية الهشة سياسياً. كما أشار الموقع إلى ما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة من موجة عنف متصاعد في الأسابيع الأخيرة، وتنفيذ قوات الاحتلال الإسرائيلية ٢٦ مدهامة في الضفة الغربية. لكن هجوم أصفهان يؤكد أن القادة الإسرائيليين ينظرون إلى إيران باعتبارها أخطر تهديد لأمن بلادهم، حتى مع التهديدات الكبيرة لاستقرار إسرائيل الداخلي، خاصة في ظل تواصل توسيع طهران لبرامجها النووية والصاروخية. ورغم أن التقييم يعتبر حدوث صراع مباشر بين إسرائيل وإيران غير مرجح، لكنه ينوه في الوقت ذاته إلى أنه «غير مستبعد بالكلية» مع استمرار دورة تصعيد العنف الحالية، مشيراً إلى أن الهجوم الإسرائيلي المرجح على منشأة أصفهان هو فقط الأحدث في سلسلة من الهجمات المماثلة، والمصممة لتقويض القدرات العسكرية الإيرانية، والتي ردت عليها طهران بمجموعة متنوعة من الهجمات الانتقامية. ورداً على الضربة الأخيرة، يرجح التقييم أن ترد إيران مرة أخرى لإظهار مخاطر مهاجمة الأراضي الإيرانية على

الأهداف العسكرية الإسرائيلية ستكون أهدافا رئيسية للرد الإيراني

سيدفع إسرائيل إلى إيجاد طرق لتقويض أي من قدرات إيران الجديدة، وإطالة أمد دائرة التصعيد وخطر نشوب نزاع عسكري مباشر.

وسيمثل هكذا احتمال أيضا خطرا قد يفشل فرصة تفاوض إيران والغرب حول اتفاق نووي بشكل تام، لكن «ورلدفيو ستراتفور» يرى ذلك احتمالا ضعيفا لهذا العام، ولكنه سيناريو معقول للعام المقبل.

فإذا اتخذت إيران خطوات لتعزيز قدراتها النووية، مثل تخزين المزيد من اليورانيوم عالي التخصيب بين 6٠ و٩٠٪، أو إضافة المزيد من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة، أو منع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول إلى المواقع النووية الإيرانية، فسيكون التفاوض لإبطاء خطر الانتشار النووي الإيراني صعبا على الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.

كما يمكن لإيران أن تعلن عن تطورات في أبحاثها بمجال تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، بما في ذلك قدراتها الصاروخية التي تفوق سرعة الصوت، والتي ستثير القلق في إسرائيل ودول الخليج العربية، وستثير مخاوف بشأن نقل الصواريخ الإيرانية إلى روسيا لاستخدامها في أوكرانيا.

* ترجمة وتحرير الخليج الجديد

لكن خصوم إيران آخرين في المنطقة قد يفعون في مرمى النيران المتبادلة، بما في ذلك دول الخليج العربي. فالتوترات المتصاعدة بين إيران وأذربيجان قد تدفع طهران إلى إلقاء اللوم على الحكومة الأذربيجانية للمساعدة في تمكين إسرائيل من تنفيذ هجوم أصفهان. وربما تشن إيران أيضًا هجمات بحرية على أهداف عسكرية أو تجارية في الخليج العربي وبحر عمان والبحر الأحمر، من شأنها أن تخلق مخاطر محدقة بشركات الشحن والتأمين بالمنطقة.

وهنا يشير التقييم إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة لها علاقة دبلوماسية وأمنية غير مستقرة مع إيران حتى قبل تطبيع أوطوبي لعلاقتها مع إسرائيل في عام ٢٠٢٠، ولذا غرد «أنور قرقاش»، المستشار الدبلوماسي الرئاسي لرئيس الدولة، في ٢٩ يناير/كانون الثاني الجاري، بأن هجوم أصفهان «لم يكن في مصلحة المنطقة». فحكومة الإمارات ترغب في الحث على حالة السلام، ربما لحماية ذاتها من احتمالات الرد الإيراني.

ومن المحتمل أن يجبر هجوم أصفهان إيران على تسريع برنامجها النووي، وبالتالي بناء واحدة من أقوى أدواتها الدفاعية والمصادر الرئيسية لقوتها التفاوضية. ومع ذلك، فإن أي تقدم إضافي في هذا البرنامج



د. محمد عباس ناجي

هجوم أصفهان.. هل بدأت الحرب الأوكرانية تنتقل إلى المنطقة؟

*مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

لم يكن الهجوم الذي تعرضت له إحدى المنشآت العسكرية الإيرانية في مدينة أصفهان، في ٢٧ يناير الجاري (٢٠٢٣) جديداً، حيث سبق أن تعرضت إيران لهجمات مماثلة وربما كانت أكثر قوة، طالت مؤسساتها العسكرية والنوية، فضلاً عن علمائها النوويين وقادتها العسكريين. لكن الجديد في الأمر هو انخراط قوى عديدة، مثل روسيا وأوكرانيا إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، في الجدل الذي صاحب الهجوم الأخير، في ظل تضارب التقارير حول هوية الجهة المسؤولة عن الهجوم.

انخراط أوكرانيا بدأ جلياً في التغريدة التي كتبها مستشار الرئيس الأوكراني ميخايلو بودولياك على موقع «تويتر» عقب الهجوم، وقال فيها: «ليلة متفجرة في إيران»، مضيفاً أن «منطق الحرب (...) يجعل المرتكبين والمتواطئين يدفعون الثمن».

هذه التغريدة تحديداً، والتي دفعت طهران إلى استدعاء القائم بأعمال السفير الأوكراني لديها لتقديم احتجاج ومطالبة كفيف بتحديد موقفها، توازت مع مسارعة روسيا إلى إدانة الهجوم، محذرة من «التصرفات الاستفزازية التي قد

تثير تصعيداً في وضع ملتهب بالفعل».

قد لا يكون ذلك بدوره جديداً، حيث سبق أن أبدت روسيا دعمها لإيران في مواقف كثيرة سابقة وخلافات عديدة مع الدول الغربية. لكن الجديد هذه المرة هو تأكيد المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف على أن «أجهزة الأمن الروسية تحلل المعلومات للحصول على صورة لما حدث في إيران».

دلالات عديدة

مجمّل ردود الفعل التي أبدتها قوى عديدة معنية بما يجري من تصعيد على المستويين الإقليمي والدولي، تطرح دلالات رئيسية ثلاثة تتمثل في:

أولاً:

إن السبب الرئيسي في الضربة الأخيرة التي تعرضت لها إيران ربما لا يتمثل في التصعيد الجاري حول البرنامج النووي، رغم أهميته بالطبع في ظل استمرار الأنشطة النووية الحساسة، وإنما في الدعم العسكري الذي تقدمه الأخيرة لروسيا لتعزيز قدرتها على مواصلة عملياتها العسكرية في أوكرانيا، عبر توفير الطائرات من دون طيار من طراز «شاهد ١٣٦» التي كان لها دور بارز في التدمير الذي لحق بالبنية التحتية الأوكرانية التي ركزت عليها روسيا خلال الفترة الماضية. صحيح أن ثمة ضربات نوعية تعرضت لها إيران في الشهور الماضية، توازت مع تصاعد حدة الحرب الروسية - الأوكرانية، على غرار الضربة التي تعرضت لها منشأة «بارشين»- التي مثلت أحد محاور الخلاف بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بسبب الأنشطة التي كانت إيران تقوم بها داخلها- في مايو ٢٠٢٢. لكن الصحيح أيضاً أن هذه الضربات حدثت في وقت لم يكن فيه الدعم العسكري الإيراني لروسيا قد فرض نفسه على الساحة بعد، أو تحول إلى محور رئيسي للخلافات بين إيران والدول الغربية، التي تهدد حالياً برفع مستوى التصعيد مع إيران، عبر إدراج الحرس الثوري على قائمة التنظيمات الإرهابية الأوروبية بعد أن تم إدراجه على القائمة الأمريكية في عام ٢٠١٩. بل إن الهجوم الذي نفذته ستة طائرات مسيرة على قاعدة تابعة للحرس الثوري وتضم مئات من المسيرات، في منتصف فبراير ٢٠٢٢ - واتهمت إسرائيل بتنفيذه - سبق في الأساس اندلاع الحرب بأيام عديدة.

*ثانياً:

إن الهدف الأساسي من الهجوم ربما يكون روسيا وليس إيران. وبمعنى آخر، قد يكون الهجوم مقدمة لإدارة حرب بالوكالة مع روسيا، من خلال توجيه ضربات عسكرية لإيران لرفع كلفة الدعم العسكري الذي تقدمه لروسيا في أوكرانيا. ويعني ذلك أن الحرب الأوكرانية قد تمتد إلى مساحات أخرى خارج أوروبا نفسها. وبالطبع، فإن الساحة الأكثر ترشياً في هذا السياق هي منطقة الشرق الأوسط، ليس فقط لجهة انخراط قوى عديدة منها في الحرب الأوكرانية وبأنماط مختلفة، على غرار إيران وتركيا وإسرائيل، وإنما أيضاً لأن القوى الدولية التي تدير الحرب الأوكرانية نفسها هي قوى رئيسية منخرطة في أزماتها، وفي مقدمتها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية على غرار فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا.

فروسيا من جانبها تسعى، على سبيل المثال، إلى ملء الفراغ الناتج عن الانسحاب الفرنسي من بعض المناطق، مثل منطقة الساحل الأفريقي. في حين تحاول الدول الأوروبية البحث عن خيارات أخرى لتعويض انقطاع إمدادات الطاقة

الروسية، خاصة في المنطقة، وهو ما تعكسه الزيارات المتتالية التي يقوم بها مسؤولون أوروبيون إلى بعض دولها، وكان آخرهم جورجيا ميلوني التي قامت بزيارة الجزائر وليبيا في شهر يناير الجاري.

بعبارة أخرى، فإن الدول الغربية لا تسعى إلى الدخول في مواجهة مباشرة مع روسيا. صحيح أنها رفعت مستوى ونوعية الدعم العسكري لأوكرانيا، على غرار دبابات «ليوبارد 2» التي بدأت دول عديدة في تقديمها للأخيرة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. لكن الصحيح أيضاً هو أنها حريصة على أن لا يُحدث هذا الدعم تغييراً كبيراً في توازنات القوى الاستراتيجية، فالهدف الأساسي منه هو رفع كلفة العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، أو استنزاف قوة روسيا دون المغامرة بتعزيز فرص الحرب المباشرة معها.

وقد كان لافتاً في هذا السياق، أن الرئيس الأمريكي جو بايدن استبعد، في ٣١ يناير الجاري، إمكانية إرسال مقاتلات من طراز «إف ١٦» إلى أوكرانيا، رغم الدعوات التي يطلقها المسؤولون الأوكرانيون للحصول على دعم جوي من جانب الدول الغربية، وهو التوجه نفسه الذي تبناه المستشار الألماني أولاف شولتز.

هنا، فإن حرص الدول الغربية على عدم المغامرة بالانخراط في حرب مباشرة مع روسيا، قد يدفعها ليس فقط إلى محاولة تكبيدها أكبر خسائر ممكنة عبر دعم أوكرانيا عسكرياً وفقاً لحدود تفرضها حسابات ومصالح تلك الدول، وإنما أيضاً إلى توسيع نطاق المواجهة غير المباشرة معها، عبر نقلها إلى ساحات أخرى، مثل منطقة الشرق الأوسط.

*ثالثاً:

إن إسرائيل تسعى عبر المقاربة الجديدة التي تتبناها في هذا السياق، إلى وضع حدود للدعم العسكري الإيراني لروسيا في الحرب الأوكرانية. فهذا الدعم يفرض، في رؤيتها، معطيات جديدة في المنطقة، خاصة في سوريا، لا تتوافق مع حساباتها ومصالحها.

إذ ترى تل أبيب أن هذا الدعم يمكن أن ينتج تأثيرين: أولهما، إقدام روسيا على تغيير سياستها الحالية عبر السماح، أو بمعنى أدق، التغاضي عن محاولات إيران تعزيز حضورها العسكري بالقرب من الحدود الإسرائيلية. إذ كانت روسيا في المرحلة الماضية حريصة على وضع حدود لتحركات إيران والمليشيات الموالية لها، عبر فتح قنوات تواصل مع خصومها، لا سيما إسرائيل، التي تقوم بشن هجمات متتالية ضد تلك التحركات كان آخرها في اليوم نفسه الذي وقع فيه هجوم أصفهان، حيث استهدفت قافلة على الحدود العراقية-السورية.

وثانيهما، اندفاع روسيا إلى الرد على الدعم العسكري الإيراني لها في أوكرانيا، برفع مستوى التعاون العسكري بينهما، ليصل إلى حد إرسال مزيد من المقاتلات من طراز «سوخوي ٣٥»، خاصة بعد أن أعلنت إيران أنها سوف تستلم الدفعة الأولى من هذه المقاتلات في بدايات الربيع القادم. وربما يصل التعاون بين الطرفين إلى مستوى غير مسبوق، لا سيما في حالة ما إذا اتجهت إيران إلى إرسال صواريخ باليستية لروسيا لمساعدتها في إدارة الحرب في أوكرانيا، وهو «المحظور» الذي لم تقدم عليه إيران حتى الآن.

هنا، تبدو فرص اندلاع نمط جديد من الحرب بالوكالة قائماً في المنطقة بقوة. حرب سيكون طرفاها الأساسيان قوتين دوليتين هما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ووكيلاها الرئيسيان قوتين إقليميتين، هما إسرائيل وإيران، لتكون النتيجة في النهاية أن أوكرانيا لن تكون، على الأرجح، الساحة الوحيدة للحرب الحالية.

*رئيس تحرير الموقع الإلكتروني - خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية



خطر نشوب حرب كبيرة بين إيران وإسرائيل

وإجراءات عسكرية ضد إيران. لن يؤثر تبادل «الوخز» بين إيران وإسرائيل من حيث المبدأ في تعاون إيران مع روسيا. أما إذا تعلق الأمر بحرب كبيرة، فستواجه الأطراف كلها مشاكل كثيرة ولن يبق أي منها بخير». وفقاً للمستشركة والخبرة السياسية إيلينا سوبونينا، فإن الصراع الكبير الذي يختمر ليس مفيداً لأي من الجانبين. ومع ذلك، يمكن أن يتصاعد الوضع إلى حرب كبيرة. وقالت: «إيران الآن في وضع صعب. وسوف تنتظر مزيداً من المساعدة من روسيا. انطلاقاً من تجربة السنوات الأخيرة، عادة ما تتخذ موسكو موقفاً متوازناً. فهي لا تريد الخلاف مع إسرائيل، وتسعى في الوقت نفسه إلى تطوير العلاقات مع إيران. وكما يبدو، سوف تستمر هذه السياسة في المستقبل القريب. أفضل ما يمكن أن تفعله موسكو هو أن تلعب دور الوسيط النشط حتى لا ينشب صراع جديد في المنطقة».

✳️ روسيا اليوم

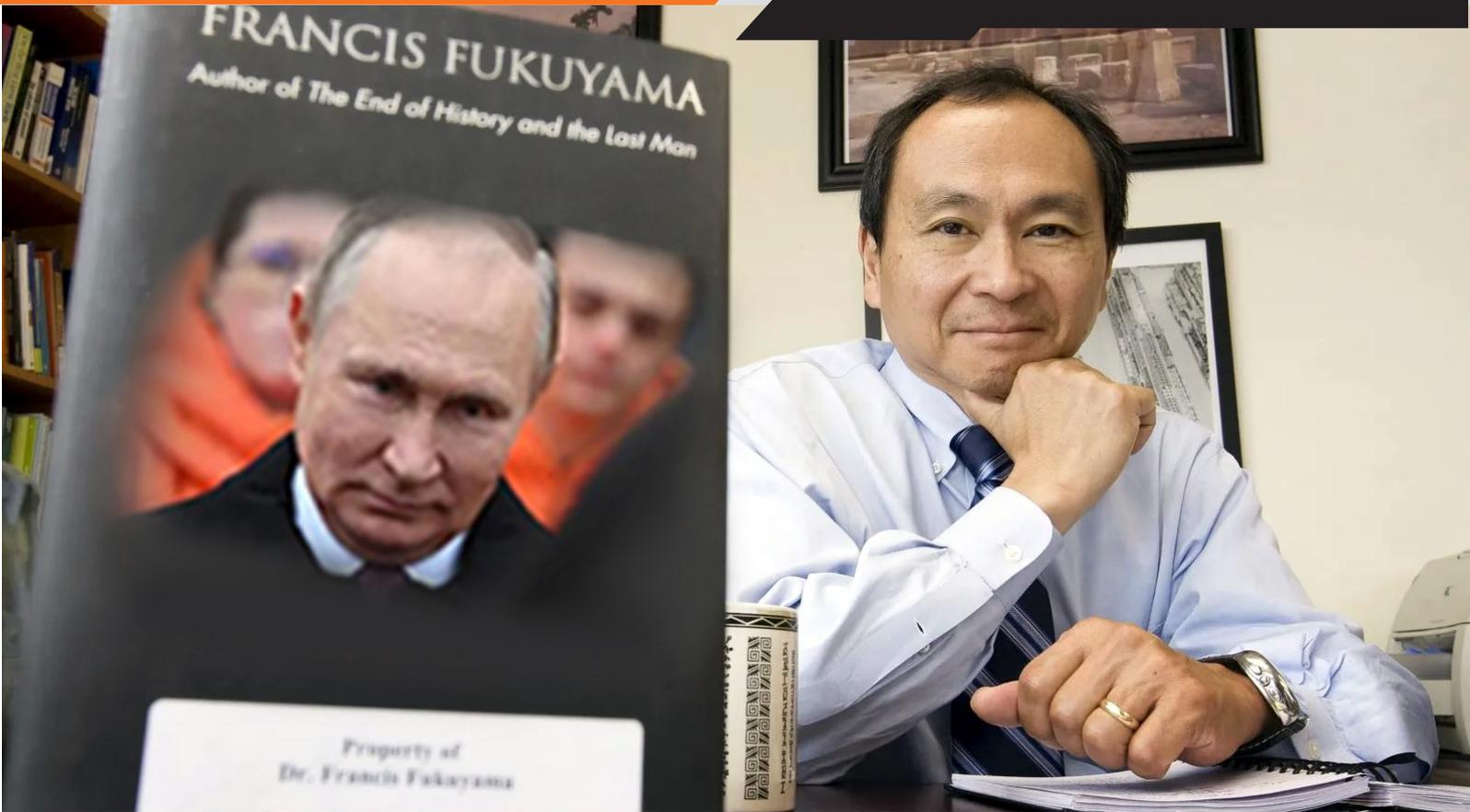
تحت هذا العنوان، كتبت داريا فيدوتوفا، في «موسكوفسكي كومسوموليتس»، حول اضطراب إسرائيل للأخذ بعين الاعتبار امتلاك طهران ترسانة هائلة من الصواريخ الباليستية والمجنحة.

وجاء في المقال: دفعت الحوادث الطارئة في إيران ومحيطها، بالمعنى الحرفي والمجازي، الخبراء على القول إن الصراع بين إسرائيل وإيران يمكن أن يندلع بشكل خطير ويخرج عن السيطرة في أي لحظة.

ووفقاً للخبير العسكري يوري ليامين، فإن الصراع بين إيران وإسرائيل، بوساطة الولايات المتحدة، مستمر منذ سنوات عديدة وبدرجات متفاوتة من الشدة. فقال: «يدرك كلا الجانبين خطورة الموقف. ما يجعل اللعبة تدور على شفا هاوية، وكل منهما يحاول عدم تجاوز الخط الأحمر..

بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا ننسى أن إيران تتحكم بمضيق هرمز، وفي الواقع يمكن للقوات المسلحة الإيرانية قطع جميع إمدادات النفط من المنطقة. وهذا عامل مهم أيضاً، ويؤخذ بعين الاعتبار ويخشاه الغرب. هذا العامل يمنع الولايات المتحدة من شن حرب كبرى

رؤى و قضايا عالمية



فرانسيس فوكوياما:

حرب بوتين على النظام الليبرالي

كتب إيفان كراستيف Ivan Krastev، وهو مراقب ذكي للأحداث في شرق منطقة الألب، مؤخرًا، في صحيفة نيويورك تايمز: "إننا نعيش الآن جميعًا في عالم فلاديمير بوتين؛ عالم تدوس فيه القوة المطلقة على سيادة القانون والحقوق الديمقراطية. ما من شك في أن للهجوم الروسي تداعيات تتجاوز حدود أوكرانيا.

نُظر إلى الغزو الروسي المروع لأوكرانيا في ٢٤ شباط (فبراير) على أنه نقطة تحول حاسمة في تاريخ العالم. وقال كثيرون إنه يؤشر قطعاً على نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة، وعلى تراجع عقيدة "أوروبا كاملة وحرّة" التي ظننا أنها تحققت بعد العام ١٩٩١ - أو في الحقيقة، على "نهاية نهاية التاريخ".

واليسار على حد سواء. وتشير منظمة "فريدوم هاوس" في استطلاعها عن "الحرية في العالم" للعام ٢٠٢٢ إلى أن الحرية العالمية تراجعت بشكل إجمالي الآن على مدى ١٦ عامًا على التوالي. وقد تراجعت -ليس بسبب صعود القوى الاستبدادية مثل روسيا والصين فحسب، ولكن أيضًا بسبب التحول نحو الشعبوية، واللا-ليبرالية، والقومية داخل ديمقراطيات ليبرالية قديمة مثل الولايات المتحدة والهند.

ما الليبرالية؟

الليبرالية هي عقيدة، تم الإفصاح عنها لأول مرة في القرن السابع عشر، وتسعى إلى السيطرة على العنف من خلال خفض التطلعات السياسية.

إنها تدرك أن الناس لن يتفقوا على أهم الأشياء -مثل أيّ دين هو الذي يجب اتباعه- وإنما أنهم في حاجة إلى التسامح مع المواطنين الذين لديهم آراء مختلفة

ما يزال من السابق لأوانه معرفة الكيفية التي ستتطور بها هذه الحرب

عما لديهم. وهي تقوم بذلك عن طريق احترام المساواة في الحقوق والكرامة للأفراد، من خلال حكم القانون والحكومة الدستورية التي تضبط وتوازن بين السلطات في الدول الحديثة.

ومن بين هذه الحقوق الحق في التملك والتبادل التجاري بحرية، ولذلك ارتبطت الليبرالية الكلاسيكية بقوة بمستويات عالية من النمو الاقتصادي والازدهار في العالم الحديث. وإضافة إلى ذلك، ارتبطت الليبرالية الكلاسيكية عادةً بالعلوم الطبيعية الحديثة، والرأي القائل إن العلم يمكن أن يساعدنا على فهم العالم الخارجي واستغلاله لمصلحتنا الخاصة.

وقد أوضح بوتين أنه يريد إعادة تجميع أكبر قدر ممكن من الاتحاد السوفياتي السابق، ودمج أوكرانيا في روسيا، وخلق مجال نفوذ يمتد عبر جميع دول أوروبا الشرقية التي انضمت إلى "الناتو" من التسعينيات فصاعدًا.

وعلى الرغم من أنه ما يزال من السابق لأوانه معرفة الكيفية التي ستتطور بها هذه الحرب، فقد أصبح من الواضح فعليًا أن بوتين لن يكون قادرًا على تحقيق أهدافه القصوى. لقد توقع تحقيق انتصار سريع وسهل، وأن يتعامل معه الأوكرانيون كمحرر. لكنه أثار بدلاً من ذلك عش دبابير غاضبا، حيث أظهر الأوكرانيون من جميع الأطياف درجة غير مسبوقة من التماسك والعناد والوحدة الوطنية.

وحتى لو تمكن بوتين من الاستيلاء على كييف وعزل الرئيس فولوديمير زيلينسكي، فإنه لن يتمكن على المدى الطويل من إخضاع دولة غاضبة يزيد عدد سكانها على

٤٠ مليونًا بالقوة العسكرية. وسوف يكون في مواجهة عالم ديمقراطي و"ناتو" موحد ومعاً كما لم يكن في أي وقت من قبل، والذي فرض عقوبات مكلفة على الاقتصاد الروسي.

في الوقت نفسه، أظهرت الأزمة الحالية أننا لا نستطيع أن نأخذ وجود النظام العالمي الليبرالي الحالي كأمر مسلم به. إنه شيء يجب أن نكافح من أجله باستمرار، والذي سيختفي بمجرد أن نتخلى عن حذرنا. لم تبدأ المشاكل التي تواجه المجتمعات الليبرالية اليوم -ولا تنتهي- ببوتين، وسوف نواجه تحديات خطيرة للغاية حتى لو أن بوتين يواجه وضعًا حرجًا أوكرانيا. كانت الليبرالية تحت الهجوم منذ بعض الوقت، ومن اليمين

فوكو Michel Foucault بأن النخب الغامضة استخدمت لغة العلم لإخفاء هيمنة المجموعات المهمشة مثل المثليين، والمرضى العقليين والسجناء.

وانتقل هذا الشعور بعدم الثقة في موضوعية العلم الآن إلى أقصى اليمين، حيث أصبحت الهوية المحافظة تدور بشكل متزايد حول التعبير عن الشك تجاه اللقاحات، وسلطات الصحة العامة، والخبرة بشكل عام. وفي الوقت نفسه، كانت التكنولوجيا تساعد على تقويض سلطة العلم. تم الاحتفال بالإنترنت في البداية لقدرته على تجاوز تكوينات حراس البوابات الهرمية، مثل الحكومات والناشرين ووسائل الإعلام التقليدية. ولكن، سرعان ما تبين أن لهذا العالم الجديد جانب سلبي كبير؛ حيث استخدم الفاعلون

الحاقدون، من روسيا إلى أصحاب نظريات المؤامرة من حركة "كيو أنون" QAnon، (1) هذه الحرية الجديدة لنشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية. وتم تشجيع هذه الاتجاهات،

بدورها، لخدمة المصلحة الذاتية لمنصات الإنترنت الكبيرة التي ازدهرت -ليس على المعلومات الموثوقة، وإنما على الانتشار. كيف تطورت الليبرالية إلى شيء غير ليبرالي؟

كيف وصلنا إلى هذه النقطة؟

في نصف القرن الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، كان هناك إجماع واسع ومتزايد حول كل من الليبرالية والنظام العالمي الليبرالي. وأقلع النمو الاقتصادي وتراجع الفقر مع استفادة البلدان من اقتصاد عالمي مفتوح. وشمل ذلك الصين، التي كان صعودها الحديث ممكناً بفضل استعدادها

لكن العديد من تلك الأسس أصبحت الآن تحت الهجوم. يشعر المحافظون الشعبويون بالاستياء الشديد من الثقافة المنفتحة والمتنوعة التي تزدهر في المجتمعات الليبرالية، ويتوقفون إلى وقت يعتنق فيه الجميع الدين نفسه ويتشاركون فيه العرق نفسه. وقد تحولت هند غاندي ونهرو الليبرالية إلى دولة هندوسية غير متسامحة على يد ناريندرا مودي، رئيس وزراء الهند؛ وفي الأثناء، يتم في الولايات المتحدة الاحتفاء بالقوموية البيضاء علانية في أجزاء من الحزب الجمهوري.

ويعرب الشعبويون عن استيائهم من القيود التي يفرضها القانون والدساتير: رفض دونالد ترامب قبول حكم انتخابات العام ٢٠٢٠، وحاولت عصابة عنيفة من أنصاره

نقض هذا الحكم مباشرة باقتحام مبنى الكابيتول. وبدلاً من إدانة هذا الاستيلاء على السلطة، اصطف الجمهوريون وراء كذبة ترامب الكبيرة.

كما تعرضت قيم التسامح وحرية التعبير التي تنادي بها الليبرالية

للتحدي من اليسار أيضاً. ويشعر العديد من التقدميين بأن السياسة الليبرالية، بما فيها من نقاش وبناء إجماع، بطيئة للغاية وبأنها فشلت بشكل خطير في معالجة التفاوتات الاقتصادية والعرقية التي ظهرت نتيجة للعولمة. كما أظهر العديد من التقدميين أنهم راغبون في الحد من حرية التعبير والإجراءات القانونية الواجبة، باسم العدالة الاجتماعية.

الآن، ينضم كل من اليمين واليسار المناهضين لليبرالية معاً في عدم الثقة بالعلم والخبرة. على اليسار، يمتد خط فكري من بنوية القرن العشرين، وعبر ما بعد الحداثة، إلى النظرية النقدية المعاصرة التي تشكل في سلطة العلم. وقد جادل المفكر الفرنسي ميشيل

لن يتمكن بوتن على المدى الطويل من إخضاع اوكرانيا

الحادي والعشرين. لقد أعزّ اليمين الحرية الاقتصادية ودفعها إلى حدود متطرفة لا تمكن إدامتها. وعلى النقيض من ذلك، ركز اليسار على الاختيار الفردي والاستقلالية، حتى عندما جاء ذلك على حساب الأعراف الاجتماعية والمجتمع البشري. وقوضت هذه النظرة سلطة العديد من الثقافات التقليدية والمؤسسات الدينية.

وفي الوقت نفسه، بدأ المنظرون النقادون يجادلون بأن الليبرالية نفسها كانت أيديولوجية تخفي دوافع المصلحة الذاتية لمؤيديها، سواء كانوا رجالاً، أو أوروبيين، أو من البيض، أو من مختلفي الجنس. على كل من اليمين واليسار، جرى الدفع بالأفكار الليبرالية

التأسيسية إلى التطرف الذي أدى بعد ذلك إلى تآكل القيمة المتصورة لليبرالية نفسها. تطورت الحرية الاقتصادية إلى أيديولوجية مناهضة للدولة، وتطورت الاستقلالية الشخصية إلى رؤية عالمية تقدمية

”يقظة“ احتفلت بالتنوع على ثقافة مشتركة. وأنتجت هذه التحولات بعد ذلك ردود فعلها الخاصة، حيث ألقى اليسار باللوم في تزايد عدم المساواة على الرأسمالية نفسها، ورأى اليمين الليبرالية على أنها هجوم على جميع القيم التقليدية. السياق العالمي تُقدّر الليبرالية أكثر عندما يختبر الناس الحياة في عالم غير ليبرالي.

وقد نشأت العقيدة نفسها في أوروبا بعد ١٥٠ عاماً من الحرب الدينية المستمرة التي أعقبت الإصلاح البروتستانتي. ثم عادت فولدت من جديد في أعقاب الحروب القومية المدمرة في أوروبا في أوائل القرن العشرين. وتم إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الليبرالي في شكل الاتحاد الأوروبي، والنظام العالمي

للعب وفقاً للقواعد الليبرالية، داخلياً وخارجياً على حد سواء. لكن الليبرالية الكلاسيكية أعيد تفسيرها على مر السنين، وتطورت إلى اتجاهات تبين في النهاية أنها مقوضة للذات.

على اليمين، تحولت الليبرالية الاقتصادية في أوائل سنوات ما بعد الحرب خلال الثمانينيات والتسعينيات إلى ما تسمى أحياناً ”النيو-ليبرالية“.

ويدرك الليبراليون أهمية الأسواق الحرة -ولكن، تحت تأثير اقتصاديين مثل ميلتون فريدمان (٢) و”مدرسة شيكاغو“ (٣)، ظهرت عبادة السوق وشيطنة الدولة على نحو متزايد باعتبارها عدواً للنمو الاقتصادي والحرية الفردية. وبدأت الديمقراطيات المتقدمة، تحت تأثير

الأفكار النيو-ليبرالية، في تقليص دولة الرفاهية والتنظيم، ونصحت البلدان النامية بفعل الشيء نفسه بموجب ”إجماع واشنطن“ (٤).

وأدت التخفيضات في الإنفاق الاجتماعي وقطاعات الدولة إلى

إزالة الحواجز التي تحمي الأفراد من تقلبات السوق، مما أدى إلى زيادات كبيرة في انعدام المساواة على مدى الجيلين الماضيين. في حين أن بعض هذا التخفيض في الإنفاق كان مبرراً، فقد تم إجراؤه إلى أقصى الحدود وأدى، على سبيل المثال، إلى تحرير الأسواق المالية الأمريكية في الثمانينيات والتسعينيات بطريقة أفضت إلى زعزعة استقرارها وتسببت في أزمات مالية مثل انهيار الرهن العقاري في العام ٢٠٠٨.

وأدت عبادة الكفاءة إلى الاستعانة بمصادر خارجية للعمالة وتهجير التصنيع، وبالتالي تدمير مجتمعات الطبقة العاملة في البلدان الغنية، الأمر الذي أرسى الأسس لصعود الشعبوية في العقد الأول من القرن

الليبرالية عقيدة تسعى إلى السيطرة على العنف

من الدعم المتبادل سمحت، على سبيل المثال، للنظام الرديء الذي يتزعمه نيكولاس مادورو في كاراكاس بالبقاء على الرغم من دفعه أكثر من خمس سكان فنزويلا إلى المنفى.

في قلب هذه الشبكة ثمة روسيا بوتين، التي قدمت الأسلحة والمستشارين والدعم العسكري والاستخباراتي لأي نظام تقريبًا، بغض النظر عن مدى فظاعته تجاه شعبه، يعارض الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي. وتمتد هذه الشبكة إلى قلب الديمقراطيات الليبرالية نفسها. ويعبر الشعبويون اليمينيون عن إعجابهم ببوتين، بداية من الرئيس الأمريكي السابق ترامب، الذي وصف بوتين بأنه "عبقري" و"ذكي للغاية" بعد غزوه لأوكرانيا.

كما أظهر الشعبويون،

بمن فيهم مارين لوبان وإريك زيمور في فرنسا، والإيطالي ماتيو سالفيني، والبرازيلي جاير بولسونارو، وزعماء حزب "البديل من أجل ألمانيا" في ألمانيا، وفكتور أوربان في

المجر، تعاطفهم مع بوتين، القائد "القوي" الذي يعمل بشكل حاسم للدفاع عن القيم التقليدية من دون أي اعتبار لتلك الأشياء التافهة مثل القوانين والدساتير.

وقد حقق العالم الليبرالي زيادات هائلة في المساواة بين الجنسين والتسامح مع المثليين والمثليات على مدى الجيلين الماضيين، مما دفع البعض في اليمين إلى عبادة الذكورية والعدوان كفضائل في حد ذاتها. روح 1989 لم تمت هذا هو السبب في أن الحرب الحالية في أوكرانيا تهمنا جميعًا. لقد ذكر العدوان الروسي غير المبرر وقصف المدن الأوكرانية المسالمة، كييف وشاركييف، الناس بأوضح طريقة ممكنة بما هي عواقب الديكتاتورية غير الليبرالية.

الأوسع للتجارة المفتوحة والاستثمار الذي أوجدته القوة الأمريكية. وحصل على دفعة قوية بين العامين 1989 و1991 عندما انهارت الشيوعية وتحررت الشعوب التي كانت تعيش في ظلها لتقوم بتشكيل مستقبلها الخاص. ومع ذلك، مر أكثر من جيل الآن منذ سقوط جدار برلين، وأصبح الكثيرون يعتبرون فضائل العيش في عالم ليبرالي أمرًا مفروغًا منه.

لقد تلاشت ذكرى الحروب المدمرة والديكتاتورية الشمولية، خاصة بالنسبة للأجيال الأصغر في أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي هذا العالم الجديد، أصبح العديد من اليمينيين ينظرون الآن إلى الاتحاد الأوروبي، الذي نجح بشكل مذهل في منع نشوب حروب أوروبية، على

أنه تكوين استبدادي، بينما جادل المحافظون بأن فرض الحكومات ارتداء الأقنعة وضرورة التطعيم ضد "كوفيد-19" كان مماثلًا لتعامل هتلر مع اليهود.

وهذا شيء لا يمكن أن يحدث إلا في مجتمع

آمن وقانع لم تكن لديه أي تجربة مع الديكتاتورية الحقيقية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون الليبرالية غير ملهمة بالنسبة لكثير من الناس. غالبًا ما تفشل العقيدة التي تقلل عن عمد من سطوة السياسة وتفرض التسامح مع وجهات النظر المتنوعة في إرضاء أولئك الذين يريدون مجتمعًا قويًا قائمًا على وجهات نظر دينية مشتركة أو عرقية مشتركة أو تقاليد ثقافية كثيفة. إلى هذا الفراغ خطت أنظمة استبدادية غير ليبرالية.

لدى أنظمة كل من روسيا، والصين، وسورية، وفنزويلا، وإيران ونيكاراغوا، القليل من القواسم المشتركة بخلاف حقيقة أنها لا تحب الديمقراطية الليبرالية وتريد الحفاظ على سلطتها الاستبدادية. وقد أنشأت هذه الدول شبكة

تعرضت التسامح وحرية التعبير التي تنادي بها الليبرالية للتحدي من اليسار أيضا

والمدافعون عن أوكرانيا مرهقون ونفذ منهم الطعام والذخيرة. وسيكون هناك سباق بين روسيا التي تعيد إمداد قواتها، وحلف الناتو الذي يسعى إلى تعزيز المقاومة الأوكرانية. وبينما تُضاعف روسيا ضغطها، تعاني المدن الأوكرانية من حملات القصف العشوائي، وتقترب بشكل مأساوي من أن تشبه أماكن، مثل غروزني في الشيشان، التي عانت من قصف روسي مماثل في التسعينيات. وهناك أيضًا خطر تصعيد القتال إلى اشتباكات مباشرة بين الناتو وروسيا مع تزايد الدعوات إلى إقامة منطقة "حظر طيران". لكن الأوكرانيين هم الذين سيتحملون تكلفة عدوان بوتين، وهم الذين سيقاتلون نيابة عنا جميعًا. لن تنتهي متاعب الليبرالية حتى لو خسر بوتين.

سوف تنتظر الصين في الأجنحة، وكذلك ستفعل إيران، وفنزويلا وكوبا، والشعوبيون في الدول الغربية.

لكن العالم سيكون قد تعلم ما قيمة النظام العالمي الليبرالي، وأن هذا النظام لن يستمر

ما لم يكافح الناس من أجله ويظهروا الدعم المتبادل لبعضهم بعضًا. لقد أظهر الأوكرانيون، أكثر من أي شعب آخر، ما الشجاعة الحقيقية، وأن روح العام ١٩٨٩ ما تزال حية في ركنهم من العالم، والتي كانت بالنسبة لبقيتنا نائمة، ويتم الآن إيقاظها من جديد.

هوامش المترجم:

(١) كيو أنون QAnon: هي نظرية مؤامرة سياسية امريكية وحركة سياسية:نشأت في المجال السياسي اليميني المتطرف الامريكي في العام ٢٠١٧. وتتركز النظرية على ادعاءات ملفقة يقدمها فرد مجهول أو أفراد يعرفون باسم "Q"، وتقوم بنقل هذه الادعاءات

من الواضح الآن أنه لا يُنظر إلى روسيا في عهد بوتين على أنها دولة لديها مظالم مشروعة بشأن توسع الناتو، وإنما باعتبارها دولة ساخطة ذات نزعة انتقامية، عازمة على تقويض النظام الأوروبي لما بعد العام ١٩٩١ بأكمله. أو بالأحرى، بلد يحكمه زعيم واحد مهووس بما يعتقد أنه ظلم تاريخي سيحاول تصحيحه، بغض النظر عن التكلفة التي يتحملها شعبه نفسه جراء ذلك. لقد ألهمت بطولة الأوكرانيين الذين يحتشدون حول بلادهم ويقاتلون بشكل يائس ضد عدو أكبر بكثير الناس في جميع أنحاء العالم. وأصبح يُنظر إلى الرئيس زيلينسكي على أنه قائد نموذجي، شجاع تحت نيران ليست مجازية وإنما حقيقية، ومصدرًا لوحدة أمة كانت ممزقة سابقًا.

وأدى وقوف أوكرانيا وحيدة بدوره إلى زيادة ملحوظة في الدعم الدولي.

وتزينت المدن في جميع أنحاء العالم بالأعلام الأوكرانية باللونين الأزرق والذهبي، ووعدت الدول بتقديم

الدعم المادي. على عكس ما خطط له بوتين، ظهر حلف الناتو أقوى من أي وقت مضى، وتفكر فنلندا والسويد الآن في الانضمام. وحدث التغيير الأبرز في ألمانيا، التي كانت في السابق أكبر صديق لروسيا في أوروبا.

فإعلانه عن مضاعفة ميزانية الدفاع الألمانية والاستعداد لتزويد أوكرانيا بالسلاح، قلب المستشار أولاف شولتزر وجهة عقود من السياسة الخارجية الألمانية وألقى ببلده بكل إخلاص في النضال ضد إمبريالية بوتين. على الرغم من أن من الصعب رؤية كيف سيحقق بوتين أهدافه الأكبر المتعلقة بروسيا كبرى، فإننا ما نزال نواجه طريقًا طويلًا ومثبطًا. لم يستخدم بوتين حتى الآن كل القوة العسكرية التي تمتلكها روسيا.

لقد تلاشت ذكرى الحروب المدمرة والديكتاتورية الشمولية

سبعينيات القرن العشرين، عندما تحولت إلى الاقتصاد الكلي الكلاسيكي الجديد القائم بصورة كبيرة على مفهوم التوقعات العقلانية. تُعد نظريتنا المياه العذبة والمياه المالحة طرازًا قديمًا إلى حد كبير اليوم، إذ إن التقليديين دمجا الأفكار بشكل كبير من بعضهما بعضا.

على وجه التحديد، طُور الاقتصاد الكينزي الجديد استجابة للاقتصاد الكلاسيكي الجديد وجرى دمج فكرة التوقعات العقلانية من دون التخلي عن التركيز الكينزي التقليدي على المنافسة غير الكاملة والأجور الثابتة.

(٤) إجماع واشنطن (بالإنجليزية: Washington Consensus) هو مسودة طرحها جون وليامسون في العام ١٩٨٩ لتكون علاجاً ووصفاً من عشرة بنود للدول

الفاشلة التي واجهت صعوبات مالية وإدارية واقتصادية وكيفية تنويع اقتصادها وإدارة مواردها الطبيعية، إضافة إلى دعوته البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تبني هذه البنود.

وفي التسعينيات من القرن الماضي، أصبحت هذه الفكرة في ميدان الملعب الدولي بين مؤيد لها وبين منتقد بشدة لهذه الفكرة التي نبعت بعد انكشاف الوضع المتردي في أمريكا اللاتينية. ومن بين المنتقدين جوزف ستيغلتز الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد في العام ٢٠٠١، ونعوم تشومسكي والمستثمر العالمي جورج سوروس.

*فرانيسيس فوكوياما: زميل رفيع في مركز ستانفورد للديمقراطية والتنمية وسيادة القانون، ومؤلف "الليبرالية ومكامن سخطها" (كتب بروفايل).

*فايننشال تايمز/ ترجمة: علاء الدين أبو زينة

وتطويرها واستكمالها العديد من المجتمعات والمؤثرين المرتبطين بالحركة.

(٢) ميلتون فريدمان Milton Friedman (٣١ تموز/ يوليو ١٩١٢ - ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦) هو عالم اقتصاد أمريكي، فاز بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية للعام ١٩٧٦ لإنجازاته في تحليل الاستهلاك والمعرض النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن.

وبالاشتراك مع جورج ستيغلر وآخرين، كان فريدمان من بين القادة الفكريين للجيل الثاني من نظرية سعر شيكاغو (مدرسة شيكاغو)، وهي نزعة منهجية نشأت في جامعة شيكاغو، قسم علم الاقتصاد، وكلية الحقوق وكلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال من الأربعينيات فصاعداً.

أصبح العديد من الطلاب والأساتذة الشباب الذين تم تعيينهم أو إرشادهم من قبل فريدمان في شيكاغو خبراء اقتصاديين بارزين، بما في ذلك غاري بيكر وروبرت فوغل وتوماس سويل وروبرت لوكاس جونيور.

(٣) مدرسة شيكاغو للاقتصاد (بالإنجليزية: Chicago school of economics): هي مدرسة اقتصادية تقليدية محدثة مرتبطة بعمل أعضاء هيئة التدريس في جامعة شيكاغو، إذ أسس بعضهم مبادئها ونشرها. في سياق الاقتصاد الكلي، تُعد متصلة بمدرسة المياه العذبة للاقتصاد الكلي، على عكس مدرسة المياه المالحة الموجودة في الجامعات الساحلية (ولا سيما جامعة هارفارد، وييل، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وجامعة كاليفورنيا في بركلي).

رفضت نظرية شيكاغو للاقتصاد الكلي نظرية الاقتصاد الكينزي لصالح المدرسة النقدية حتى منتصف



173610512

أندرو شنغ، شياو جينغ:

الجميع يخسر في عالم مفكك

*بروجيكت سنديكيت

الكارثة المناخية- كلها أو على أقل تقدير جزئياً هي نتيجة لتداعيات الخلاف الكبير بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. إذا حصل بالفعل ما يسميه غوتيريس «الانقسام العظيم»، فسيكون لدى العالم «مجموعتان مختلفتان من قواعد التجارة وعملتان مهيمنتان ونسختان من الإنترنت واستراتيجيتان متعارضتان بشأن الذكاء الاصطناعي». ستكون التكاليف هائلة حيث سينكمش الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 1/5%، أو بأكثر من 1/4 تريليون دولار من حيث القيمة السنوية كما سترتفع الأسعار فعلياً في جميع المجالات وسيكون

في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، قدّم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس وبشكل غير عادي تقييمًا صريحًا للمأزق الحالي للنظام الدولي حيث قال إن «العالم يواجه عاصفة شرسة وعلى عدة جبهات» وأضاف «نحتاج إلى التعاون، ومع ذلك فإننا نواجه التشرذم». في واقع الأمر فإن من الأفضل تشبيه تلك العاصفة الشرسة بتسونامي. إن مكونات ذلك التسونامي- بما في ذلك اضطرابات سلسلة التوريد وأزمة الطاقة وأزمة تكلفة المعيشة وتباطؤ النمو العالمي والاقتراب من

الانقسام الذي يزداد عمقاً بين الشمال والجنوب، مشيراً إلى أن سكان الشمال الأكثر ثراءً لا يدركون على ما يبدو «درجة الإحباط وحتى الغضب في الجنوب العالمي»، وفي حين أن الشمال يتمتع بجميع مزايا التصنيع والتكنولوجيا المتطورة، فإن الجنوب الغني بالموارد لا يزال يعاني من الفقر وعدم الاستقرار لأسباب ليس أقلها الإرث الاستعماري.

في واقع الأمر يصف نائب رئيس مجلس الإدارة في مؤسسة س اند بي غلوبال دانيال يرغين الانقسام بين الشمال والجنوب على أنه بالأساس تحدي يرتبط بانتقال الطاقة، فمن الثورة الصناعية التي كان محركها الفحم إلى عصر المعلومات المرتبط بالكهرباء، كانت الطاقة جزءاً لا يتجزأ من صعود الغرب إلى الهيمنة العالمية. أما الآن فيسعى الشمال إلى الابتعاد عن الوقود الأحفوري وبدون التضحية بالثروة

المكتسبة من انبعاثاته السابقة، بينما يحث الجنوب على متابعة التنمية الصديقة للمناخ. يخلص يرغين إلى أن «الانقسام الجديد بين الشمال والجنوب يعكس الخلاف حول سياسات المناخ والانتقال وتأثيرها على التنمية ومن المسؤول عن الانبعاثات التراكمية والجديدة ومن الذي سيدفع».

يوضح هذا حقيقة أشمل وهي أن مصالح السكان الأقل عدداً والأغنى والأكثر تقدماً في السن في الشمال تختلف بشكل كبير عن مصالح السكان الأكثر عدداً وفقراً وشباباً في الجنوب. تحاول معظم البلدان في الجنوب العالمي تجنب الانحياز إلى هذا الطرف أو ذاك عندما يتعلق الأمر بالصراعات الجيوسياسية -وعلى الأخص

هناك تراجع كبير في إيصال البضائع العامة على مستوى العالم.

ليس من الصعب أن نفهم السبب وراء ذلك فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كان العالم يجني مكاسب سلام غير مسبوقه، ومع إشراف الولايات المتحدة على نظام عالمي مستقر نسبياً وقائم على القواعد، انطلقت العولمة وهذا مكن أوروبا من أن تتعافى في فترة ما بعد الحرب وذلك في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بالإضافة إلى معجزة شرق آسيا في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وتطور وسط وشرق أوروبا في التسعينيات من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والصعود الاقتصادي السريع والمفاجيء للاقتصاد الصيني.

في حين تم تمكين هذا التحول بفضل القيادة العالمية للولايات المتحدة، فقد

أدى أيضاً إلى إضعاف الهيمنة الأمريكية تدريجياً بينما برزت دول أخرى. تساعد هذه الديناميكية في تفسير رد الفعل السلبي في الولايات المتحدة ضد العولمة والدول التي استفادت منها. ان الأمريكيين الذين شعروا انهم تخلفوا عن الركب كان لديهم حنين لحقبة القطبية الأحادية التي تركز على الولايات المتحدة وأنحوا باللائمة على القوى الصاعدة ذات النزعة التحريفية -وخاصة الصين- لدورها المزعوم في تراجع ازدهارهم علماً أن هذا مهد الطريق للانقسام العظيم.

لكن الانقسام بين الشرق والغرب ليس هو الانقسام الوحيد الذي يهدد مستقبلنا الجماعي. لقد سلط غوتيريس الضوء أيضاً على المخاطر التي يثيرها

من الأفضل تشبيه تلك العاصفة الشرسة بتسونامي

مع احتياجات وأولويات الجنوب. في الوقت نفسه، فإن سد الفجوة بين الشرق والغرب هو أمر بالغ الأهمية. يوحى الانقسام العظيم بوجود حلقة مفرغة: عندما نلقي باللوم فيما يتعلق بمشاكلنا على العالم الخارجي، فإننا بذلك نوجه الموارد القيمة بعيداً عن الحلول الفعالة، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات وزيادة كمية الموارد المهترئة. إن هذا يقلل من فرصنا في معالجة التحديات المترابطة التي نواجهها - ليس أقلها تغير المناخ - مع زيادة مخاطر الصراع.

ونظرًا لذلك، فإن من الأخبار الطيبة أن نرى نائب رئيس الوزراء الصيني ليو هي يلتقي مؤخرًا بوزيرة الخزانة الأمريكية

جانيت يلين لمناقشة استعادة التعاون في سياسة الاقتصاد الكلي بين البلدين. لكن صقور الأمن القومي ما زالوا يهيمنون على الأجندة العالمية، لذلك تستمر

الاعتبارات الدفاعية في

تشويه السياسة الاقتصادية. ما لم تلتزم القوى القيادية في العالم وبكل مصداقية بمستقبل أكثر تعاونًا وشمولية، فقد نجد أنفسنا نعيش في عالم منقسم بشكل لا رجعة فيه، أي عالم يعاني من تغير المناخ ويتجه نحو صراع عالمي.

* أندرو شنغ، هو زميل متميز في معهد آسيا العالمي بجامعة هونغ كونغ وهو عضو في المجلس الاستشاري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن التمويل المستدام. شياو جينغ، هو رئيس مجلس إدارة مؤسسة هونغ كونغ للتمويل الدولي، وهو أستاذ ومدير معهد السياسة والممارسة في معهد شينزن المالي في الجامعة الصينية بهونغ كونغ، شنتشن.

فيما يتعلق بالتنافس الصيني الأمريكي - لأنها أكثر اهتمامًا بضمان تنميتها. بالنسبة لهذه البلدان يبدو أن الصراع غير المنطقي بين الشرق والغرب قد يؤدي إلى انكماش مضمون متبادل، إن لم يكن تدمير مضمون متبادل، وعليه فهي تحاول البقاء على الحياد.

لكن الجنوب لا يستطيع الهروب من عواقب أفعال الشمال فعلى سبيل المثال بينما جعلت حرب أوكرانيا أوروبا تتدافع للحصول على إمدادات الطاقة البديلة، تسببت تلك الحرب كذلك في نقص كبير في الغذاء والأسمدة في جنوب الكرة الأرضية، ونظرًا لأن المؤسسات الغربية (أو تلك التي يقودها الغرب) أصبحت تزيد من الشروط المتعلقة

بالبيئة من أجل الحصول على تمويل التنمية، فقد يضطر الجنوب إلى البحث عن بدائل أخرى. إذا اكتمل الانقسام الكبير وإذا اشتبكت القوى النووية مع بعضها البعض في حرب حامية

الوطيس وإذا فشل الشمال في ترتيب وضعه المناخي، فإن الجنوب سوف تصيبه الأضرار الجانبية، ففي واقع الأمر لا يوجد بلد في الجنوب العالمي - ولا حتى الهند - لديه الثقل الاقتصادي أو السياسي أو العسكري لتحدي الشمال.

غالبًا ما يتباهى الشمال العالمي بمؤهلاته الديمقراطية. لكن الدعوة لتبني الديمقراطية مبنية على أساس قدرة النظام على تمثيل الآراء والثقافات والقيم المتنوعة - وليس فقط تلك التي يتبناها الأكثر ثراءً أو قوة. إذا كان للنظام العالمي أن يستمر ويبقى، فسيتعين عليه أن يعمل بشكل أساسي كديمقراطية عالمية - وهذا يعني موازنة احتياجات وأولويات الشمال

الانقسام بين الشرق والغرب ليس هو الوحيد الذي يهدد مستقبلنا الجماعي



غازي دحمان:

حراك عربي بلا نتائج موازية

لا بأس به على هذا الحراك، من قمة العلا في الرياض إلى القمة العربية في الجزائر، بالإضافة إلى القمتين مع رئيسي أمريكا والصين، ومؤتمري بغداد (الأول والثاني)، وصولاً إلى القمة التشاورية في أبوظبي قبل أيام، يمكن رؤية حدود مفاعيل هذه القمم، إذ رغم محاولة الفاعلين تأكيد نهاية مرحلة الاستقطابات الإقليمية، لم يؤدّ الحراك إلى صناعة بدائل إقليمية تنهض بالوضع الإقليمي إلى آفاق جديدة من التأثير والفاعلية في لعبة الصراعات الجيوسياسية

شهدت المنطقة العربية، على مدى العامين الماضيين، حراكاً سياسياً نشطاً، جرت ترجمته من خلال القمم العديدة التي جمعت، في أحيان كثيرة، الفاعلين الذين كانت لهم تأثيرات واضحة في مسارات الأحداث في المنطقة في العقد الأخير، الأمر الذي أوحى باحتمال صياغة أجندة الجغرافيا السياسية العربية للمرحلة المقبلة، وتحديد اتجاه التفاعلات مع البيئتين الإقليمية والدولية، وموقع العالم العربي ودوره فيهما. لكن، مع بدايات هذا العام، ومرور وقتٍ

في هذا الوقت تتراكم الأخطاء وتتلور التحديات

- تأثره بالسياقات الدولية:

وهذه ربما نقطة لصالحه، على اعتبار أن النظام الإقليمي العربي فرع من النظام العالمي. ومن الطبيعي أن يتأثر بسياقات الأحداث الدولية. ومن جهة أخرى، انعكس هذا التأثير على أهداف الحراك، بحيث ظهر وكأنه مجرد رد فعل على أحداث حصلت ووصل صداها متأخراً إلى العالم العربي.

- توظيف فردي:

حيث رغب كل طرفٍ مشاركٍ في هذا الحراك في توظيف صورته وفعالته في: إما إرسال رسائل وقتية وأنية إلى أطراف إقليمية ودولية يشترك معها بصراعات وحوارات معينة، أو تعزيز الوضع التفاوضي بقضايا معينة، وهذا ما قد يفسر أسباب عدم هيكلة هذا الحراك (الحركات) وإيجاد أطر محدّدة لها، وحتى عدم حصولها على هوية واضحة. يكشف ذلك عن مضمونٍ أكثر عمقاً، ويتمثل بحقيقة أن ليس للفاعلين العرب استراتيجية واضحة في مواجهة التحديات التي تواجههم، سواء التي تطرحها البيئة الإقليمية، أو الناتجة عن متغيّرات البيئة الدولية، والتي تحتاج إلى تطوير رؤية شاملة تستفيد من عوامل الجغرافيا

الدولية المحتمدة.

هل شكّل هذا الحراك فرصةً ضائعةً على العرب؟ بدون شك، خاصةً أنّه جاء في سياق متغيّرات أتاحتها ظروف الحرب الأوكرانية والحاجة العالمية للطاقة، التي يمتلك العرب حصصاً وازنة منها في السوق الدولية. ومع أنّ العرب حققوا درجة لا بأس بها من الاستقلال الجيوسياسي والاستراتيجي في مواجهة الضغوط التي تعرّضوا لها، إلا أنّ صنّاع السياسات العربية لم يستطيعوا تجاوز ذلك إلى تحويل هذا الأمر إلى قيم مضافة لسياساتهم الدولية، بدل الاكتفاء بالموقف الدفاعي الذي استهلك الدبلوماسية العربية من دون مبرر يستدعي ذلك.

يحيل هذا إلى البحث عن أسباب ضعف مردودية الحراك العربي، والتي يمكن تلخيصها بثلاثة عوامل رئيسية: الافتقار للرؤية: فلم تضع الأطراف المعنية رؤىً محدّدةً لهذا الحراك، فقد كان الهدف الأساسي منه معالجة أوضاعٍ كان من شأن استمرارها زيادة الأعطال التي لحقت بقنوات التواصل بين الفاعلين، وبالتالي وقف انحدار العلاقات إلى مستوياتٍ أخطر.

ستبقى الحركات السياسية للأنظمة العربية من دون طائل

ستعود بالخير على المجتمعات العربية، لا تشكّل عليهم مخاطر كبرى، بل يمكن أن تعود عليهم بالفوائد، أقله لجهة تعزيز الاستقرار، كما عليهم أن يدركوا أن الشعوب العربية ليست مصادر الخطر الوحيدة عند عقلنة سياسات الأنظمة وترشيدها.

وهكذا، في وقتٍ يسبح فيه الحراك السياسي العربي في فضاء اللا جدوى، تتراكم الأخطاء تتراكم وتتبلور التحديّات. ومن ينظر إلى خريطة المخاطر التي تحيط بمعظم الدول العربية سيكتشف أن هذه المخاطر ربما تخبو أحيانا ويجري تسكينها، لكنّ ذلك لا يعني زوالها، بقدر ما يعني أنها تختبر الظروف وتنتظر الفرص المناسبة للإعلان عن نفسها بقوة. وفي الغالب، حسب حاجة الفاعلين الخارجيين الذين يقفون خلفها.

ستبقى الحركات السياسية للأنظمة العربية من دون طائل، طالما ظلت محكومة بالحسابات قصيرة الأجل. وسنرى مؤتمرات وقمما كثيرة بدون أن نرى نتائج موازية ذات قيمة، ما دامت العقلية السياسية العربية محكومةً بضيق الأفق وضعف الإدراك السياسي.

✳️العربي الجديد

السياسية العربية، والقدرة على توظيفها في التفاعل الدولي، عبر صياغة مشروع جيوسياسي عربي، يستطيع مواجهة المشاريع الجيوسياسية التي تخترق العالم العربي في مختلف فضاءاته.

ليس سراً أن العقلية السياسية العربية تشكّلت في القرن العشرين ولم يجر تحديثها بما يتناسب والمتغيّرات الهائلة في السياسة الدولية ولعبة السياسة التي تطوّرت بفضل التقنيات الحديثة في صنع السياسة، وهذا ما يجعلها غير قادرة على مواكبة العصر، وعجزها عن إيجاد سياساتٍ بديلةٍ لمواجهة المتغيرات المتسارعة أو الظروف الناشئة. والمثال الأكثر بروزاً في هذا السياق يتمثل بكيفية إدارة (وضبط) الحركات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية، والتي كانت، في جوهرها، تعكس توق الشعوب وأشواقها إلى الانخراط بفعاليات العصر الحديث، والخروج من أوضاعٍ باتت مستنزفة للطاقات العربية، فماذا كانت النتيجة؟ نحكمكم أو ندمّر البلاد على رؤوس العباد!

ما نحتاجه في العالم العربي، في هذه اللحظة، وفي ظل ربيع الحكام العرب، بعد نجاحهم في القضاء على ربيع الشعوب العربية، إدراكهم أن تطوير عملية صنع السياسات، وإن كانت ثمارها



مصطفى فحص:

أوكرانيا.. فصل جديد من المواجهة

فعليا، فإن حالة الغموض المرحلي تزيد الوضع الروسي قلقا، كونه يؤكد أن معسكر الحرب لا يزال مصرا على تحقيق أهدافه رغم مرور قرابة سنة على الغزو، إذ فشلت موسكو في تحقيق أي هدف استراتيجي إلى الآن، هذا الغموض المرتبط أيضا بجمود مؤقت في السياسة والميدان، حيث لا رهان على حل سياسي يمكن أن يرضي كييف، ويحافظ على ماء وجه موسكو، فلا إمكانية لدى روسيا على هزيمة أوكرانيا أو دفعها للاستسلام أو القبول بشروط موسكو للسلام.

هذا التقدير يبدو مقلقا أيضا للدول الغربية المضطرة إلى مزيد من الانخراط في المواجهة التي دخلت منذ

من التعزيزات العسكرية إلى الحديث عن دعوة لتعبئة ثانية إضافة إلى بعض التقدم الميداني على جبهة دونتسك، فإن الحالة الروسية بعد الهزائم التي تعرض لها الجيش الروسي على طول الجبهة الأوكرانية من شرقها إلى جنوبها، وانسحابه إلى شرق نهر دنيبرو لاتزال غامضة، ولكن تفسير الغموض الروسي لا يخرج عن احتمالين، متعمد لأنه يخفي مفاجأة ستؤدي إلى نقلة تكتيكية كبيرة في الميدان، أو غموض بضموم فارغ كون كل ما يشاع عن استعدادات روسية لتغيير موازين القوة العسكرية في أوكرانيا، ليس إلا مجرد تكهنات لا يمكن رصدها على أرض الواقع.

يبدو أن فصل الربيع سيفتح فصلا جديدا من المواجهة قد تكرر المشهد السابق

أو الهجوم مستقبلا للسيطرة على مناطق جديدة، ولكن الحاجة الملحة في هذه المرحلة أنها ستساعد كييف على وقف عملية الاستنزاف التي تتعرض لها قوتها وستعطيها تفوقا في الميدان في مواجهة الدبابات الروسية القديمة من طراز «تي 6٤» المحدودة المناورة مقارنة بالدبابات الألمانية والأمريكية والبريطانية، فهذا القرار وبالرغم من أن تنفيذه يحتاج إلى قرابة شهرين _أي موعد بدء التسليم_ فإنه يعتبر نقلة نوعية في المواجهة ما بين الغرب وروسيا، الأمر الذي دفع الكرملين إلى اعتبار القرارات التي صدرت عن واشنطن وعواصم أوروبية بالشأن تزويد كييف بالدبابات تشكل انخراطا مباشرا في الصراع.

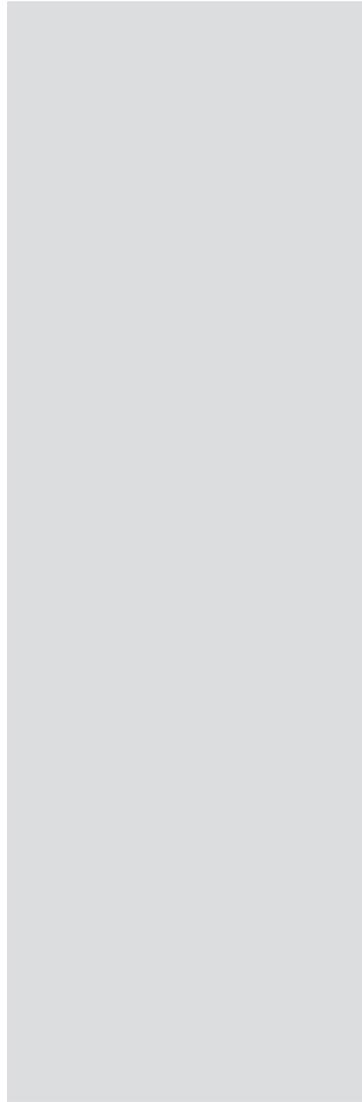
على أبواب بداية السنة الثانية من الغزو الروسي لأوكرانيا، يبدو أن الغرب برغم من بطء استجاباته في بعض الأحيان للمطالب الأوكرانية إلى أنه موحد أكثر من أي وقت مضى في مواجهة روسيا، بينما الانقسام داخل النخبة الروسية يتصاعد بالرغم من هيمنة معسكر الحرب على المشهد الرسمي، حيث لا قدرة لبوتين على التراجع فيما يبدو أن فصل الربيع سيفتح فصلا جديدا من المواجهة قد تكرر المشهد السابق في تقدم روسيا ثم تراجع قاسية تحت وطأة تحولات كبيرة في الميزان العسكري.

*شبكة الشرق الأوسط للإرسال (أم. بي. أن).

الربيع الفائت مرحلة مختلفة، بعدما انتقل الوضع الأوكراني من الدفاع إلى الهجوم، أم الآن وأمام ما يشاع عن استعدادات روسية للعودة إلى الهجوم، فإن كييف تستعد للانتقال مجددا إلى وضعية الدفاع وسط تكهنات بأن موسكو تستعد للقيام بهجوم جديد أو توسيع نطاق عملياتها العسكرية في شرق أوكرانيا وغربها.

الواضح أن هناك تسارعا بالأحداث فقد تمكن الجيش الروسي من إحراز تقدم على عدة جبهات واستعاد بلدة سوليدار (شرق) الاستراتيجية وتقدم في مدينة باخموت. وهناك معلومات عن تعزيز الجبهة بالجنود النظاميين وبكتائب من مليشيات فاغنر إضافة إلى إرسال عتاد عسكري ثقيل يساعد القوات الروسية بالانتقال إلى الضفة الغربية لنهر دنيبرو في مقاطعة خيرسون (جنوب). والتقدم مجددا في العمق الأوكراني وسط حالة استنزاف تتعرض لها المقاومة الأوكرانية، لذلك حذر الرئيس الأوكراني زيلينسكي منذ أيام من أن موسكو تهدف إلى تصعيد هجومها على أوكرانيا بعد نحو شهرين من الجمود الفعلي على الجبهة الممتدة في جنوب البلاد إلى شرقها وأكد في تصريح له من أيام «إن روسيا بدأت «انتقامها الكبير» من المقاومة الأوكرانية.

عمليا، فإن الاتفاق الأوروبي الأمريكي بتزويد كييف بعدد من الدبابات بات أفضل رهانات كييف على صد أي تقدم روسي محتمل، كما أنه قد يساعدها على الصمود



www.marsaddaily.com

المرصد

AL-MARSAAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي



[marsaddaily.com](http://www.marsaddaily.com)



[marsaddaily](https://www.facebook.com/marsaddaily)



[almrsd1994](https://twitter.com/almrsd1994)



[marsad daily](https://www.youtube.com/marsad-daily)



[marsaddaily](https://www.telegram.com/marsaddaily)